GIEM

157

هدية العدد

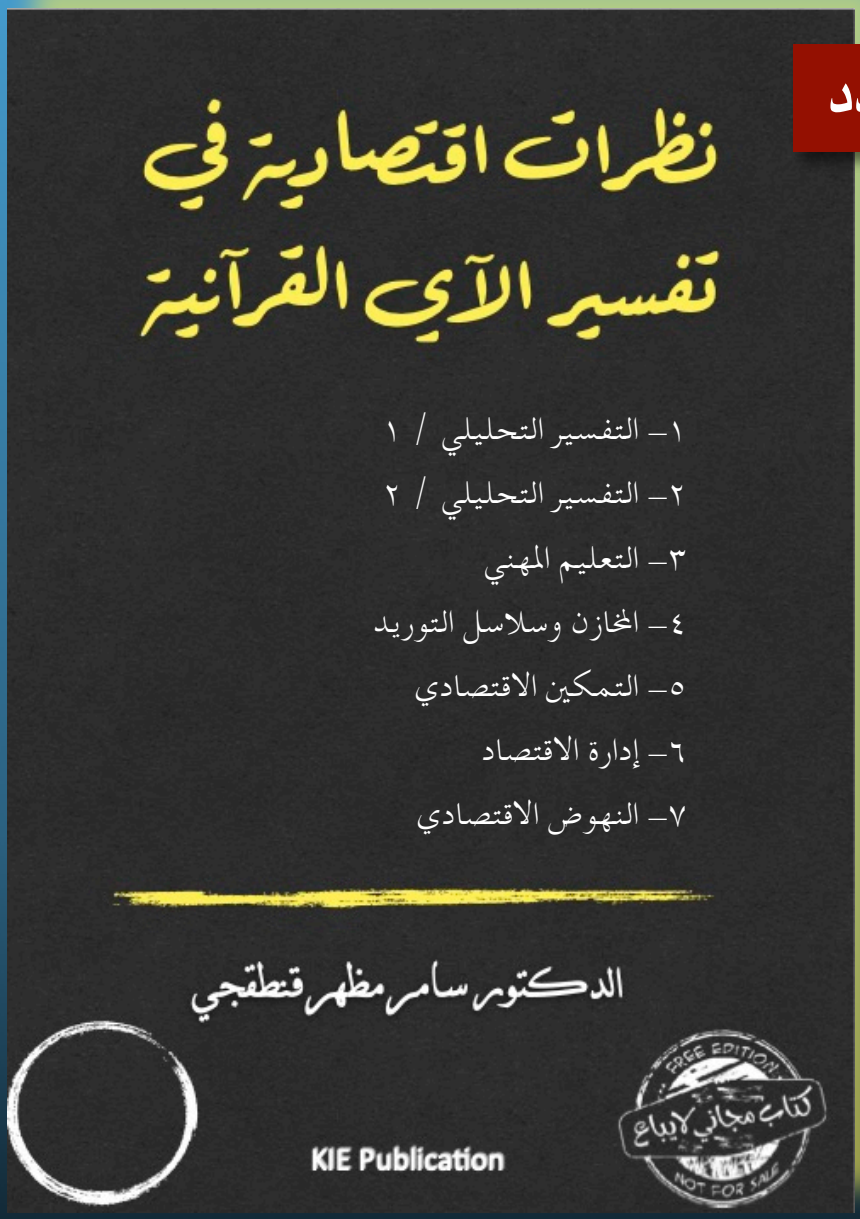

إعادة التفكير في السياسة النقدية العامة

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: حارة شامية ٧

بريشة محمد حسان السراج

إعادة التفكير في السياسة النقدية العامة ٨

د. سامر مظهر قنطقجي

إعادة التفكير في السياسة النقدية في عالم متغير، تعاون غير تقليدي ١٠

MARKUS K. BRUNNERMEIER

النموذج الألماني المتكامل لعلاقات العمل ١٨

د. عبد المنعم دهمان

حماية الصناعة الوطنية في ظل الاقتصاد الحر وفتح الاستيراد ٢٥

مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية

ساعة الركود ٣٦

حان الوقت لحفر مؤشر الركود المفضل لدينا مرة أخرى

Wolf Richter

Our Education System: What Went Wrong? ٤٠

?Is There Any Hope Through Islamic Microfinance Enterprise

Dr. Saad Al-Harran

إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي ٥٧

حسين عبد المطلب الأسرج

مشروع التغيير الإيجابي المستدام ٦٦

بن جدو أحمد

ما مدى مقاومة الأنظمة اللامركزية للرقابة؟ ٧٣

Jon Durfee

Michael Junho Lee

لماذا أسعار بطاقات الائتمان مرتفعة جدا؟ ٨٠

إيتامار دريشلر

هييون جونغ

دومينيك سوبرا

غوانيو تشو

نموذج ايجاد الأداء المماثل للموازنات المخططة ٩٠

أوهاج بادنين عمر

هدية العدد: كنظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية ٩٣

التفسير التحليلي – التفسير الموضوعي

لمؤلفه: د. سامر مظهر قنطقجي

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: حارة شامية

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

إعادة التفكير في السياسة النقدية العامة

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

يُقال: عند الامتحان يُكرم المرء أو يُهان.

لقد سعت الأنظمة النقدية العالمية في المئين الأخيرة إلى إرساء أسس أنظمتها النقدية، فغلبت الديون كل أدواتها، واستخدمت الفائدة الربوية لإدارة نظام الدين، ووثقتها بالسندات والرهون والتأمين عليها، ثم شقت العلاقة بين الأصل المالي وموثقاته، لتنشأ حقبة جديدة من الديون المتعاظمة. وبعد شيوع تقنيات Fintec صار تسارع الديون مذهلاً، من حيث حجمها وانتشارها.

ثم هانت هذه النظم، عندما اصطدمت بالأزمات الكبيرة، كوباء كوفيد ١٩، وكالحروب المشتعلة كالحرب الروسية الأوكرانية، وحاليًا الحرب الإيرانية مع الكيان الإسرائيلي وأمريكا، فأضاعت تلك النظم أغلب مكتسباتها النقدية والمالية، لأنها بنت أصولها المالية على شفا جرفٍ هارٍ، فخدمة تلك الديون من فوائد ورهون وتأمين لم تعد تُطاق، وحتى الاقتصاد الأمريكي يئن منها، وهو الذي يمثل ربع اقتصاد العالم.

وباجتماع نظام الضرائب أداة السياسة المالية، مع نظام الديون والفوائد أداة السياسة النقدية، صارت المنتجات كلها سامة. وقد تَوجت هذه العلاقة:

- فقاعة التضخم التي يغذيها نظام الضرائب ونظام الفوائد مجتمعين أو منفردين، فكلما ضاق الأمر على المستحقات بزيادة تكلفتها، زادت الحكومات ضرائبها على الناس لسداد مستحقاتها، مما يُدخلها في حلقة مفرغة يكاد يكون المخرج منها معدومًا.

– ارتفاع معدلات البطالة الذي أضعف الاستثمار، واستهلك كل نمو متحقق.

وقد عزى GITA GOPINATH الأمر لسوء فهم صندوق النقد الدولي[1]، ويُعدُّ هكذا اتهام لهذه المؤسسة الدولية أمرٌ جللٌ لما لها من دور كبير في تخطيط وتنظيم الرؤى العالمية، فقال:

– في حين أن التضخم المرتفع يعكس جزئيًا تطورات غير عادية، فمن المحتمل أن تعكس بعض أخطاء التنبؤ **سوء فهمنا** لمنحنى فيليبس وجانب العرض في الاقتصاد.

– قد تكون مخاطر التضخم الناتجة عن زيادة سخونة الاقتصاد أكبر بكثير مما **كنا نعتقد في السابق**.

وهذا يضعنا أمام حقيقة لم تكن في الحسبان، خلاصتها:

(١) أن منحنى فيليبس القياسي الذي يربط التضخم بفجوة البطالة، قد يتأثر بسرعة الانتعاش في التوظيف فيدفع التضخم.

(٢) تصبح ضغوط الأسعار والأجور الناتجة عن انخفاض البطالة أكثر حدة عندما يكون الاقتصاد ساخنًا أكثر مما هو عليه، عندما يكون دون مستوى التوظيف كاملاً.

إذًا: كلما كانت مديونية الاقتصاد مرتفعة، سواء كان ناشئًا أو متقدمًا، تؤدي الأزمات (الوباء والحروب) إلى صدمات أكبر في الطلب كما في العرض، ويكون مؤداها توقعات تضخم أقل ثباتًا.

وبما أن البنوك المركزية تعمل كمدراء للاقتصادات الحديثة؛ فتحدد أسعار الفائدة أو ترفعها لتثبيت التضخم أو للحد منه، بغية تحقيق التوظيف الكامل. فإن رفع البنك المركزي أسعار الفائدة تُعيَّن على الحكومة أن تدفع المزيد مقابل ديونها، فتضطر لخفض نفقاتها، لتهدئة الاقتصاد وخفض ضغط التضخم.

وبالمقابل، يجب على البنوك المركزية عدم تحويل الديون المفرطة إلى نقود – كما يفعل الفيدرالي هذه الأيام –، وإلا أُجبرت على خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب أو كليهما، وهذا ما يسمى بضبط أوضاع المالية العامة. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع سعر الفائدة يجعل العملات الأضعف تخوض معركة للحد من التضخم كلما زاد اعتماد تلك البلدان على الواردات. ويزيد الأمر سوءاً دفع البلدان ذات العملات الأضعف أكثر ديونها العامة بالدولار الأمريكي.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٤٤٦ هـ الموافق ٢١ حزيران / يونيو ٢٠٢٥ م

---

[1] GITA GOPINATH, Crisis and Monetary Policy, FINANCE & DEVELOPMENT IMF, MARCH 2023, Link

إعادة التفكير في السياسة النقدية في عالم متغير، تعاون غير تقليدي [1]

MARKUS K. BRUNNERMEIER
IMF

بعد عقود من السكون، عاد التضخم. لمحاربتها يجب على البنوك المركزية تغيير نهجها

تتكون النظرية النقدية في الاقتصاد من مدارس فكرية مختلفة بدلاً من نموذج واحد موحد. تؤكد كل مدرسة من هذه المدارس على القوى المختلفة التي تدفع التضخم وتوصي باستجابة سياسية متميزة. لقد أثارت الأوقات المختلفة تحديات مختلفة – وكل منها يتطلب نهجا سياسيا خاصا به.

الآن، يتطلب عودة التضخم إلى الظهور تحولا آخر في التركيز في السياسة النقدية. الإطار الفكري السائد الذي اتبعته البنوك المركزية منذ الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ لا يشدد على القضايا الأكثر إلحاحًا التي تلوح في الأفق ولا يخفف من عواقبها الوخيمة المحتملة في هذا المناخ الجديد.

بعد فترة طويلة من أسعار الفائدة المنخفضة والتضخم المنخفض، يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة تتميز بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستويات الدين العام والخاص. قبل خمسة عشر عامًا، رأت البنوك المركزية حاجة ملحة لدمج مخاوف الاستقرار المالي والانكماش في نماذجها التقليدية للاقتصاد وطوّرت أدوات غير تقليدية للتعامل مع كليهما.

على الرغم من أن الاستقرار المالي لا يزال مصدر قلق مهم، إلا أن هناك اختلافات مهمة بين البيئة الحالية والأخرى التي أعقبت الأزمة المالية العالمية:

الدين العام مرتفع الآن، لذا فإن أي زيادة في أسعار الفائدة لدرء تهديدات التضخم تجعل خدمة الدين أكثر تكلفة – مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية عكسية فورية وكبيرة على الحكومة. منذ بداية أزمة كوفيد ١٩ في أوائل عام ٢٠٢٠، من الواضح أيضًا أن السياسة المالية يمكن أن تكون محركًا مهمًا للتضخم.

[1] Rethinking Monetary Policy in a Changing World, IMF, MARCH 2023, Link.

بدلاً من الضغوط الانكماشية، تعاني معظم البلدان من تضخم مفرط. وهذا يعني أن هناك الآن مقايضة واضحة بين السياسة النقدية التي تحاول تقليل الطلب الكلي عن طريق رفع أسعار الفائدة والسياسة التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي.

لقد تغيرت طبيعة الصدمات وتواترها. كانت الصدمات التاريخية في الغالب من الزيادات أو النقصان في الطلب – مع استثناء بارز لصدمات العرض خلال ما يسمى بالركود التضخمي في السبعينيات. الآن هناك العديد من الصدمات: الطلب مقابل العرض، مخاطر محددة مقابل مخاطر نظامية، انتقالية مقابل دائمة. من الصعب تحديد الطبيعة الحقيقية لهذه الصدمات في الوقت المناسب للاستجابة لها. يجب أن يكون محافظو البنوك المركزية أكثر تواضعا.

تتطلب السياسة النقدية نهجًا معدلاً قويًا للتغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في سيناريو الاقتصاد الكلي. قد يكون للسياسات الفعالة في بيئة اقتصاد كلي واحدة عواقب غير مقصودة عندما تتغير الظروف فجأة. سيناقش هذا المقال التحديات الرئيسة التي ستواجهها البنوك المركزية، والنظريات النقدية التي ستسلط الضوء عليها، وكيف يمكن للبنوك المركزية أن تتجنب الرضا عن الذات وينتهي بها الأمر إلى خوض الحرب الأخيرة.

التفاعل النقدي والمالي

يبدو أن البنوك المركزية تعمل كمدراء للاقتصادات الحديثة، حيث تحدد أسعار الفائدة بهدف تثبيت التضخم وتحقيق التوظيف الكامل في كثير من الأحيان (في الاقتصادات المتقدمة). حجر الزاوية الأساسي لهذا النهج، والذي يمكن تسميته بالهيمنة النقدية، هو استقلال البنك المركزي. يتمتع البنك المركزي باستقلالية قانونية إذا كان لديه السلطة القانونية النهائية لتحديد أسعار الفائدة دون تدخل من الحكومة. ومع ذلك، فإن الاعتماد الفعلي مهم أيضًا: عند تحديد أسعار الفائدة، لا ينبغي للبنك المركزي أن يقلق بشأن ما إذا كانت المعدلات المرتفعة ستؤدي إلى زيادة مديونية الحكومة أو مخاطر التخلف عن السداد. في الواقع، بينما يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة ويتعين على الحكومة أن تدفع المزيد مقابل ديونها، فإن الأمل هو أن تقوم السلطات بخفض النفقات، وبالتالي تهدئة الاقتصاد وخفض ضغط التضخم. تتوقف قدرة البنوك المركزية على وضع السياسة النقدية والسيطرة على الاقتصاد في الأوقات العصيبة على استقلاليتها.

سمحت أسعار الفائدة المنخفضة ومستويات الدين العام الأقل خطورة التي سادت بعد الأزمة العالمية للبنوك المركزية بتجاهل ما كان آنذاك تفاعلات غير منطقية نسبيًا بين السياسة النقدية والمالية. كانت الفترة التي أعقبت أزمة عام ٢٠٠٨ فترة هيمنة نقدية – أي أنه كان بإمكان البنوك المركزية أن تحدد أسعار الفائدة بحرية وتسعى إلى تحقيق أهدافها بمعزل عن السياسة المالية. اقترحت البنوك المركزية أن المشكلة الأساسية ليست ارتفاع الأسعار، ولكن احتمال أن يؤدي ضعف الطلب إلى انكماش كبير. ونتيجة لذلك، ركزوا بشكل أساسي على تطوير أدوات سياسة غير تقليدية للسماح لهم بتوفير حوافز إضافية. كما شعرت البنوك المركزية بالجرأة على اتباع سياسات من شأنها أن تلبي في الوقت نفسه الحاجة إلى مزيد من التحفيز وتحقيق الأهداف الاجتماعية، مثل تسريع التحول الأخضر أو تعزيز الاندماج الاقتصادي.

خلال أزمة كوفيد ١٩، تغيرت الظروف بشكل كبير. ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل حاد في معظم البلدان النامية. في الولايات المتحدة، قدمت الحكومة الفيدرالية دعمًا هائلاً ومركّزًا للغاية في شكل "فحوصات تحفيزية" تُرسل مباشرة إلى الأسر. نفذت البلدان الأوروبية في البداية برامج أكثر تواضعًا إلى حد ما (تركز بشكل كبير على منع ترك العمال) وعلى برامج الإنفاق لمساعدة التحولات الخضراء والرقمية. يبدو أن التوسع المالي كان المحرك الأساسي للتضخم في الولايات المتحدة ولكنه ساهم أيضًا في التضخم في أوروبا. ولكن مع تزايد الإنفاق، تعرضت البلدان لصدمات في الإمداد بنسب غير مسبوقة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المشكلات المرتبطة بالوباء – مثل اضطرابات سلسلة التوريد. هذه إضافة إلى ضغوط التضخم.

أظهر الوباء أن السياسة النقدية لا تتحكم دائمًا في التضخم من تلقاء نفسها. تلعب السياسة المالية دورًا أيضًا. والأهم من ذلك، أن التراكم المصاحب للدين العام زاد من إمكانية الهيمنة المالية – حيث لا يستجيب العجز العام للسياسة النقدية. في حين أن مستويات الديون المنخفضة والحاجة إلى التحفيز سمحت للسلطات النقدية والمالية بالعمل جنبًا إلى جنب في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فإن احتمالية الهيمنة المالية تهدد الآن بوضعها في مواجهة بعضها البعض. تود البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم، بينما تكره الحكومات نفقات الفائدة المرتفعة. إنهم يفضلون أن تتعاون البنوك المركزية من خلال تسييل ديونها – أي عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية التي لن يشتريها المستثمرون الخاصون.

لا يمكن للبنوك المركزية الاحتفاظ بالاستقلال إلا إذا وعدت بعدم الموافقة على أي رغبة حكومية في تحويل الديون المفرطة إلى نقود، الأمر الذي قد يجبر السلطات بعد ذلك على خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، أو كليهما – ما يسمى بضبط أوضاع المالية العامة.

السؤال الرئيس للسياسة هو ما الذي يحدد الفائز في أي منافسة بين الهيمنة المالية والنقدية. الضمانات القانونية لاستقلال البنك المركزي غير كافية، في حد ذاتها، لضمان الهيمنة النقدية: يمكن للهيئات التشريعية أن تهدد بتغيير القوانين ويمكن تجاهل المعاهدات الدولية، مما قد يتسبب في إعاقة البنك المركزي لسياسته المفضلة. لتعزيز الهيمنة النقدية، يجب أن يظل البنك المركزي يتمتع برأس مال جيد: إذا تطلب الأمر إعادة رسملة متكررة من الحكومة، فإن البنك المركزي يبدو ضعيفًا ويخاطر بفقدان الدعم العام. البنوك المركزية ذات الميزانيات العمومية الكبيرة التي تحتوي على العديد من الأصول الخطرة وتدفع الفائدة على الاحتياطيات للبنوك الخاصة قد تتعرض لخسائر كبيرة مع ارتفاع أسعار الفائدة. قد تؤدي هذه الخسائر إلى زيادة الضغط من السلطات المالية للامتناع عن رفع أسعار الفائدة.

يجب على البنك المركزي أن يبقي الرأي العام إلى جانبه، لأن الجمهور هو المصدر النهائي لسلطته واستقلاليته.

والأهم من ذلك، يجب على البنك المركزي أن يبقي الرأي العام إلى جانبه، لأن الجمهور هو المصدر النهائي لسلطته واستقلاليته. وهذا يعني أن البنك المركزي يجب أن ينقل بشكل فعال الأساس المنطقي لإجراءاته للاحتفاظ بالدعم العام، لا سيما في مواجهة التضخم المدفوع مالياً. يحافظ البنك المركزي في نهاية المطاف على هيمنته إذا كان قادراً على أن يعد بمصداقية أنه لن ينقذ الحكومة من خلال تسييل الدين العام إذا كان هناك تخلف عن السداد.

تهديد الهيمنة المالية

تواجه البنوك المركزية تحديات جديدة في التفاعل بين الاستقرار النقدي والمالي. وهي تعمل الآن في بيئة يكون فيها الدين الخاص مرتفعًا، وتنخفض علاوات المخاطر على الأصول المالية، وتشوه مؤشرات الأسعار، ويعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على السيولة التي يوفرها البنك المركزي في الأزمات. الفرق الرئيس بين الفترة التي تلت أزمة عام ٢٠٠٨ والوضع اليوم هو أن التضخم مرتفع بشكل مفرط. قبل عقد ونصف، تزامن هدف البنوك المركزية المزدوج المتمثل في تحفيز النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي من

خلال سياسات غير تقليدية. الآن، هناك مقايضات واضحة بين إدارة التضخم والاستقرار المالي، لأن رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم يهدد بزعزعة استقرار الأسواق المالية.

بعد الأزمة العالمية، واجهت البنوك المركزية المشكلة المزدوجة المتمثلة في ضعف الطلب وعدم الاستقرار المالي والتزمت بفعل "كل ما يلزم" لمعالجة كليهما. بمجرد استنفاد حوافز أسعار الفائدة التقليدية، تحولوا إلى برامج التسهيل الكمي غير التقليدية (QE)، حيث قاموا بشراء كميات كبيرة من الأصول الخطرة من القطاع الخاص، على أمل أن يؤدي الانخفاض الناتج في هوامش الائتمان إلى تحفيز الإقراض والنشاط الحقيقي. كما مكّنت برامج التيسير الكمي البنوك المركزية من لعب دور هام جديد كصانع سوق الملاذ الأخير، وشراء الأوراق المالية عندما لا يفعل أي شخص آخر ذلك.

هناك دائمًا مفاضلات بين أهدافهم المتمثلة في استقرار الأسعار والاستقرار المالي – حتى لو أصبح هذا التوتر واضحًا فقط على المدى الطويل.

تسببت عمليات الشراء الكبيرة للأصول الخاصة في تضخم ميزانيات البنوك المركزية، ولم يتم التراجع عن هذا التوسع عندما انتهت الأزمة لأن البنوك المركزية كانت تخشى أن يؤدي القيام بذلك بسرعة إلى إحداث أضرار اقتصادية.

أدى الاستعداد للاحتفاظ بميزانيات كبيرة إلى تراكم الديون الخاصة، وانخفاض هوامش الائتمان، وإشارات الأسعار المشوهة، وارتفاع أسعار المساكن من زيادة إقراض الرهن العقاري. أصبح القطاع الخاص يعتمد على السيولة التي توفرها البنوك المركزية واعتاد على بيئة أسعار الفائدة المنخفضة. في الواقع، أصبحت الأسواق المالية تتوقع أن البنوك المركزية ستتدخل دائمًا عندما تنخفض أسعار الأصول إلى مستويات منخفضة للغاية. نظرًا لأن القطاع الخاص أصبح معتمداً بشكل كبير على البنك المركزي، فقد يكون التأثير الانكماشي لتفكيك الميزانيات العمومية للبنك المركزي أكثر وضوحًا من الحوافز التي يوفرها التيسير الكمي. لم يتضح بعد أي المشاكل قد يعاني منها القطاع المالي عندما تتغير بيئة السياسة النقدية بشكل مفاجئ، لكن الخسائر المحتملة التي تواجهها صناديق التقاعد في المملكة المتحدة في عام ٢٠٢٢ توفر تحذيراً صارخًا. استخدمت تلك الصناديق تقنيات يمكن أن تؤدي، عندما تنهار، إلى تشويه خطير لأسعار الفائدة طويلة الأجل وإحداث أزمة أكبر. اضطر بنك إنجلترا للتدخل لشراء سندات المملكة المتحدة لإحباط أزمة بعد ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل.

الآن، في بيئة تجبر البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، فإن أهدافها المتمثلة في استقرار التضخم وصراع الاستقرار المالي. أدى اعتماد القطاع الخاص، وخاصة أسواق رأس المال، على سيولة البنك المركزي إلى حالة من الهيمنة المالية، حيث يتم تقييد السياسة النقدية بسبب المخاوف بشأن الاستقرار المالي. في مثل هذه البيئة، قد يؤدي التشديد النقدي إلى إحداث فوضى في القطاع المالي ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة حتى للاضطرابات الصغيرة. يعتمد مدى الهيمنة المالية على ما إذا كانت البنوك الخاصة تتمتع برسملة كافية لتحمل الخسائر وعلى سهولة إجراءات الإفلاس الخاصة. إن قانون الإعسار الذي يعمل بشكل جيد سيعزل النظام عن الآثار غير المباشرة لفشل مؤسسة فردية ويقلل من احتمالية شعور البنك المركزي بأنه مضطر لإنقاذه. تجعل هذه المشكلات من الصعب على البنوك المركزية خفض التضخم دون التسبب في ركود – وتقوض إلى حد ما استقلالها الفعلي.

تتطلب هذه المشكلات إعادة التفكير في كيفية تفاعل السياسة النقدية مع الاستقرار المالي. من الأهمية بمكان أن تهدف البنوك المركزية إلى استعادة إشارات الأسعار بسلاسة في الأسواق الخاصة التي تدخلت فيها بشكل مفرط. يجب أن يدركوا أيضًا أن هناك دائمًا مقايضات بين أهدافهم المتمثلة في استقرار الأسعار والاستقرار المالي – حتى لو أصبح هذا التوتر واضحًا فقط على المدى الطويل. يؤدي تراكم الميزانيات العمومية للبنك المركزي إلى تشوهات مالية ويقيد إجراءاتهم المستقبلية. يجب أن تتوقع البنوك المركزية هذا التوتر وتفرض رقابة احترازية كلية أكبر – أي التنظيم ليس فقط مع مراعاة سلامة المؤسسات الفردية، كما كان هدف التنظيم المالي تاريخيًا، ولكن أيضًا لضمان سلامة النظام المالي باعتباره جميعًا. يجب أن يركز هذا التنظيم التحوطي الكلي المحسّن بشكل خاص على مراقبة توزيعات الأرباح وتراكم المخاطر في أسواق رأس المال غير المصرفية. أخيرًا، يجب على البنوك المركزية إعادة النظر في أدوارها كمقرضين وصانعي سوق الملاذ الأخير والتأكد من أن أي تدخلات مؤقتة فقط. يجب أن تركز البنوك المركزية على توصيل إطار سياسة يعمل على تسهيل ظروف السيولة دون أن يؤدي إلى عمليات شراء دائمة للأصول.

توقعات التضخم ومرتكزاته

واليوم، تؤدي موجة العرض والصدمات الأخرى إلى ارتفاع التضخم وتهدد بفصل توقعات التضخم عن هدف التضخم للبنك المركزي أو نقطة ارتكازه. بعد ما يسمى بالاعتدال الكبير في الثمانينيات

والتسعينيات – عندما كان التضخم والنمو الاقتصادي مواتيين – كانت توقعات التضخم مستقرة عبر الاقتصادات المتقدمة. في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كانت هناك مخاوف من انخفاض الأسعار الإجمالية (الانكماش). لكن التضخم السريع الذي أعقب جائحة كوفيد-١٩ جعل البنوك المركزية تدرك أن وقت مخاوف الانكماش قد ولى ؛ ومرة أخرى، فإن احتمال تجاوز التضخم لأهداف البنك المركزي على المدى المتوسط يعد مصدر قلق.

لقد تغاضت البنوك المركزية عن الدروس المستفادة من أزمة عام ٢٠٠٨، مما جعلها تتخلى عن نهجها التقليدي في التعامل مع توقعات التضخم. كان هذا التحول الفكري مسؤولاً إلى حد كبير عن التشخيص الخاطئ الأولي لتهديد التضخم أثناء الوباء. اعتبرت البنوك المركزية أنه تم التغلب على التضخم منذ الثمانينيات، مما دفعها إلى افتراض أن توقعات التضخم ستظل ثابتة على الدوام. في ظل هذا الافتراض، اعتقدت البنوك المركزية أنه من الممكن إدارة الاقتصاد بسرعة – أي ترك البطالة تنخفض إلى ما دون المعدل الطبيعي (أو غير التضخمي) – دون تحمل الكثير من المخاطر. كما اعتبروا أنه من الآمن تقديم التزامات سياسة طويلة الأجل (مثل التوجيهات المستقبلية التي تفيد بإبقاء أسعار الفائدة منخفضة في المستقبل البعيد)، لأن لا يبدو أن هذه الالتزامات سيكون لها عواقب تضخمية طويلة الأجل. لكن مثل هذه الالتزامات يمكن أن تضر بالتوقعات إذا لم تتمكن البنوك المركزية في المستقبل من الوفاء بها. علاوة على ذلك، دفع الخوف من الانكماش البنوك المركزية إلى تبني نهج قائم على البيانات للسياسة أدى إلى تأخير أي تشديد عمداً. لضمان عدم قطع الإنتاج الاقتصادي قبل الأوان، لن ترفع البنوك المركزية المعدلات عندما توقعت ارتفاع التضخم في المستقبل (على سبيل المثال، لأن البطالة دون مستواها الطبيعي كان من المتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع مفرط). وبدلاً من ذلك، كانوا ينتظرون حتى يتحقق التضخم قبل اتخاذ أي إجراء.

كما اتبعت البنوك المركزية نهجاً متهاوناً في التعامل مع صدمات العرض. غالبًا ما تشير النماذج الاقتصادية التي تستخدمها البنوك المركزية إلى أن السياسة النقدية لا ينبغي أن تحيد بالكامل التضخم الناجم عن صدمات العرض لأن هذا التضخم مؤقت فقط (ينتهي عند زيادة العرض) وتهدف سياسة سعر الفائدة إلى التحكم في إجمالي الطلب. وبدلاً من ذلك، فإن الحجة المعتادة هي أن البنك المركزي يجب أن يقايض فوائد تهدئة التضخم المؤقت مقابل تكاليف خنق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن

الفشل في الاستجابة لصدمات العرض من خلال اتخاذ خطوات لتقليل الطلب يمكن أن يزعزع استقرار عامل التضخم ويمنع البنك المركزي من تحقيق أهدافه في المستقبل. ومن المفارقات أن حرب أوكرانيا عززت ركيزة التضخم لأنها أعطت البنوك المركزية غطاءً لتفسير سبب ارتفاع التضخم بشكل كبير.

لا يبدو أن الإطار الفكري الذي اعتمدته البنوك المركزية بعد أزمة عام ٢٠٠٨ قد فكك توقعات التضخم. ولكن سيكون من المكلف الانتظار حتى تبدأ عملية فك التثبيت في تغيير إطار العمل. ظهرت بالفعل إشارات تحذير في بيانات توقعات التضخم الأخيرة. إن فقدان مرساة التضخم، مع ما يصاحبها من عدم يقين بشأن المستهلك والأعمال، من شأنه أن يعيق كل من إجمالي العرض والطلب. سيكون لذلك عواقب مهمة على كل من البنوك المركزية – لأنه سيعوق قدرتها على السيطرة على التضخم – وعلى النشاط الاقتصادي، لأن المستهلكين والشركات سيترددون في الشراء والاستثمار.

لمعالجة هذه المشاكل، يجب على البنوك المركزية العودة إلى النهج النقدي الذي يكون فيه تثبيت توقعات التضخم أولوية مركزية. لا يمكن تشديد السياسة إلا بعد حدوث التضخم. وبدلاً من ذلك، يتعين على البنوك المركزية اتخاذ الإجراءات بمجرد ظهور إشارات التحذير. يجب أن تدمج البنوك المركزية توقعات كل من الأسر المعيشية والأسواق المالية للتضخم المستقبلي، لأن هذه التوقعات تشكل ظروف الطلب الكلي وأسعار الأصول.

النموذج الألماني المتكامل لعلاقات العمل

د. عبد المنعم دهمان

مدرب واستشاري تطوير الأعمال - ألمانيا

الحلقة ١ / ٢

في مقالنا السابق، تناولنا أهمية فرق العمل شبه المستقلة ودورها الحيوي في الاقتصاد الألماني عمومًا، والصناعة الألمانية خصوصًا. واليوم، نواصل استكشاف ديناميكيات علاقات العمل في ألمانيا، مسلطين الضوء على كيفية تحقيق التوازن بين العمل الجماعي والمرونة. كما سنتطرق إلى الدور المحوري الذي تلعبه هذه العلاقات في الهيكلية الاقتصادية الألمانية، باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية لاستدامة النجاح والنمو.

رغم التحديات التي تواجه أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة، بشكل عام والاقتصاد الألماني بشكل خاص، ظل الاقتصاد الألماني – رابع أكبر اقتصاد عالميًا – محصنًا جزئيًا من آثارها. ففي حين تشهد دول أخرى ارتفاعًا في عدم المساواة، وتراجعًا في الوظائف الجيدة، وتآكلاً لقوة العمالة المنظمة، حافظت ألمانيا على نموذج أكثر استقراراً، واليوم مع صعود ترامب للسلطة في أمريكا زاد من حدة هذه التحديات التي بدأت تهدد استقرار هذا النموذج، كما أن فوز فريدريش ميرتس[1]، رئيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU جعل من هذا النموذج على مفترق طرق مع ترقب سياسة الحكومة الألمانية الجديدة تجاه النقابات العمالية وأصحاب العمل.

ورغم ذلك تظل العمالة المنظمة في ألمانيا قوية، حيث تشمل اتفاقيات المفاوضة الجماعية نصف العمال، مقارنة بـ ١٠.٦٪ فقط في القطاع الخاص الأمريكي. كما يعمل الألمان لساعات أقل، ويواجهون نسبة أقل من العمالة منخفضة الأجر.

ورغم ارتفاع معدلات الأتمتة، فإن النقابات القوية الألمانية ساهمت في حماية الوظائف، مما ميز ألمانيا عن دول مثل الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، يتميز سوق العمل الألماني بانخفاض معدلات البطالة وارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة، مقارنة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

[1] فاز فريدريش ميرتس في انتخابات 23—2025-02

لقد دفعت هذه الخصائص العديد من المراقبين وصنّاع السياسات للتركيز على النموذج الألماني لعلاقات العمل. ومن هذا المنطلق، نسلط الضوء على هذا النموذج، في محاولة لفهم نسيجه العلاقاتي الفريد، واستكشاف إمكانية تطبيقه في العالم العربي.

يعتمد النموذج الألماني لعلاقات العمل على أربعة أركان أساسية تُشكل نسيجه المتكامل، وهي:

١. نظام المفاوضات القطاعية.

٢. التعاون الثلاثي والحماية الاجتماعية.

٣. التشاركية في اتخاذ القرار داخل الشركات.

٤. الاستثمار في التدريب والتطوير المهني.

من خلال هذه الأركان استطاعت ألمانيا بناء نموذج متين يحقق التوازن بين التطور الاقتصادي وحماية حقوق العمال، وفي هذا البحث سوف نتناول الركن الأول والثاني المفاوضات الجماعية والتعاون الثلاثي، وفي البحث القادم إن شاء الله نخصصه للركنين الثالث والرابع.

أولاً- المفاوضة الجماعية القطاعية ضمن نموذج علاقات العمل الألماني:

يُعرف سوق العمل الألماني بنظام المفاوضة الجماعية الواسع الذي ينظم الأجور، وساعات العمل، وظروف العمل، والمزايا الأخرى عبر اتفاقيات تفاوض جماعية تُبرم عادةً على مستوى الصناعة أو المنطقة. يهدف هذا النظام إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق العمال وإعطاء الشركات مرونة في تحديد الأجور مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. ورغم أن هذا النموذج يختلف عن النموذج الأمريكي، الذي يعتمد أكثر على التفاوض الفردي والمفاوضة النقابية على مستوى المنشآت، فإنه يمنح أصحاب العمل الألمان القدرة على تجاوز التغطية الجماعية أو اعتماد حلول أكثر مرونة عند الضرورة.

١. هيكل المفاوضة الجماعية:

١.١ **الأطراف الفاعلة:** النقابات العمالية وجمعيات أصحاب العمل، تتم المفاوضات الجماعية بين الطرفين، ورغم التنافس بين النقابات وجمعيات أصحاب العمل، فإن العلاقة بينهما قائمة على الاحترام المتبادل، حيث يفتخر كلا الطرفين ببيئة عمل مستقرة وانخفاض معدلات الإضراب مقارنة بالدول الأخر،

خلال فترة عمل الباحث مع الشركات الألمانية (١٠) سنوات لم يصادف اضراباً عن العمل في الشركات الصناعية، بينما حدث اضراب في قطاعات أخرى لمدة قصيرة جدا وبشكل مخطط لمدة يوم واحد مثلاً.

٢.١ أنواع الاتفاقيات الجماعية: تنقسم الاتفاقيات الجماعية إلى عدة أنواع، منها:

- **اتفاقيات الأجور والرواتب**: تحدد الحد الأدنى للأجور وفقًا للخبرة والمهنة، ويتم تجديدها كل سنة أو سنتين.
- **اتفاقيات الإطار العام**: تنظم معايير تصنيف العمال ورواتبهم لفترات طويلة.
- اتفاقيات التي تحدد الظروف العامة للعمل مثل الإجازات والفصل من العمل.

عادةً ما يتم التفاوض أولاً في منطقة رائدة، ثم تُعمم الاتفاقيات مع تعديلات طفيفة في بقية المناطق، ما يخلق نظامًا مرنًا ولكنه موحد نسبيًا.

٢ . المرونة في المفاوضات الجماعية

رغم أن المفاوضات تتم عادةً على مستوى قطاع ما، فإن هناك آليات مرنة تسمح بالتكيف مع الظروف الاقتصادية الخاصة بالشركات:

- **اتفاقيات فردية على مستوى الشركات**: بعض الشركات الكبرى مثل RAFI GmbH تتفاوض بشكل منفصل مع النقابات لضمان التزامها بمعايير أعلى[1].
- **بنود التخفيف**: تسمح لبعض الشركات بتعديل الاتفاقيات وفقًا لاحتياجاتها، إذا كان ذلك سيساعد في الحفاظ على الوظائف أو تحسين القدرة التنافسية.
- **بنود الاستثناء**: تُستخدم في حالات الأزمات الاقتصادية، حيث يتم تأجيل زيادات الأجور أو خفضها مؤقتًا لمنع تسريح العمال.

٣ . **نطاق التغطية وتأثيرها**: يشمل نطاق التغطية **العمال أو الشركات** المشمولين بالاتفاقيات الجماعية، بمعنى آخر، هو يوضح إلى أي مدى تؤثر هذه الاتفاقيات في سوق العمل، سواء كان العمال أعضاء في نقابة أو لا.

[1] تأسست شركة RAFI GmbH & Co. KG في عام 1900 في رافنسبورغ، ألمانيا، وهي متخصصة في تطوير وتصنيع المكونات والأنظمة الكهروميكانيكية والإلكترونية. يقع مقرها الرئيس في بيرغ بالقرب من رافنسبورغ.

١.٣ مدى تغطية الاتفاقيات الجماعية: رغم أن ١٥٪ فقط من العمال الألمان أعضاء في النقابات، فإن ٥٢٪ منهم يعملون في منشآت تغطيها الاتفاقيات الجماعية، ما يعكس الدور القوي للمفاوضة القطاعية.

٢.٣ أسباب انضمام أصحاب العمل إلى الاتفاقيات الجماعية: تنضم الشركات إلى هذه الاتفاقيات لأنها:

- تمنع الإضرابات من خلال آلية تفاوض منظمة.
- تحصل على مزايا مثل الاستشارات القانونية والتأمين ضد الإضرابات.
- لمواجهة ضغوط العمال والنقابات، كما حدث مع شركة تيسلا في ألمانيا، التي تعرضت لضغوط للانضمام إلى الاتفاقيات الجماعية بعد شكاوى حول تدني الأجور.

يوفر نظام المفاوضة الجماعية القطاعية في ألمانيا نموذجًا فريدًا يجمع بين الاتفاقيات الموحدة على مستوى الصناعة والمرونة على مستوى الشركات، ورغم التحديات التي يواجهها النظام، مثل تراجع التغطية وزيادة الاستثناءات، فإنه لا يزال يحقق توازنًا ناجحًا بين حقوق العمال واحتياجات أصحاب العمل، مما يجعل منه نموذجًا يحتذى به عالميًا.

ثانياً- التعاون الثلاثي والحماية الاجتماعية في ألمانيا:

الركن الثاني من أركان نموذج علاقات العمل الألماني هو التعاون الثلاثي، وهو نهج استراتيجي يعتمد على التشاور والتنسيق المستمر بين **الحكومة، النقابات العمالية، وأصحاب العمل** لضمان تحقيق توازن بين الحقوق العمالية ومتطلبات الاقتصاد. ويُعتبر هذا النموذج من الركائز الأساسية التي ساهمت في جعل سوق العمل والاقتصاد الألماني من أكثر الأسواق والاقتصادات استقراراً.

١. أدوار التعاون الثلاثي:

يقوم هذا النظام على **التفاوض الجماعي** بين الأطراف الثلاثة لتحديد السياسات المتعلقة بالأجور، ظروف العمل، والتأمينات الاجتماعية، مما يساعد في منع النزاعات العمالية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

١.١ **دور الحكومة**: تلعب الحكومة الألمانية دوراً محورياً في دعم سوق العمل، من خلال صياغة القوانين والتشريعات المناسبة للمرحلة الراهنة، بالتعاون الفعّال مع أصحاب العمل ونقابات العمال، ويتجلى هذا الدور في النقاط التالية:

- سنّ القوانين العمالية التي تضمن حماية حقوق العمال وتوفير بيئة عمل عادلة وآمنة.
- إصدار تشريعات تُحفّز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على مبادئ العدالة الاجتماعية.
- دعم منظومة التأمينات الاجتماعية، بما يشمل التأمين الصحي، التقاعد، وتعويضات البطالة، لضمان شبكة أمان اجتماعي فعّالة.
- تعزيز برامج التعليم والتدريب المهني، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتأهيل الكوادر البشرية بما يلائم احتياجات سوق العمل

١.٢ **دور النقابات العمالية**: تُعد النقابات العمالية صوتًا جماعيًا يمثل مصالح العمال، وتسهم بفاعلية في تنظيم سوق العمل من خلال:

- التفاوض الجماعي باسم العمال لضمان تحسين الأجور وتوفير ظروف عمل ملائمة وآمنة.
- الضغط من أجل إصدار تشريعات تحمي حقوق العمال وتعزز الأمان والاستقرار الوظيفي.
- المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال عضويتها في الهيئات الاستشارية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية المعنية بسوق العمل

١.٣ **دور أصحاب العمل**: يشكّل أصحاب العمل طرفًا أساسيًا في منظومة سوق العمل، وتتمثل مسؤولياتهم في:

- الإسهام في وضع السياسات العمالية التي تدعم الإنتاجية وتحقق أهداف الاستدامة الاقتصادية.
- الاستثمار في تنمية القدرات البشرية عبر برامج التعليم والتدريب المهني المستمر.
- السعي لتحقيق توازن فعّال بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية وتوفير بيئة عمل عادلة ومحفزة.

٢. **أثر التعاون الثلاثي على بيئة العمل**: ساهم التعاون الثلاثي الألماني في استقرار سوق العمل من خلال:

- **حماية حقوق العمال**: بفضل التعاون الثلاثي المستمر، يحصل العمال على أجور عادلة، ساعات عمل متوازنة، وتأمينات اجتماعية قوية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة الألمانية عموماً.
- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي**: يعمل هذا النظام على تقليل النزاعات العمالية والإضرابات، بالاتفاق على حلول توافقية توازن تجمع مصالح العمال وأصحاب العمل والدولة.
- **رفع الإنتاجية وتعزيز الابتكار**: من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، تضمن ألمانيا تأهيل قوة عاملة ماهرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- **تحقيق الأمان الوظيفي**: يوفر التعاون الثلاثي آليات لحماية العمال من التسريح العشوائي، عبر إجراءات إعادة التأهيل والتدريب، مما يساهم في استقرار سوق العمل.
- **تحقيق عدالة اجتماعية مستدامة**: يضمن هذا النموذج أن فوائد النمو الاقتصادي يتم توزيعها بشكل أكثر عدالة من خلال الضرائب العادلة، الحماية الاجتماعية، وبرامج الرفاه الاجتماعي.

الخاتمة

ومع أن هذا النموذج واجه تحديات عديدة عبر مراحل تطوره، إلا أنه لا يزال يحتفظ بمرونته وفعاليته، ما يجعله مصدر إلهام للدول الساعية إلى تطوير أنظمة عمل عادلة ومستقرة. **ويمكن الاستفادة من هذه التجربة في العالم العربي عبر التركيز على النقاط التالية:**

- تعزيز الحوار الاجتماعي عبر إرساء آليات تشاركية بين الحكومات، النقابات، وأرباب العمل، لضمان توازن الحقوق والواجبات.
- إرساء أطر قانونية متينة تدعم المفاوضات الجماعية وتكفل حماية العمال واستقرار علاقات العمل.
- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، لا سيما التأمين الصحي والتقاعدي، للحد من هشاشة سوق العمل وتوفير الأمن الوظيفي.

فهل يمكن للعالم العربي تبنّي هذه الاستراتيجيات بما يلائم واقعه لتحقيق اقتصاد أكثر ديناميكية وعدالة اجتماعية مستدامة؟

في المقال القادم ان شاء الله، سنسلّط الضوء على الركنين الثالث والرابع من النموذج الألماني، وهما:

- التشارك في اتخاذ القرار داخل الشركات كأداة لتعزيز بيئة عمل تعاونية.
- الاستثمار في التدريب والتطوير المهني لضمان استدامة سوق العمل ورفع كفاءة القوى العاملة.

المصادر:

1. **Neurath, Katrin**: Tarifautonomie und das Tarifeinheitsgesetz. Springer Gabler, 2016.
2. **Müller-Jentsch, Walther**: Tarifautonomie: Über die Ordnung des Arbeitsmarktes durch Tarifverträge. Springer VS, 2018. ?cite
3. **Höpfner, Clemens; Lesch, Hagen; Schneider, Helena; Vogel, Sandra**: Tarifautonomie und Tarifgeltung: Die Legitimation und Legitimität der Tarifautonomie im Wandel der Zeit. Duncker & Humblot, 2021.
4. **Müller-Jentsch, Walther**: Tarifautonomie: Über die Ordnung des Arbeitsmarktes durch Tarifverträge. 2. Auflage, Springer VS, 2022.
5. **Bäcker, Gerhard; Boeckh, Jürgen; Huster, Ernst-Ulrich**: Der Sozialstaat in Deutschland. Nomos, 2024
6. **Franzen, Martin**: Stärkung der Tarifautonomie durch Anreize zum Verbandsbeitritt. Bund-Verlag, 2018.
7. **Schmidt, Manfred G.; Ostheim, Tobias**: Der deutsche Sozialstaat: Geschichte und Gegenwart. Verlag für Sozialwissenschaften, 2007.
8. **Bispinck, Reinhard; Schulten, Thorsten**: Aktuelle Tarifpolitik in Deutschland: Erfolge, Probleme, Perspektiven. VSA Verlag, 2010.
9. **Bosch, Gerhard; Weinkopf, Claudia**: Arbeitsmarkt und Sozialpolitik in Deutschland: Grundlagen und Handlungsfelder. Springer VS, 2013.
10. **Schroeder, Wolfgang**: Das Tarifsystem in Deutschland: Grundlagen und Herausforderungen. Springer VS, 2016.

حماية الصناعة الوطنية في ظل الاقتصاد الحر وفتح الاستيراد

مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية

ملخص النقاش الرابع في مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية[1]:

قام فريق الاشراف في مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية بتلخيص النقاشات التي قدمها أعضاء المجموعة وترتيبها بطريقة جديدة بسبب توسع النقاش وتم تبويب الآراء ضمن ثلاث مجموعات بحيث تقدم لصانع القرار لمحة عن كواليس الآراء في الوسط الاقتصادي وسيتم التوسع لاحقاً في نقاش هذا الملف وبشكل تفاعلي مع التطورات الاقتصادية والسياسية في البلد وقرارات الحكومة بخصوص متطلبات حماية الصناعة السورية[2].

يشهد الاقتصاد السوري في الآونة الأخيرة تحولاً ملحوظًا نحو تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي، تجلى ذلك بوضوح في قرار الحكومة السورية بفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون قيود واضحة. هذا التوجه، الذي تم تنفيذه بسرعة فائقة وغير متدرجة، يمثل نقلة نوعية في السياسة الاقتصادية للبلاد، حيث تشير المداخلات إلى أن هذا الفتح لم يكن تدريجيًا أو مخططًا له بشكل واضح، بل تم بشكل مفاجئ وسريع. هذا التحول السريع، الذي وصفه البعض بأنه "اقتصاد بسطات ومهربات" بدلاً من "سوق مفتوح" منظم، يشير إلى غياب التدابير التحضيرية أو الإطار الاستراتيجي الواضح لإدارة الانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا. إن مثل هذا التحول المفاجئ، دون إصلاحات تنظيمية أو مالية أو بنية تحتية مصاحبة، من المرجح أن يخلق صدمات اقتصادية كبيرة بدلاً من تعزيز المنافسة الصحية أو النمو، مما يعكس نهجًا تفاعليًا بدلاً من الاستباقي في صنع السياسات. هذا التحرير السريع وغير المخطط له قد يقوض الأهداف الأساسية للاقتصاد المفتوح من خلال تعزيز عدم الاستقرار والأسواق غير الرسمية، وتوليد تصور بعدم اتساق السياسات، مما يثبط الاستثمار المشروع.

لقد كان للتأثيرات الأولية لهذا التوجه على الصناعة المحلية المتعثرة تداعيات سلبية فورية ومباشرة. تجمع آراء الصناعيين على أن هذا التوجه قد أثر سلبًا بشكل مباشر وفوري على الصناعة المحلية، حيث أدى إلى

[1] مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية هي مجموعة تفاعلية حوارية على درجة من المسؤولية من خلال حواراتها وأعضائها المنتمين الى الفعاليات الاقتصادية السورية ومن اتحادات وغرف ومنظمات رجال أعمال نخبة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين والسادة العاملين في الإدارة الحكومية في العديد من مفاصل الدولة.

2 الملف إعداد الأستاذ اياد أنيس محمد - مراجعة الدكتور هشام خياط والدكتور فادي عياش.

انخفاض حاد في المبيعات، متجاوزاً ٥٠٪ ووصل إلى ٧٠٪ في بعض المصانع. تفاقمت مشكلة ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي بسبب تفوق المنتج الأجنبي من حيث التكنولوجيا والطاقات الإنتاجية الهائلة وشبكات التوزيع العالمية واقتصاديات الحجم الكبير. أدت هذه المنافسة غير المتكافئة إلى اضطرار الصناعيين لتخفيض العمالة، مما ساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة. هذا التدهور السريع في الصناعة المحلية يشير إلى ضعفها العميق في مواجهة المنافسة الخارجية، مما يوحي بأنها كانت بالفعل في حالة هشة، تفاقمت على الأرجح بسبب سنوات الصراع والعقوبات. إن التدهور السريع يعني أن نقاط الضعف الهيكلية القائمة (التكاليف المرتفعة، التكنولوجيا القديمة، محدودية الوصول إلى الأسواق، نقص التمويل) لم تعالج بشكل كافٍ قبل أو بالتزامن مع التحرير. وبالتالي، عملت السياسة كصدمة بدلاً من محفز للنمو. إن ردود الفعل السلبية الفورية من القطاع الصناعي تؤكد على عدم التوافق الحاسم بين توجه الحكومة في سياستها وبين القدرة الفعلية وجاهزية القاعدة الصناعية المحلية. وهذا يثير تساؤلات حول تسلسل الإصلاحات والحاجة إلى آليات دعم موجهة.

منهجية العرض

تجميع المداخلات من الأعضاء والتي بلغت ١٠٣ مداخلة من مجموعة نقاش مهنية.

- المحتوى الأساسي: محاور الحوار الاقتصادي
  - المحور الأول: المعارضون لسياسة الاستيراد الحر
  - المحور الثاني: المؤيدون لسياسة الاستيراد الحر
  - المحور الثالث: الحالة الوسطية والمقترحون لسياسات توفيقية
- جدول المقارنة والتحليل.
- الخاتمة والاستنتاجات.

المحتوى الأساسي: محاور الحوار الاقتصادي

المحور الأول: المعارضون لسياسة الاستيراد الحر (أسباب الرفض والمخاوف)

يرى هذا التيار أن فتح الاستيراد دون قيود يمثل تهديداً وجودياً للصناعة الوطنية، التي تعاني أصلاً من ضعف القدرة التنافسية وتكاليف الإنتاج المرتفعة. يدعون إلى إجراءات حمائية قوية، بما في ذلك منع

الاستيراد أو فرض رسوم جمركية عالية جداً، ويرون أن الوقت ليس في صالح الصناعة المحلية التي "تحتضر".

مداخلات المشاركين وأسباب رفضهم (بعد التجميع والتلخيص):

- **الصناعي يحي الأغا**: يطالب بالمعاملة بالمثل تجارياً، مشيراً إلى منع تصدير البضائع السورية إلى الأردن ومصر بينما تدخل بضائعهما بجمارك رمزية، ويدعو لقرارات جريئة لحماية الصناعة التي توظف مئات العمال.
- **الصناعي مهند الخجا**: يرى أنّ الصناعة المحلية في طريقها إلى الانهيار إذا استمرَّ العمل بمبدأ التجارة الحرة دون تحضيرات. يوضح أن التجارة الحرة بحاجة إلى معدّلات بطالة منخفضة وأجور مرتفعة وقدرة شرائية كبيرة، وهي غير متوفرة في سوريا الخارجة من حرب ١٤ عاماً. يشرح أنّ المبيعات تراجعت أكثر من ٥٠٪ ووصلت إلى ٧٠٪ في بعض المصانع نتيجة تعطش المستهلك للمنتج الأجنبي وربحية التاجر منه (أكثر من ٤٠٪)، وتفوّق المنتج الأجنبي تكنولوجياً وتسويقياً. يستشهد بدولٍ اتبعت سياسات "إحلال محل الواردات" مثل الجزائر ومصر والمغرب، وأن الأردن تمنع استيراد المنتجات السورية نهائياً لحماية صناعتها، بينما سوريا تستورد بضائعهم بجمرك منخفض. يحذّر من أنّ الصناعة "تحتضر" ويطالب بإجراءات فورية (رفع جمركي أو حظر تام)، وإلاّ فإنّ المصانع ستتوقّف عاجلاً.
- **الصناعي عبد القادر الأشقر**: يعبر عن إحباطه من عدم تحسن ملف الصناعة رغم التطورات الإيجابية، ويتمنى أن يكون صوت الصناعي مسموعاً كعمود أساسي للاقتصاد.
- **الاستشاري إياد محمد**: يؤكد أن انخفاض أسعار السلع الأجنبية، خصوصاً الغذائية، سيؤثر بشكل حاد على الصناعة السورية. يستشهد بمنتجات الشوكولاتة العالمية التي تُباع بأسعار رخيصة جداً، ما يدفع المستهلك لتفضيلها على المنتج المحلي.
- **الصناعي أحمد النحاس**: يعبر عن يأس الصناعيين وتوقعه توقف المصانع قريباً، مشيراً إلى استيلاء المستوردين على السوق وتحول المنتج الوطني إلى "العدو الأول" لنقاط البيع بسبب ربحية

المستورد العالية وغياب الرقابة، ويطالب برفع الجمارك لتصبح أسعار المستورد أربعة أضعاف المنتج الوطني.

- **الصناعي عاطف طيفور**: يصف الوضع الحالي بـ"اقتصاد بسطات ومهربات"، محذراً من جفاف الأسواق بسبب فتح الاستيراد مع حبس السيولة، ويطالب بشفافية البيانات ومواجهة التحديات كالكهرباء والتهريب.
- **الصناعي محمد أبو زيد**: يؤكد أن حماية المنتج الوطني ضرورية للأمن الاقتصادي، ويدعو لمنع الاستيراد من دول لا تربطنا بها مصالح مشتركة وتشديد الرقابة الجمركية.
- **الصناعي وضاح الخضر**: يؤكد أن الصناعة في خطر وأن النداءات لا تجد استجابة.
- **الصناعي فريز حلواني**: يشير إلى منافسة الحلاوة والطحينة المستوردة غير المراقبة التي تسبب كساد البضائع المحلية.
- **الخبير بشير البوشي**: يطالب بحماية المنتج السوري من المنتجات المقلدة، مثل بيبسي المزيف، عبر حملة توعية وطنية.
- **الخبير المالي عامر الياس شهدا**: ينتقد جودة المستورد وسوية المواصفات السورية، مشيراً إلى تفاوت جودة المنتج السوري بين السوق المحلي والألماني.
- **الصناعي د. أحمد غازي**: يشير إلى أنّ فرض الرسوم الجمركية وحده لا يكفي لمنافسة المنتجات الوافدة لأن ٨٠٪ منها منخفضة التكلفة وجودة رديئة. يضيف أنّ المصانع محاصرة بقوانين النظام السابق وفوضى المراكز الحدودية بعد "التحرير"، ما أدّى لدخول كميات ضخمة بلا جمرك ولا رقابة وانتشار تقليد الماركات. يطالب بدعم مؤسّسي للصناعة المحلية وحماية العلامات التجارية وإعفاء ضريبي مدّد للخمسة سنوات القادمة، مشيراً إلى معاناة الصناعيين من جهات الرقابة الحكومية السابقة.
- **الصناعي محمد كدرو**: يقترح منع استيراد المنتجات أو رفع الرسوم الجمركية بشكل كبير لحماية المنتج الوطني، مشيراً إلى أن الرسوم الحالية منخفضة جداً، ويؤكد وجود اكتفاء ذاتي وفائض تصديري في صناعات مثل الأحذية.

- **انس جزائري**: يتساءل عن غياب دور غرفة الصناعة بدمشق في حماية المنتج المحلي، معبراً عن شعور بالإهمال من الجهات المعنية.
- **نوار مكي**: يربط تفضيل المستورد بالغش وغياب ثقافة "صنع في سورية"، ويوصي بتخفيض الرسوم على المواد الأولية ودعم الطاقة.
- **الصناعي عصام الشامي**: في نفس إطار الحماية يعقّب على واقع الصناعة بعد رفع العقوبات (مايو ٢٠٢٥)، ويرى أن الصناعة السورية أمام فرصة تاريخية، لكن تواجه تحديات هيكلية: بنية تحتية متضررة، ضعف اليد العاملة المؤهلة، تشريعات استثمارية غير جاذبة، نقص التمويل، وارتفاع تكاليف الطاقة. يقترح إجراءات عاجلة (خلال ٦–١٢ شهراً) تشمل:
  - تشريعات محفّزة (إعفاءات ضريبية وخفض أسعار الأراضي).
  - توفير كهرباء صناعية مدعومة بأسعار منافسة (٣–٥ سنت للواط).
  - تمويل سريع منخفض التكلفة للصناعيين (صندوق دعم الطوارئ).
  - دعم تصدير مباشر (نافذة واحدة، تغطية تكاليف الشحن، المشاركة في معارض خارجية).
  - تدريب وتطوير عاجل للكوادر الفنية والإدارية.
  - إعادة تأهيل المدن الصناعية وربطها بالقطاعات الزراعية والصناعات القابلة للتصدير، وجذب رؤوس الأموال السورية في الخارج.

  يؤكّد أنّ القرار الحكومي السريع وإنشاء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص هما مفتاح إنقاذ الصناعة وضمان استدامتها بعد رفع العقوبات.

المحور الثاني: المؤيدون لسياسة الاستيراد الحر (مبررات التأييد ورؤى التكيف)

يرى هذا التيار أن الانفتاح الاقتصادي حتمي وإيجابي على المدى الطويل، ويدعو الصناعة للتكيف عبر تحسين الجودة وخفض التكاليف والتركيز على التصدير والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

مداخلات المشاركين ومبررات تأييدهم (بعد التجميع والتلخيص):

- **الصناعي نزيه شموط**: يعبر عن تفاؤله بقدرة الصناعة السورية على المنافسة والتصدير، مشيراً إلى فشل بعض البضائع الأجنبية أمام المنتج المحلي، ويطالب بدعم الدولة عبر إيجاد أسواق خارجية، تقليل تكاليف الكهرباء، إلغاء الرسوم على المواد الأولية، وحوافز تصديرية، مؤكداً أن الجودة والتسويق مفتاح العودة للأسواق العالمية.
- **الصناعي محمود المفتي**: يعبر عن أمله بمستقبل أفضل مع تحسن القطاع المصرفي وعودة البنوك المراسلة.
- **الاستشاري التنموي أكرم العفيف**: يرى أن الصناعة بخير مع توفر الأمان والإعفاءات، مشيراً إلى قدرة حلب على تصنيع منتجات متنوعة، ويؤكد إمكانية النباتات الطبية لخلق فرص عمل.
- **المهندس الاستشاري محمد الضاوي**: يدعم التركيز على النباتات الطبية والتصنيع الجزئي للشركات العالمية، مستفيداً من الموقع الجغرافي والمهارات السورية.
- **الخبير ركاد الحميدي**: يعارض منع الاستيراد ويقترح رسومًا جمركية معقولة لتجنب المعاملة بالمثل، مؤكداً أن شعار "صنع في سورية" يجب أن يكون الهدف.
- **الدكتور يحي ركاج**: يؤكّد أن الميزة التنافسية السابقة للصناعات السورية كانت في توفر مدخلات إنتاج منخفضة التكلفة. اليوم، بالرغم من التحديات، يمكن للصناعات أن تستفيد من التصنيع الجزئي عبر إنتاج مكوّنات لبعض المنتجات العالمية (مثل القطع الميكانيكية أو الكيماوية). يرى أن "التشبيك" مع الشركات العالمية هو الحلّ الأسرع لبناء قدرات تنافسية حتى تستعيد الصناعة مكانتها.
- **الاستشاري علي الأحمد**: يؤيد الروح التفاؤلية ودراسة الواقع كأساس للنجاح.
- **الصناعي مفيد ماشفج**: يدعم رؤية نزيه شموط التفاؤلية.

المحور الثالث: الحالة الوسطية والمقترحون لسياسات توفيقية (مواقف متوازنة أو حلول وسيطة)

يسعى هذا التيار للتوفيق بين حماية الصناعة المحلية والانفتاح المستقبلي عبر "حماية ذكية" وإصلاحات هيكلية.

مداخلات المشاركين ومواقفهم (بعد التجميع والتلخيص):

- **الاستشاري إياد أنيس محمد** : يؤكد أهمية معرفة مصير الصناعة في ظل الاقتصاد الحر، ويدعم الحماية الذكية مع مقترحات عملية.
- **الدكتور فادي عياش**: يدعو لـ "حماية ذكية" مؤقتة تستهدف المنتجات ذات الميزة التنافسية، معارضًا منع الاستيراد لتجنب الاحتكار والتهريب، ويقترح رسومًا جمركية متدرجة وتكامل في سلاسل القيمة العالمية، مشيراً إلى دراسة "تنمية الصناعة الوطنية".
- **الخبير الاقتصادي سمير العيطة**: يربط نجاح الاقتصاد بدولة قانون تضمن الحريات والشفافية.
- **الصناعي المهندس خالد الطهاوي**: يقترح تأسيس هيئة للصادرات تدعم المنتجات بمواصفات عالمية والتسويق الخارجي.
- **الاستشاري يونس الكريم**: يدعو لسلطة قانونية مستقلة وقروض مالية، متشككًا في جاذبية الاستثمار بالرغبات فقط.
- **الاستشاري محمد الضاوي**: يقترح حماية جمركية مشروطة بمعايير الجودة أو فروع صناعية محلية.
- **الصناعي عاطف طيفور**: يطالب بتعرفة كهرباء منافسة كأولوية، ويقترح مؤتمرًا صناعيًا شاملاً يركز على الصناعات الزراعية.
- **الاستشاري محمد زهير تغلبي**: يدعو لحماية مؤقتة لتمكين الصناعة من التعافي عبر رسوم جمركية وقيود إدارية. و يدعو لحماية لسنة واحدة لترميم الصناعة وتحسين الجودة.
- **الاستشاري فؤاد اللحام**: يقترح حماية فعالة ومحدودة بمسؤولية ثلاثية (حكومة، صناعي، مستهلك) مع حملة وطنية لدعم الصناعة.
- **الاستشاري علي الأحمد**: يؤكد أن "الحوكمة الرشيدة" هي الأمر الأساس؛ فلا منع مطلق ولا إغراق للأسواق بسلع مدعومة. يستشهد بتجربة النمسا في صناعة السيارات (إنتاج محركات وخزانات وقود) كمثال على كيف يمكن لبلد صغير أن يكون لاعبًا فاعلاً ضمن سلاسل القيمة العالمية. يرى أن الحمائيات يجب أن تكون مقتصرة وواضحة سياسيًا وغير مانعة للمنافسة، مبنية على معايير اجتماعية وتشغيلية.

- **رئيس غرفة الصناعة المهندس أيمن مولوي**: يشرح آلية عملية: إذا قدّم أي صناعي بيان تكلفة حقيقي لمقارنة المنتج المحلي مع المستورد وسعر الرسوم الجمركية، فإن غرفة صناعة دمشق ستنسّق مع الوزارة لرفع الرسم الجمركي بعد التحقيق. هذه الخطوة تعطي الصناعيين وسيلة عملية لحماية منتجاتهم عبر أدلة موضوعية.
- **الصناعي عصام الشامي**: يرى فرصة تاريخية بعد رفع العقوبات مع حلول سريعة مثل تشريعات محفزة ودعم التصدير.
- **الخبير المالي عامر الياس شهدا**: ينصح بتوقعات واقعية واستقرار سياسي لجذب الاستثمار.
- **الخبير محمد ركاد حميدي**: يرى أن الرسوم الجمركية تعيق الميزان التجاري، ويدعو لرسوم موحدة مع قبول خسارة الميزان مؤقتًا.
- **الدكتور رياض كحاله**: يقترح فرز الصناعات لتخصيص الحماية حسب المنتج والمنافسة.
- **الصناعي عبد اللطيف السبع**: يدعم فكرة تطوير عمل هيئة الصادرات.

جدول المقارنة والتحليل

المحور الرئيس	المداخلات	٪	أهم الأفكار الإيجابية	أهم المخاوف/الأفكار السلبية
المحور الثالث: الحالة الوسطية	٤٠	٥٠٪	- تحقيق توازن بين الحماية والانفتاح. - بناء صناعة قوية ومنافسة على المدى الطويل. - دعم الصناعات الواعدة وذات الميزة النسبية (مثل النباتات الطبية).	- مخاطر الاحتكار إذا كان المنع مطلقًا. - تشجيع التهريب وخسارة العوائد المالية من منع الاستيراد. - عدم وجود بيئة قانونية ومالية شفافة.

المحور الأول: المعارضون	٢١	٢٦٪	- حماية الصناعة الوطنية من الانهيار. - الحفاظ على فرص العمل المحلية. - استعادة السيادة الاقتصادية والمعاملة بالمثل تجاريًا.	- تدهور حتمي للصناعة المحلية وانهيارها. - ارتفاع البطالة وتخفيض العمالة. - إغراق السوق بمنتجات رديئة أو منتهية الصلاحية.
المحور الثاني: المؤيدون	٢٠	٢٤٪	- تحفيز الصناعة المحلية على التطور وتحسين الجودة. - الاستفادة من الميزة التنافسية لسوريا (تكاليف إنتاج منخفضة، أجور منخفضة). - إمكانية التصدير والوصول للأسواق العالمية (خاصة الخليج).	- ربط سمعة المنتج السوري بتهريب الممنوعات. - الحاجة إلى دعم حكومي (كهرباء، ضرائب، تمويل). - عدم جاهزية بعض الصناعيين للمنافسة الخارجية.
الإجمالي	٨١	١٠٠٪		

الخاتمة والاستنتاجات

يكشف الحوار عن انقسام واضح في الرؤى بين خبراء الاقتصاد والصناعيين السوريين حول سياسة الاستيراد الحر. يرى غالبية الصناعيين أن هذه السياسة قد أدت إلى تدهور حاد في الصناعة المحلية، مع دعوات ملحة لحماية فورية وقوية (مثل رفع الجمارك أو منع الاستيراد) لإنقاذ ما تبقى من الصناعات. في المقابل، يرى تيار آخر أن الانفتاح حتمي أو يمكن أن يكون فرصة، مع التركيز على ضرورة تحسين القدرة التنافسية للمنتج السوري من خلال الجودة، التسويق، خفض التكاليف (خاصة الكهرباء)، ودعم التصدير، ودمج الصناعة في سلاسل القيمة العالمية. يبرز تيار ثالث الحلول الوسطية، التي تدعو إلى "حماية ذكية" ومؤقتة وموجهة، لا تمنع الاستيراد بشكل مطلق ولكن تضبطه برسوم جمركية متدرجة، مع التركيز على إصلاحات هيكلية شاملة (كهرباء، تمويل، تشريعات، مكافحة تهريب) وتنمية الصناعات الواعدة. هناك شبه إجماع على أن الصناعة السورية تعاني من تحديات هيكلية عميقة (تكاليف مرتفعة، بنية تحتية متضررة، نقص تمويل، غياب بيئة قانونية محفزة) تفاقمت بفعل سنوات الحرب والحصار.

يُلاحظ وجود توتر بين الحلول قصيرة الأمد (الإسعافية) والرؤى طويلة الأمد (الاستراتيجية). فبينما يطالب المعارضون بإجراءات فورية وجذرية مثل مضاعفة التعريفات الجمركية أو الحظر الفوري للاستيراد، مشيرين إلى "عدم وجود وقت للمناقشات" وأن "الصناعة تحتضر"، يقترح المؤيدون وذوو الموقف الوسطي استراتيجيات متعددة السنوات، وحماية ذكية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ومؤتمرات صناعية شاملة. هذا يسلط الضوء على توتر جوهري بين الإلحاح المتصور للأزمة (الصناعة على وشك الانهيار) والطبيعة المعقدة والمستهلكة للوقت للإصلاحات الهيكلية اللازمة للقدرة التنافسية على المدى الطويل. إن الطلب على تدخل فوري، يكاد يكون على مستوى الطوارئ، يشير إلى عدم ثقة عميق في فعالية أو سرعة تنفيذ السياسات طويلة الأجل. وهذا يعني أن الصناعة تشعر بأنها لا تستطيع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة الانتقالية اللازمة لكي تؤتي الخطط الاستراتيجية ثمارها. يواجه صانعو السياسات معضلة حرجة: قد توفر تدابير الحماية القاسية راحة مؤقتة ولكنها تخاطر بخنق الابتكار وخلق عدم الكفاءة، بينما قد يؤدي السعي وراء الإصلاحات طويلة الأجل إلى ضرر لا رجعة فيه للقاعدة الصناعية على المدى القصير. من المرجح أن تحتاج الاستراتيجية الناجحة إلى الجمع بين الإغاثة الفورية والمستهدفة مع رؤية طويلة الأجل واضحة وموثوقة ومُعلنة جيداً.

التركيز على التأثيرات المتوقعة للسياسة الحالية:

إذا استمرت سياسة الاستيراد الحر دون ضوابط أو دعم فعال للصناعة المحلية، فإن التوقعات تشير إلى استمرار تدهور الصناعة، وإغلاق المزيد من المصانع، وارتفاع معدلات البطالة، مما سيؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى الاستقرار الاجتماعي. هناك مخاوف من أن تؤدي هذه السياسة إلى تحويل السوق السوري إلى مجرد سوق استهلاكي للمنتجات الأجنبية، مما يقضي على أي فرصة لإعادة بناء قاعدة صناعية قوية ومستقلة.

إن غياب الحوكمة والرقابة يمثل عاملاً رئيساً في تفاقم الأزمة. فالإشارات المتكررة إلى "التسعير غير المنضبط" للواردات، و"السلع المهربة"، و"غياب الرقابة على المعابر الحدودية"، و"التقليد"، و"غياب الرقابة الحقيقية"، تشير إلى إخفاقات منهجية في الحوكمة وتطبيق اللوائح. هذا يعني أن المشكلة لا تكمن فقط فيما يتم استيراده، بل في كيفية دخوله وتسعيره في السوق. وهذا يخلق ساحة لعب غير متكافئة حيث تتضرر الشركات المحلية المشروعة بسبب المنافسة غير المشروعة أو سيئة التنظيم. وهذا يشير إلى أنه حتى

لو تم رفع التعريفات الجمركية، فإن الحماية المقصودة ستُقوَّض بدون تطبيق فعال ضد التهريب والتقليد. كما يعني أن قدرة الحكومة على إدارة "اقتصاد مفتوح" تعوقها بشدة ضعف المؤسسات والفساد. أي سياسة اقتصادية فعالة، سواء كانت حمائية أو ليبرالية، تتطلب حوكمة قوية، وأطراً قانونية شفافة، وهيئات تنظيمية فعالة. الوضع الحالي يوحي بأن معالجة هذه القضايا الأساسية أمر بالغ الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، من التعديلات المحددة في السياسة التجارية. فـ "اقتصاد البسطات والمهربات" لا يمكن أن يعمل حقًا كسوق حرة.

في المقابل، إذا تم تبني مقاربة "الحماية الذكية" المتدرجة، مع التركيز على معالجة التحديات الهيكلية (كهرباء، تمويل، تشريعات، مكافحة تهريب)، وتوجيه الصناعة نحو التخصص والاندماج في الأسواق العالمية، فإن الصناعة السورية قد تتمكن من التعافي والنمو على المدى الطويل، وتحقيق "صنع في سورية" كشعار وطني ذي قيمة تنافسية.

يأمل فريق الاشراف في المجموعة يكون موفقاُ في عرض وجهات النظر الواردة في المداخلات قدر الإمكان

ساعة الركود

حان الوقت لحفر مؤشر الركود المفضل لدينا مرة أخرى[1]

Wolf Richter

لطالما عرف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER، الذي يطلق على الركود الرسمي في الولايات المتحدة، بأنه: انكماش اقتصادي واسع النطاق يشمل الانكماش في سوق العمل، مثل انخفاض العمالة وارتفاع البطالة بشكل كبير.

والبيانات الأسبوعية لاستحقاقات التأمين ضد البطالة هي أقدم المؤشرات لفقدان الوظائف النظامية. من بين مجموعات البيانات، المطالبات الأسبوعية المستمرة للحصول على إعانات البطالة، والتي تسمى أيضا "البطالة المؤمن عليها"، هي مؤشر الركود المفضل. ويحسب بشكل أساسي عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانات البطالة بعد مطالبتهم الأولية.

جاءت الركودات الثلاثة سابقة لدورة الأعمال – دون احتساب الوباء الذي كان إغلاقا، وليس ركودا في دورة الأعمال – بعد أن ارتفعت البطالة المؤمن عليها إلى :

- ٢.٦٤ مليون في ديسمبر ٢٠٠٨، من الركود الكبير.
- ٢.٥٦ مليون في مارس ٢٠٠١، بدء عام ٢٠٠١ ركود.
- ٢.٤٩ مليون في يوليو ١٩٩٠، بدء ركود عام ١٩٩٠.

ارتفعت المستويات التي تنطوي على ركود مع ارتفاع إجمالي العمالة. ويؤدي هذا النمو في العمالة على مرّ السنين إلى ميل خط مؤشر الركود إلى الأعلى (الخط المائل الأسود في الرسم البياني أدناه).

اليوم، سيشير حوالي ٢.٧ مليون بطالة مؤمنة إلى بداية الركود.

لكن البطالة المؤمن عليها انخفضت بمقدار ٢٩٠٠٠ في الأسبوع الأخير، إلى ١.٨٨ مليون، وفقا لوزارة العمل اليوم. ارتفع متوسط أربعة أسابيع بمقدار ٨٧٥٠ إلى ١.٨٧ مليون، وهو ما لم يتغير بشكل أساسي منذ أكتوبر. لا تزال هذه المستويات منخفضة تاريخيا، وأقل بكثير من مؤشر الركود البالغ ٢.٧ مليون. وتشير الأعمدة الأرجوانية إلى الركود.

[1] Wolf Richter, Recession Watch: Time to Dig Out Our Favorite Recession Indicator Again, May 8, 2025, WOLF STREET, Link.

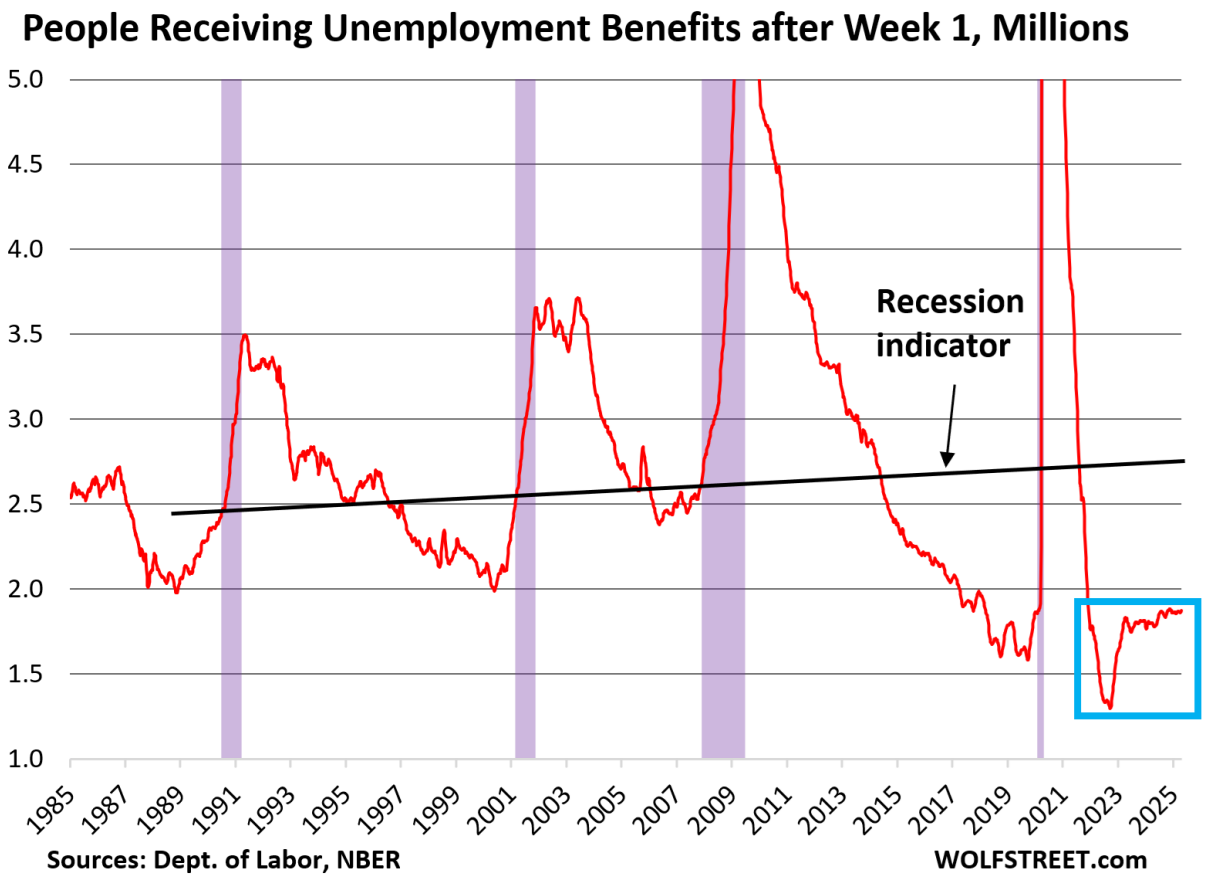

راقب ١ . ترتفع إلى ٢ . مستويات عالية. يتطلب هذا عاملين: زيادة، ومستويات عالية. لاحظ كيف بدأت البطالة المؤمن عليها في الارتفاع قبل الركود. هذا النوع من الارتفاع إلى مستويات أعلى بكثير هو الذي نحتاج إلى الانتباه إليه.

كانت هناك زيادة في عام ٢٠٢٣، ولكن من مستويات منخفضة قياسية خلال نقص العمالة، وبما أن المستوى الذي ارتفع إليه كان لا يزال منخفضا جدا، فإن هذه الزيادة لم تستتبع ركودا؛ لقد "أعادت توازن" سوق العمل.

هذا المقياس هو مزيج من عاملين: بشكل أساسي، عدد الأشخاص الذين تم تسريحهم، والمدة التي يستغرقها العثور على وظيفة جديدة. إذا استغرق الأمر وقتا أطول للعثور على وظيفة، حتى لو كان هناك عدد قليل من الأشخاص الجدد الذين يتم تسريحهم، فإن هذا الإجراء يرتفع ببطء، وهو الحال في عام ٢٠٢٤. لكنه لم يتغير تقريبا خلال الأشهر الستة الماضية.

يرتفع عندما يكون هناك فجأة الكثير من تسريح العمال التي لا يستطيع سوق العمل استيعابها، ويرتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة البطالة بشكل حاد إلى مستويات أعلى بكثير. هذا هو مؤشر الركود.

لا تزال عمليات تسريح العمال منخفضة تاريخيا. انخفضت المطالبات الأولية الأسبوعية للحصول على استحقاقات التأمين ضد البطالة – الأشخاص الذين يتقدمون في البداية بطلب للحصول على استحقاقات التأمين ضد البطالة بعد تسريحهم – بمقدار ١٣٠٠٠ في الأسبوع الأخير، إلى ٢٢٨٠٠٠ معدلة موسميا، وفقا لوزارة العمل اليوم.

ارتفع متوسط أربعة أسابيع، الذي يزيد من أسبوع إلى أسبوع، من ١٠٠٠ إلى ٢٢٧٠٠٠ وهو منخفض تاريخيا. تشير الأعمدة الأرجوانية إلى الركود.

لاحظ كيف تبدأ هذه المطالبات في الارتفاع قبل ركود دورة الأعمال (لم يكن ركود عام ٢٠٢٠ ركودا في دورة الأعمال ولكن إغلاقا).

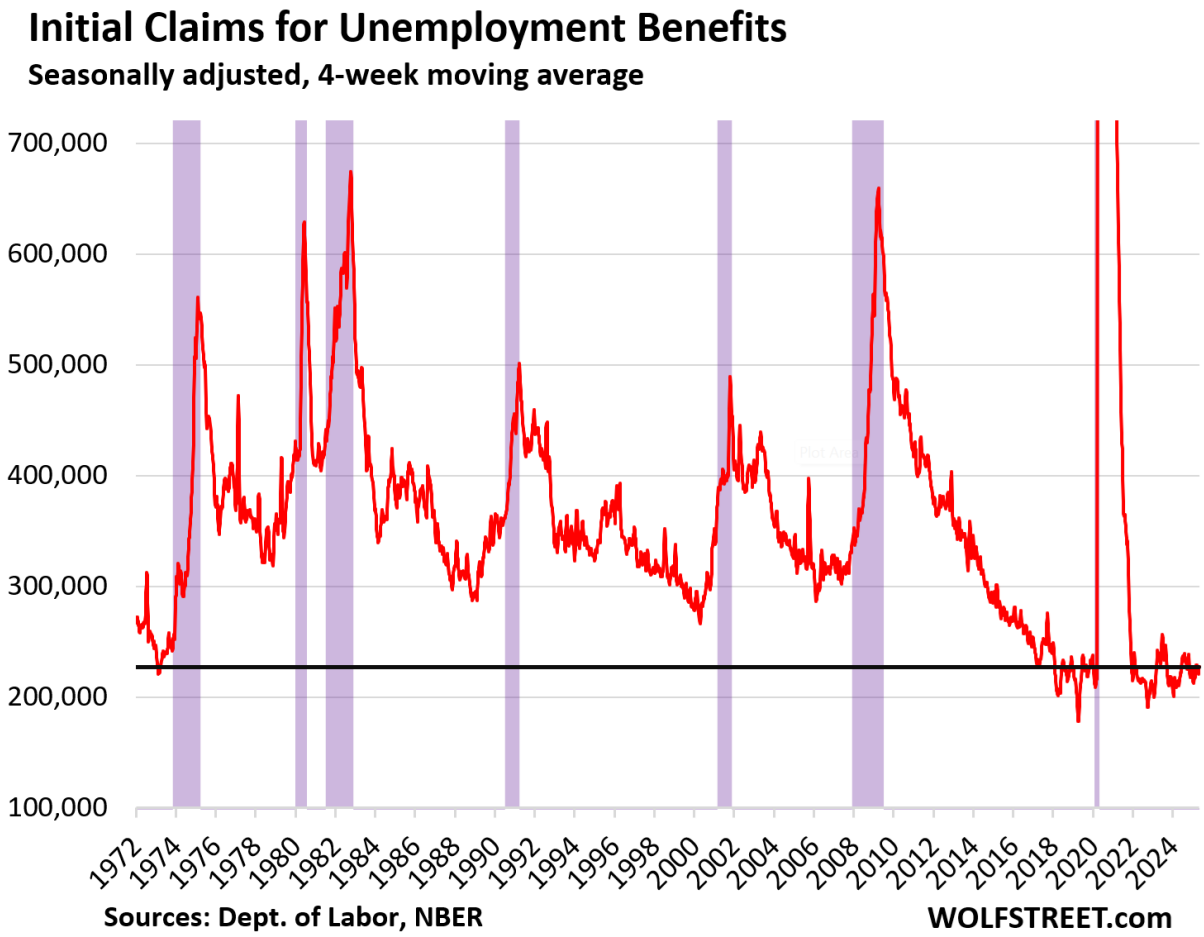

تشير إلى أن البطالة المؤمن عليها (الرسم البياني الأول) قد ارتفعت من أدنى مستوياتها في نقص العمالة في عام ٢٠٢٢، على الرغم من انخفاض عدد عمليات التسريح الجديدة (المطالبات الأولية، الرسم البياني الثاني) إلى أن العثور على وظيفة جديدة يستغرق وقتا أطول مما كان عليه في عام ٢٠٢٢. ويظهر العدد

المنخفض من المطالبات الأولية أن عددا قليلا من الأشخاص يتم تسريحهم. لذلك لا تقوم الشركات بخفض الموظفين، ولكنها أبطأ في التوظيف مما كانت عليه في عام ٢٠٢٢، على الرغم من أنها لا تزال تاريخيا تمتص الناس في مقطع سريع.

هذه علامات على سوق عمل "متوازن" بشكل معقول، حيث يكون عرض العمالة والطلب على العمالة متوازنا تقريبا، وأن نقص العمالة والاضطراب الهائل في القوى العاملة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ قد اختفى.

نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبي لأسباب أخرى. عندما يؤدي الارتفاع التاريخي في الواردات، التي يتم طرحها من الناتج المحلي الإجمالي، إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى السلبية، فإنه ليس مؤشرا على الركود. الارتفاع في الواردات ليس علامة على ضعف الطلب، على العكس من ذلك. في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، حدث هذا الوضع، كما كان الحال في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، ولكن نمو الإنفاق الاستهلاكي كان جيدا وكان الاستثمار التجاري قويا جدا، وبالتالي لم يكن هذا مؤشرا على الركود. لكن الناتج المحلي الإجمالي يتم إصداره كل ثلاثة أشهر.

المؤشر الرئيس: هذه البيانات المتعلقة باستحقاقات التأمين ضد البطالة أسبوعية وأكثر إلحاحا من البيانات الشهرية أو الفصلية، ويحذر ارتفاعها إلى مستوى عال من الركود مقدما، مما يجعل مؤشر الركود مؤشرا رائدا.

Our Education System: What Went Wrong?

Is There Any Hope Through Islamic Microfinance Enterprise?

Dr. Saad Al-Harran

SPECIALIST IN ISLAMIC MICROFINANCE, VENTURE CAPITAL AND YOUTH ENTREPRENEURSHIP, New Zealand

Mankind has been created by Allah (S.W.T) to work and to cultivate the land and to be productive humans in order to establish stable families consisting of husbands, wives and children and to achieve Islamic economic development. It is also true that work is considered to be the dignity of mankind and in Islam it is equivalent to worship of The Almighty. Those who work hard get more rewards than those who worship Him. Allah know what is best for us and He encourages mankind to strive hard for life in order to provide sustenance and income to families and their children.

1. Youth Unemployment

The main causes of youth unemployment in the Muslim World, what went wrong in the education system, why jobs markets are shrinking today and who is behind it.

According to the United Nations youth unemployment is defined as any14–28 years old who does not have a job but is actively seeking work. In order to qualify as unemployed for official and statistical measurement, the individual must be without employment, willing and able to work, of the officially designated 'working age' and actively searching for employment (Görlich et al., 2012). Rates of unemployment in some of the Muslim Countries (MCs)

have reached unacceptably high levels. According to Dr. Fahad Al-Takafi (2015) Managing Director of Centre for Information and Statatisical data in Saudi Arabia, the percentage of unemployed Saudis between the ages of 25-29 years has reached 37.7% which are the highest rates in the kingdom. For males the age group between 20-24 years the number of Saudi who are unemployed is 45%. Whereas for the famales the age of 25-29 years the rates is 42.4% from the total rates of Saudi women who are unemployed. Similarly youth unemployment and mismatch are some key areas of concern in Turkey regardless of all the outstanding success that Turkish President Recep Tayyip Erdoğan has achieved in the last decade. According to a recent report published by Thomson Reuters entitled: "Turkey Islamic Finance Report 2014 Fundamentals and The promise of growth" there are two important weaknesses that face the government are the unemployment rate of 9.79% which is relatively high especially between the young population and the mismatch among tertiary education programs and the skills sought by private firms.

The main causes of youth unemployment in MCs can be divided into two parts mainly internal and external factors. The internal factors include outdated education system, studying for education purposes (wealth and status) and not for seeking knowledge and continuous learning. Undoubtedly, IT revolution has made many educationists in MCS as well as students to believe that our education system is outdating even dying because it keeps producing unemployable universities graduates. These human assets are great lost to the Muslim Ummah and therefore we need to have an electrical shock by modernising the whole education sector.

While others like the author of this paper is of the opinion time has come to say "Death to Education: Time for Ethics (Akhlaq) and Knowledge (Elmo)" to give hopes for millions of youth and universities graduates who are looking for jobs and employment. For instance, in some of the Arab rich States they have spent millions of dollars modernising their education system but these expenditures were not well spent. Sadly, it is wrongly channeled mostly towards building construction of many schools, colleges and universities without proper investment in human capital. Arabs spent a higher percentage of GDP on education than any other developing region but the quality of education has deteriorated pitifully, and there is a severe mismatch between the labour market and the education system. It is obvious that Arab

educational system are still not as good and rewarding as they should be with all the financial, human, cultural and other resources that this region has (Elsayed, A).

One of the gravest results of their poor education is that the Arabs, who once led the world in science, are dropping ever further behind in scientific research and in information technology. Investment in research and development are less than one-seventh of the world average. Only 0.6% of the population uses the Internet, and 1.2% has personal computers. Ironically, the methods of teaching are also of concerns (by some educated Muslim professionals) by not allowing students to think critically and analytically; and to appreciate the importance of learning as an ongoing journey that passes through life discoveries by seeking knowledge and information. This type of learning paralyzes the minds of many students today and made them think that attending lectures is boring place because many lecturers don't allow them to think creatively. Regrettably, it is also true that through rote learning, students have been taught to memorize various topics in the recommended textbooks to enable him or her to pass the examination successfully without understanding fully the meanings. Interestingly, Robert kiyosaki (2003) concluded that modern education system of this kind prepares youth to become an employee not to an employer.

2. The Importance of Surah Al-Furqan

The importance of *Surah Al-Furqan* (The Criterion) to tackle the crisis of our education system, food security markets and needs analyses what most of our educational institutions have under estimated as outlined in Figure 1.

Figure 1: Chapter 25:7

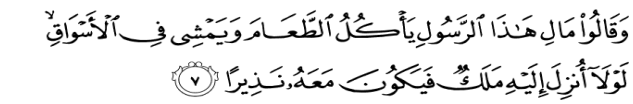

And they say, "What is this messenger that eats food and walks in the markets? Why was there not sent down to him an angel so he would be with him a warner?

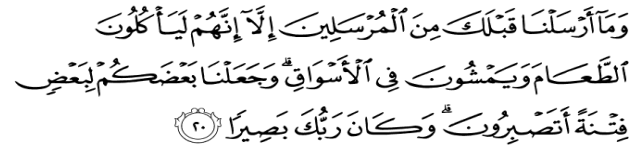

And We did not send before you, [O Muhammad], any of the messengers except that they ate food and walked in the markets. And We have made some of you [people] as trial for others - will you have patience? And ever is your Lord, Seeing.

And those who do not expect the meeting with Us say, "Why were not angels sent down to us, or [why] do we [not] see our Lord?" They have certainly become arrogant within themselves and [become] insolent with great insolence.

Source: http://quran.com/25/7

The disbelievers said that Prophet Muhammad (PBUH) eats food similar to us and walks around the markets seeking the bounties *(rizq)* of God? If he is an angel he not supposed to eat and if he is walking he shouldn't move around in the markets (Al-Sabouni, 1981).

We sent before you (Muhammad) Prophets who have eaten foods, moved around to browse the markets seeking endless bounties of Allah and trading with others. These are the journeys of all Prophets before you. To illustrate this Prophet Mosa was a shepherd, Edrees was seamster and Dawoud has eaten food from his own hand (Al-Sabouni, 1981).

Therefore, life is a test (*Imtihaan*) from Allah to mankind. Allah makes the rich and poor, weak and strong and sick and healthy to test our deeds whether, we are patient, thankful or disgrace for what He has given us.

2.1. Explanation of this Surah

The phrase 'eaten food from Prophet Muhammad hand' was mentioned twice. Singular (means Prophet Mohammed has eaten food and grown his own vegetables. In modern economics textbook a person who eats from his hand can be self-sufficient. In plural it means all our Prophets also ate foods from their own gardens and were also self-sufficient.

2.2. Modern Explanation

The two words eaten food and walking around the markets means we have not achieved any of these. Therefore, our educational curriculum needs to be restructured according to this Surah whereas students can only stay 10% indoors or in the classroom environment. The real learning process must be outside and we should allocate (90%) to practical training and hands on experience.

The outcomes of adopting such dynamic strategies are:

a.1. Food security (we become self-reliant by growing our own food).

a.2. Walking around the markets means (understanding the importance of market analysis).

a.3. Understanding people's needs (needs analyses) are required.

These two Quranic verses show the importance of strategic Islamic marketing and why it is vital for the Muslim world to have the paradigm shift in the way we teach marketing to our students.

Students today feel very bored learning too many theories most of which are irrelevant and not applicable in Muslim environment. For instance, we have been taught in economics textbook that resources are limited; on the contrary the Holy Quran says resources are unlimited.

Figure 2: Chapter 7:96

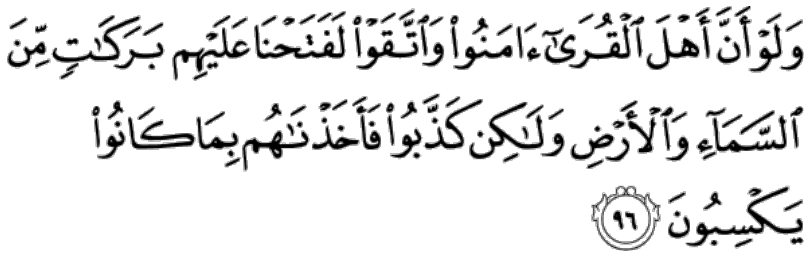
وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ
ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟
يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾

Source: http://quran.com/7/96

If the people of the towns had but believed and feared Allah, We should indeed have opened out to them (all kinds of) blessings from heaven and earth; but they rejected (the truth), and we brought them to book for their misdeeds (Al-A'raf, 96).

This Surah clearly states that if the village fears Allah and believe in Him, Allah will open infinite treasures to them. That shows that the resources are indeed unlimited in the eyes of Allah whereas the economic textbook states resources are limited. These kind of interpretations need to be taught in the classroom environment so that students will be aware that resources are unlimited from an Islamic perspective.

2.3. Illustrated Example

Monash Business & Economic Experience in Australia

Problem-Based Learning (PBL) allows students to be actively involved in the learning process under the supervision of their lecturers. Here students will be given problems from real life situations and they have to find solutions using modern technology. These processes make students employable once they finish their studies. It encourages students to work in together as teams, which is what Islam wants us to do by sharing knowledge and experiences. Prophet Muhammad (PBUH) is a unique role model and has encouraged us to engage in cooperation *(Ta'aawun)*, (Al-Harran, 2008).

3. Our Education Problems are Internal

In the Muslim World, our teaching methods are based on rote learning that paralyses the brain and kills our braincells. Sadly, students memorise the texts in order to pass the examination and have no interest to go further beyond that. Their main goals is to gain education and obtain a qualificiation rather than seek knowledge. This has led to most of our education especially in the field of social sciences to be 99% indoors while 1% are outdoors which seek knowledge through discovery.

Therefore, students have no real life experiences and become dependent on their teachers and/or lectureres. Regretably, most theories taught in our universities are Western and have no relevance to our local Islamic environment, nor to our culture and value systems. Often as educationists, we have failed to produce our own Islamic finance theories.

Since we have adopted a western way of education which is mainly indoors many of our students have no physical exercise. Students get bored in the classroom environment and get sick and tired of their lecturers or professors because there is no practical experience which has led to significant health problems created by our education system. The challenge of obesity faces many affluent societies like Kuwait which ranks as fourth most obese country in the World (Kuwait Times, 2014).

Most Muslim society today are consumers, not producers and we are liabilities rather than assets to the rest of the World. We do not have agriculture development nor sound industries, and many of our fertile lands remain unutilised.

3.1. Pursuit of Education for Social Status (Wealth) and Not Knowledge

Most students are education-seekers rather than knowledge seekers. Their knowledge about the sociopolitical situation is limited to the textbook. On the contrary, influential Muslim thinkers such as Ibn Khaldun and Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah Al-Harrani both had no academic qualifications and they were knowledge seekers and intellectual thinkers. The current education system conditions students to pursue academic qualifications that do not teach them life skills that help them create their own jobs rather than seeking employment from the government that most nations in the Gulf Cooperation Council (GCC) struggle with.

3.2. Lack of Freedom of Expression

According to Dr. Yousef Al-Qaradawi (well known Shariah scholar) freedom is the main condition to achieve innovation and increase productivity. Without freedom one can't express his or her opinion freely. Authoirtarian regimes have wasted millions of dollars in useless projects without any tangible results to wider community and nobody is allowed to question them. According to well known Egyption journalist he said: "These regimes have converted the state to family business" surrendered by corrupted business elites who suck the wealth of the nation and sell out the public sector to the multi-national corporations.

4. External Factors

4.1. Global Capital

Since most of the Arab states are undemocratic and authoritarian regimes, regrettably most of them they calibrated with those they provide global capital for their own interest rather than the public interest. That led the government to decide what is good for their own citizens without any public debate because opposition parties are not allowed to questioning them.

These calibrations take the form of accepting the IMF economic medicine such as structural adjustment program; devaluation of the local currency, trade liberation and privatization of public assets and good example is Egypt and Tunis. These programs deny individual developing countries the possibility of building a national economy (Chossudovsky).

5. The Paradigm Shift from Education to Ethics and Knowledge and Time to have an Electrical Shock

Figure 3: Stage One The Paradigm Shift in the Muslim Education Cirriculum

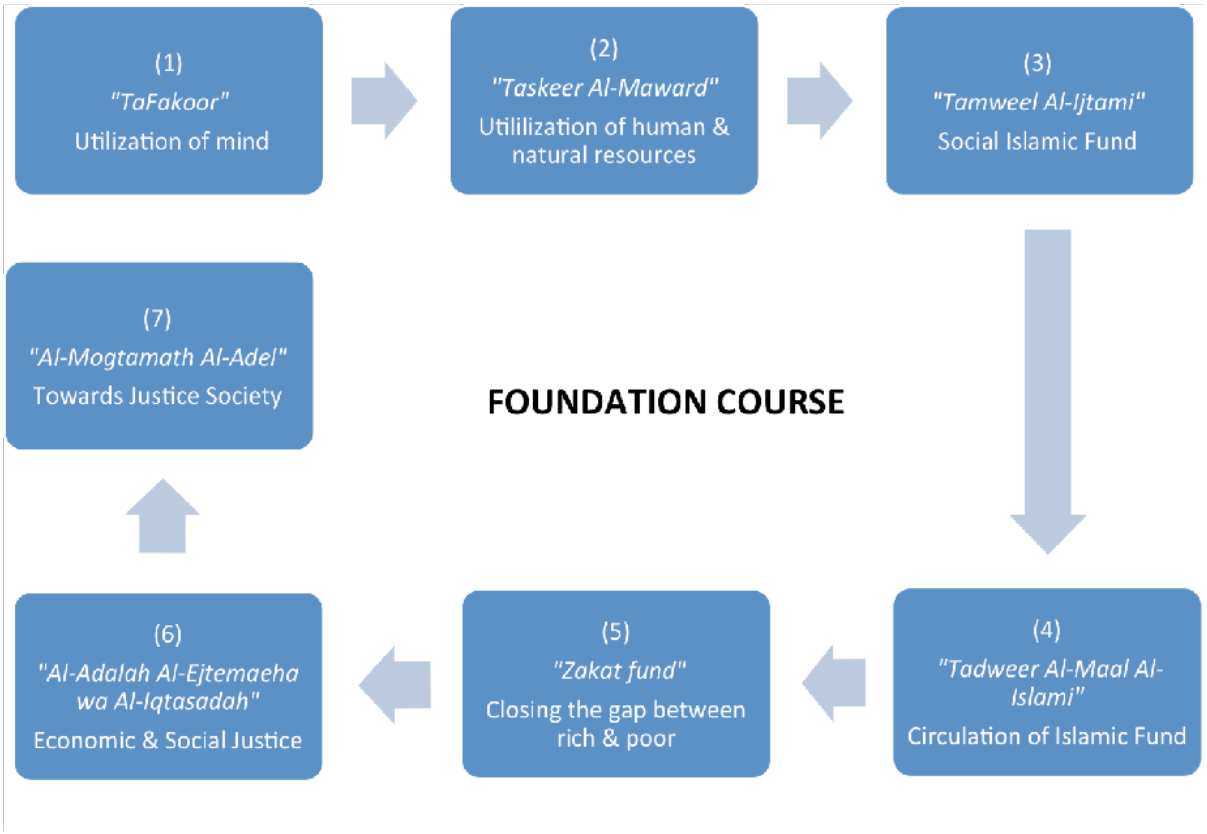

Source: Designed by the author

The figure above illustrates reflection *(Tafakkur)* and *(Tassakur)*.

Islam encourages us to have *Tafakkur* (reflection) which means to thoroughly investigate the subject matter for a purpose when there is a problem that require a solution. In another way *Tafakkur* signifies the spirit of knowledge, the essence and the light of the Islamic way of life. Therefore, *Tafakkur* is a vital step in becoming aware of what is going on around us and of drawing some conculsions from it. It is indeed a golden key to open the door of experience, a seedbed where the trees of truth are planted, and the opening of the pupil of the hearts' eye. Moreover *Tafakkur* requires a plan of action not only in the science (the rational and experimental) but also social science field. It means that the learning process has become as a journey of discovery for knowledge that demands us as educationists to take our students for more outdoor learning rather than in door.

Figure 4: Chapter 3:91

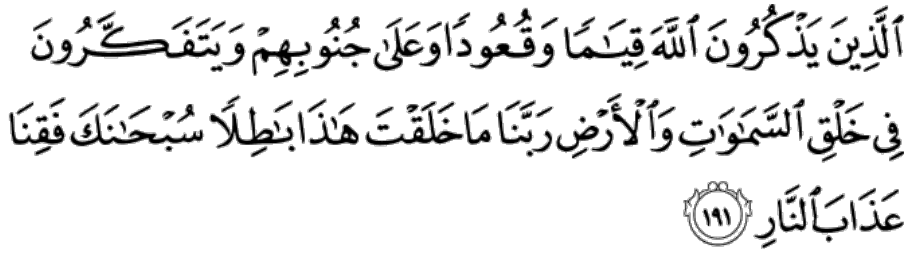
الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ
فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا
عَذَابَ النَّارِ ١٩١

Source: http://quran.com/3/91

Those who remember Allah (always and in prayers) standing, sitting and lying down on their sides and think deeply about the creation of the heavens and the earth, (saying): “Our Lord! You have not created (all) this without purpose, glory to you! (Exalated are You above all that they associate with You as partners). Give us salvation from the torment of the Fire (Al-Imran, 91).

If we analyse this passage (Al-Imran, 91) carefully we discover that our education system has failed to teach students Taffakkur in order to allow them to fully utilise their brains and learn life skills they need in their daily lives. Sadly their respected professors and lecturers teach them western theories which are totally irrelevant to Islamic culture and value systems and in the end students get lost. For instance, in most universities in the Muslim World (MW) the education curriculum for social science subjects are not relevent in terms of what the society needs and the connectivity between professors and students has ended for good because of the information technology (IT) revolution. Regretably most of the students in the universities today dislike attending the lecture hall because for them it is a boring place and does not stimulate them at all in any Tafakkur assignment.

These types of critical comments that I have made reflects what is going on in most of our universities in the MW and the situation is also true in the western institutions of higher learning all over the World. Therefore, it is our moral duty and responsibility as educationists to tackle this problem and find practical solution.

Figure 5: Chapter 14:33-34

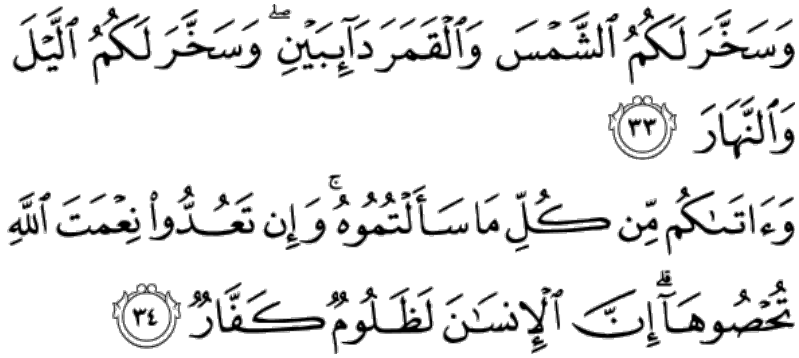
وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ
وَٱلنَّهَارَ ٣٣
وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا
تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ٣٤

Source: http://quran.com/14/33-34

And He has made the sun and the moon, both constantly pursuring their courses, to be of service to you, and He has made the night and the day, to be of service to you (Surah Ibrahim, 33).

And He gave you all that you asked from Him, and if you count the Blessings of Allah, never will you be able to count them. Verily, man is indeed an extreme wrong-doer, a disbeliever (Surah Ibrahim, 34).

Here again the explanation of these two verses. Firstly, the word of *Sakharrah* means Allah S.W create the sun and moon readily available for serving humans in a systemic manner that is unstoppable. We should ask ourselves have we used the sun or in modern language utilised solar energy effectively that Allah S.W.T has given to us freely for our benefits and the answers is no. In Iraq, for instance people suffer endlessly because of the short of electricity did any of our universities succeed to provide solar energy for these people because of the electricity crisis in that country? The answer is no. It is sad to say that most of our institutions of higher learn have not succeeded in training our students with these kind of life skills that is what our society needs.

In the second part of the verses, why do Muslim allows Moshreks (non-believers) to utilise our resources for the spread of fasad activties (unlawful deeds) on earth. Sadly most humans are disgraceful and unthankful for what Allah has given them.

From the above analyses educationists have a moral duty and responsibility to uplift the role of mankind in this world. Here the emphasis of the development of our students should be on a hands on experience so that he can develop life skills which is what society needs. Therefore, The role of Islamic Microfinance becomes vital to empower our students, the future leaders of this Ummah base on a profit-sharing system. We need to teach our students to

share the cake rather than eat the cake by the few while the rest suffers. If we achieve that we will see new breed of professionals and social entreprenurs.

Figure 6: Stage Two: Take off Islamic Development of Human Capital

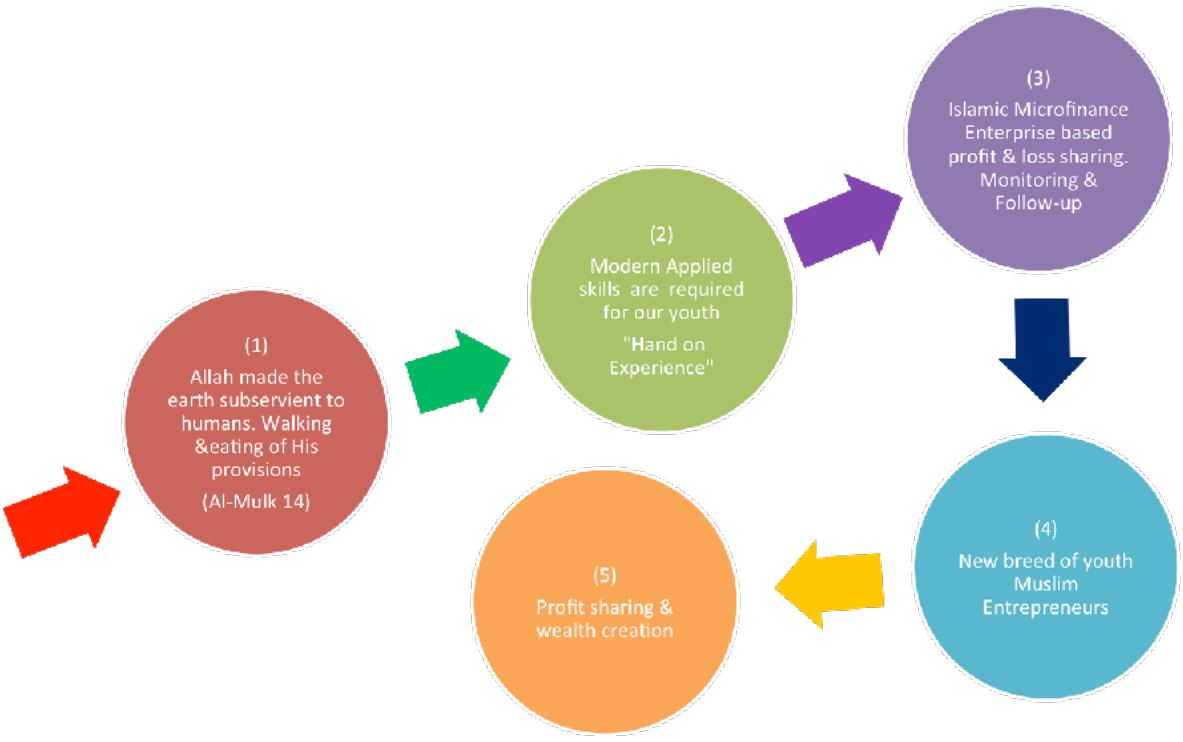

Source: Designed by the author

Figure 7: Stage Three: Towards Hands On Experience

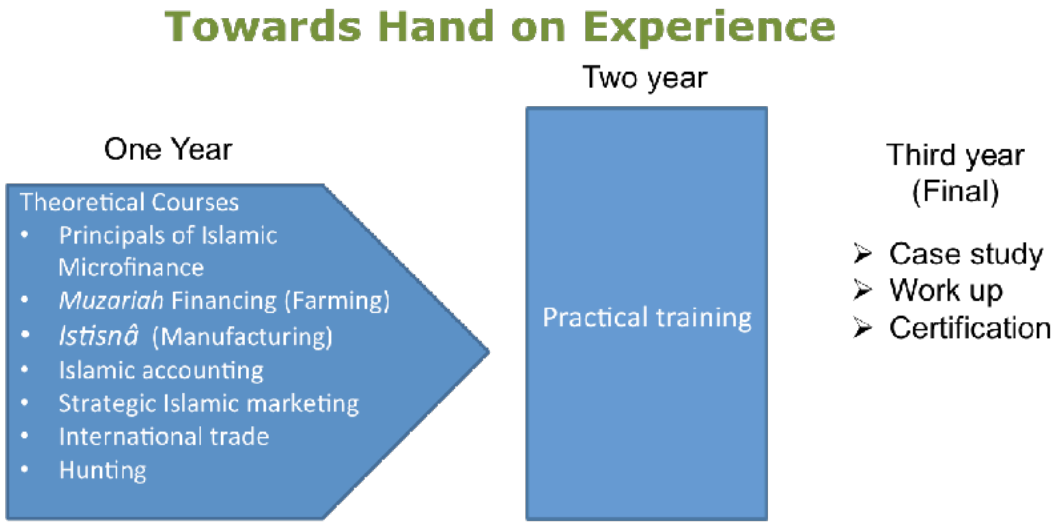

Source: Designed by the author

The tertiary education system in the MW has been structured where students spend four consecutive years in the university. We believe it is too long period for students to learn all the theories without any practical

applications. The new educational curriculum I intend to redesign is focus on the following:

(1) Two years are spent where students learn theoretical courses (such as marketing management and Islamic finance subjects as an example)

(2) One year is spent where students gain practical experience.

(3) One year is spent back to school where students do case study, workshop and certification.

Other criteria of selection should also be based on business ideas, innovation and creativity of the student.

The relevant professor who handles the practical experience program should have an open dialogue with selected entrepreneurs especially those who wish to improve their firms by being more competitive in the market. The open-minded entrepreneurs are more likely to accept the input of others, even if those "others" happen to be students who will be their future partners in the business once they have completed their studies at university. An agreement should be reached between the relevant professor and the entrepreneurs for 12 months' practical training of the students, with their duties and rights clearly stated in an agreement which will be signed by their professor and the respective managing director of the small and medium industry entrepreneurs (SMIEs) firm. Such an agreement or a memorandum of understanding (MOU) is indeed vital to protect the rights of students now and in the future when at a later stage they become partners in those firms. The MOU should clearly stipulate the following terms of reference between the two parties (the students and the SMIE firms):

(1) The students should spend 12 months in practical training with reputable SMIE firms.

(2) The students have to be closely monitored by the two parties (the respective new employers and their professors as well) about the conduct of their work during the practical training.

(3) Confidential reports must be submitted every quarterly by the managing directors to the professors about the performance of the students.

(4) The MOU should clearly state that if a student's performance during the 12 months is outstanding, he would be considered for partnership in that firm once he complete his studies successfully (Al-Harran).

Undoubtedly, once a student realizes that he may become a partner at the firm that he is currently helping out, he will commit himself to the firm's

success, thereby giving the firm greater confidence in its newly acquired staff at a later stage. The students are the new blood and should be considered as assets in the organizational set-up both at present and in the future. They will make sure that they give the right advice to their counterparts. The managing directors of the SMIE firms should take their newly acquired partners' comments and suggestions seriously. Profit motivation is a factor that should ensure a commitment to hard work. Once the students have completed their practical training and gained real life experiences, they have become assets not only to the SMIES but also the academic institutions.

For the final year or fourth year of study at which point students should be given the opportunities and responsibilities to make some presentations about their 12 month practical experiences. Their respective professors should give them the responsibility to conduct case studies, practical workshops and seminars under his supervision. Indeed, responsibility of this magnitude is something new for students and awe-inspiring, so they need encouragement to help them embrace it. This means that their respective professors would be indirectly molding them as future corporate leaders who will the Arab world.

CONCLUSION & RECOMMENDATIONS

The world has changed and we need also need to change. The same is true (for our education curriculum) as well as to our universities that are continued producing unemployable graduates. Today students in the universities are living in a lecture hall environment away from what their professors or senior lecturers are talking or discussing about. Often most of them are getting bored because whatever their professors are discussing are not relevant to what the society needs and wants.

Therefore, it is time to have an electrical shock to our education curriculum as well as our universities while we are in the twenty first century. The world today is governed by modern skills that lead students to be job creaters rather than job seekers. Muslim World need employers and social entreprenrurs not employees and that is what our society needs and Muslim government urgently requires.

According to a Professor in the Arab Gulf who said recently: "We need an educational revolution". His views are affirmative we also need a Muslim Spring that can start from Turkey as a model of success to the rest of Muslim

World. We need our students to become problem solvers rather than burdens on their parents, government and societies. That requires conducting need analysis to understand what Turkish students wants and demands in order to fulfil their needs.

We are of the opinion that Turkey needs to form a strategic partnership with New Zealand so that both nations learn from each other especially in the areas of rural farming and skilled youth manpower. Turkish youth will be equiped with modern skills such as rural farmers in Agricultural Training for New Zealand.

The excellent examples are Universal College of Learning www.ucol.ac.nz (Palmerston North) and www.taratahi.ac.nz that focus on hands on experience. For the former it focuses (among others) students are trained to build mobile houses for charity purposes. These houses are movable by a big truck anywhere in the country. Or the Diploma or Bachelor in Nursing. UCOL is considered to be one of the best in the country. While the latter on dairy farming and Taratahi Agricultural Training Centre where the emphasis is on considering farming as way of life.

Further emphasis on agricultural development and other trades services are urgently needed such as:

6.1. Drip Irrigation

It is considered to be one of the most water efficient irrigation methods. It involves dripping water slowly and gradually into the soil from a network of small plastic pipes, which are fitted with drip emitters. Water is delivered directly to plant roots so that less water is wasted and plants receive just the adequate supply of water they need.

Other techniques include covering the seed rows with plastic strips that not only reduces evaporation but also bolsters were control, preventing the loss of valuable water and fertiliser to the weeds.

6.2. Hydroponics

It is a growing of plant without the use of soil. It has started to gain momentum in many parts of the world. One of the biggest benefits of hydroponic garden is that you can grow a wide variety of plants in a small area. Water and nutrients are provided to the roots act all times, so that they don't have to spread out in order to find what the plant needs to survive.

Since youth like new business ventures they can benefit from hydroponic systems because there is no need for huge fields. More food can be grown

with less fuel cost. Another benefit is that hydroponically grown plants tend to be healthier and mature faster for earlier harvest.

6.3. Electrotechnology

In the area of trade there are great demands for electro technology as life without electricity is hard to image. The Unitec Institute of Technology in Auckland, New Zealand www.unitec.ac.nz has an interesting applied program that is of great benefit to Arab youth today. Technology is everywhere in our lives in appliances, telecommunications, security systems, fiber optics and smart buildings and applied skills in electrical, electronics and audio-visual engineers and technicians are in demand. Through this program youth can design circuits, install alarms, telecommunications, work on the electrical control of industrial machinery and design household appliance?

6.4. Plumbing

Similarly, plumbing is of necessity in the modern life because youth will actually work on making showers, sinks, hot water cylinders and washing machines under the watchful eyes of their lecturers. Here again at Unitec's Department of Plumbing and Gasfitting is doing great job of equipping youth with applied skills even they went further by providing online learning program help, which are of benefit.

6.5. Why Islamic Microfinance Enterprise is vital now?

To enable youth to start their businesses seed capital is vital base on Islamic microfinance principles. Generally speaking, microfinance is a financing tool that provides very small loans to the working poor that are traditionally considered non-bankable, mainly because they lack the guarantees that can protect a financial institution against a loss. Islamic microfinance provides an innovative interest-free alternative to conventional microfinance. Based on the profit sharing principles of equity-based finance, Islamic microfinance offers greater resilience than conventional microfinance. If a business fails, nothing is paid; if a business succeeds, profits are shared. Risks and rewards are always proportionate to equity shares. While any return on capital in the form of interest is completely prohibited in Islam, there is no objection to getting a return on capital if the provider of capital enters into a partnership with a worker or entrepreneur and is prepared to share in the risks of the business. Though still a long way from the financial mainstream, many governments now see microfinance as an effective way to build up

local enterprise and reduce unemployment. In light of the above, microfinance is seen as a powerful tool for reaching out to the youth unemployed, raising living standards, creating jobs, boosting demand for other goods and services, contributing to economic growth and alleviating poverty. The main purpose of this noble task is to enable youth to succeed and to be financially independent to live according to what Allah wants us to be (as human beings) through decent life that is called (Hayat Taeebah) through which there is no fear from tomorrow. This endeavor if it is well implemented and managed by an efficient and experience professionals it will undoubtedly lead to make major changes about the way we think about them.

Islamic Microfinance is vital now because youth need the seeds of capital to start their own business venture. Islamic microfinance provides an innovative interest-free alternative to conventional microfinance. It is based on the profit sharing principles of equity based finance. It offers greater resilience than conventional microfinance. If a business fails, nothing is paid; if a business succeeds, profits are shared, Risks and rewards are always proportionate to equity shares. Islamic microfinance is seen as a powerful tool for reaching out to the unemployed youth, raising living standard, creating jobs, boosting demand for other goods and services, contributing to economic growth and alleviating poverty. The main purpose is to enable youth to succeed and to be financially independent to live according to what Allah wants.

REFERENCES

Books

- Al-Harran, S. (2008). *Current Issues in Islamic Banking & Finance*. Philadelphia, United States: Xlibris.
- Al-Sabouni, S. M. A. (1981). *Safwat Al-Tafseer* (Vol. 2). Beirut, Lebanon: Dar Al-Quran Al-Kareem.
- ElSayed, A. (1970). *Education in the Arab World: Problems and ways of improvement*. Retrieved from http://www.arabeducate.com/advices/education-in-the-arab-world-problems-and-ways-of-improvement-by-ahmed-elsayed
- The Holy Quran (Ed.). (n.d.). *The Holy Quran*. Retrieved from http://quran.com/
- Chossudovsky, M, (2005) The Globalization of Poverty and the new world order, Global Research, pp. 157-158.

Articles

- Al-Takafi, F. (2015, August 20). Statistics: 45% of unemployed Saudis age categorises between 20 and 24. Retrieved August 30, 2015, from http://www.alyaum.com/article/4084440

- Kuwait Times. (2014, May 29). Kuwait ranks No. 4 in global obesity – 'More than half of women in Kuwait overweight'. *Kuwait Times*. Retrieved from http://news.kuwaittimes.net/kuwait-ranks-4-global-obesity-half-women-kuwait-overweight/
- Al-Harran, S. (2012, August 12). Why Arab Youth Can't Find Jobs? An Islamic Perspective. Retrieved August 30, 2015, from Middle East Online website: http://www.middle-east-online.com/english/?id=53867
- **National and International Conference Papers**
- Görlich, D., Stepanok, I., & Al-Hussami, F. (2012, April). *Tackling Youth Unemployment – Background paper*. Paper presented at Kiel Institute for the World Economy.

إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي

حسين عبد المطلب الأسرج
عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تشهد الصناعة المالية الإسلامية نموًا متسارعًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت جزءًا مهمًا من النظام المالي العالمي. ومع تزايد التعقيدات في الأسواق المالية، أصبحت إدارة المخاطر أولوية قصوى لضمان استدامة هذه المؤسسات. ويبرز الذكاء الاصطناعي كأداة حديثة قادرة على تحسين كفاءة إدارة المخاطر، مع مراعاة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تمت مناقشة استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر في البنوك التقليدية على نطاق واسع، بما في ذلك الكشف عن الاحتيال، تحليل البيانات الضخمة، وتقييم المخاطر الائتمانية. ولكن الدراسات التي تربط الذكاء الاصطناعي بشكل خاص بإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ليست شائعة بقدر الدراسات العامة، لكنها بدأت تظهر مع تزايد الاهتمام بالرقمنة في التمويل الإسلامي. على سبيل المثال، هناك أبحاث حديثة تتناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية الإسلامية، والتي تشمل بشكل غير مباشر إدارة المخاطر. ورغم وجود مصادر، إلا أن الموضوع المحدد (الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية) لا يزال في مرحلة مبكرة مقارنة بالدراسات حول البنوك التقليدية. ومعظم الأبحاث تركز على جانب واحد (مثل الذكاء الاصطناعي أو التمويل الإسلامي) دون دمج الاثنين بشكل شامل. وهناك العديد من الأبحاث التي تناولت إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مثل دراسات حول المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، ومخاطر الامتثال للشريعة، لكن معظمها يركز على الأساليب التقليدية مثل الهندسة المالية الإسلامية أو الضوابط الشرعية. ومع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي عالميًا، من المتوقع أن تظهر المزيد من الدراسات المخصصة لهذا الموضوع في السنوات القادمة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على الفوائد، التحديات، والتوصيات المستقبلية.

أولا :الإطار النظري لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية

إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية هي العملية التي تهدف إلى تحديد وتقييم ومراقبة والتخفيف من الآثار السلبية للمخاطر التي قد تؤثر على أداء المؤسسة أو استقرارها المالي، مع مراعاة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. بمعنى آخر، هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تضمن استمرارية العمليات وتحقيق الأهداف المالية دون تعريض المؤسسة أو عملائها لخسائر غير متوقعة.وفي السياق الإسلامي، تكون إدارة المخاطر أكثر تعقيداً لأنها لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، بل تشمل أيضًا الامتثال للشريعة، مما يتطلب توازنًا بين الأهداف الاقتصادية والالتزام الأخلاقي.

أ–أنواع المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية:

المؤسسات المالية الإسلامية، مثل البنوك الإسلامية وشركات التمويل التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، تواجه مجموعة من المخاطر التي قد تختلف بعض الشيء عن تلك التي تواجهها المؤسسات المالية التقليدية بسبب طبيعتها الخاصة. وتشمل أبرز أنواع المخاطر في هذه المؤسسات:

١. مخاطر الائتمان Credit Risk: تنشأ هذه المخاطر عندما يفشل العملاء أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المؤسسة. في النظام الإسلامي، لا يوجد فائدة ربوية، ولكن المؤسسات تعتمد على عقود مثل المرابحة أو الإجارة. إذا لم يتمكن العميل من السداد في الوقت المحدد، قد تتعرض المؤسسة لخسائر.

مثال: في عقد المرابحة، إذا اشترت المؤسسة سلعة للعميل ولم يسدد ثمنها، تتحمل المؤسسة الخسارة.

٢. مخاطر السوق Market Risk: ترتبط هذه المخاطر بتقلبات أسعار الأصول أو السلع التي تتعامل بها المؤسسة. بما أن المؤسسات الإسلامية تستثمر في أصول حقيقية (مثل العقارات أو السلع) بدلاً من الأدوات المالية التقليدية القائمة على الفائدة، فإنها قد تتأثر بتغيرات الأسعار في السوق.

مثال: في عقود السلم (البيع المسبق)، إذا انخفض سعر السلعة عند التسليم، قد تتكبد المؤسسة خسارة.

٣. مخاطر السيولة Liquidity Risk: تواجه المؤسسات الإسلامية تحديات في إدارة السيولة لأنها لا تستطيع الاعتماد على أدوات الدين التقليدية (مثل القروض بفائدة). سوق الأدوات المالية الإسلامية (مثل الصكوك) قد لا يكون دائمًا عميقًا بما يكفي لتوفير السيولة السريعة.

مثال: إذا احتاجت المؤسسة إلى سيولة عاجلة، قد تجد صعوبة في بيع أصولها بسرعة دون خسارة.

٤ . مخاطر التشغيل Operational Risk: تنشأ من أخطاء داخلية أو فشل في الأنظمة أو العمليات. في المؤسسات الإسلامية، قد تزداد هذه المخاطر بسبب تعقيد العقود المتوافقة مع الشريعة، والحاجة إلى ضمان الامتثال لأحكامها.

مثال: إذا أُسيء تفسير شرط في عقد المضاربة، قد يؤدي ذلك إلى نزاع قانوني أو خسارة مالية.

٥ . مخاطر الامتثال للشريعة Shariah Non-Compliance Risk: هذه مخاطر فريدة من نوعها للمؤسسات الإسلامية. إذا ثبت أن منتجًا أو عملية غير متوافقة مع الشريعة، قد تفقد المؤسسة مصداقيتها، وربما تُضطر إلى إلغاء الأرباح المرتبطة بهذا النشاط.

مثال: إذا اعتبرت هيئة الرقابة الشرعية أن عقداً يحتوي على شبهة ربا، قد تتكبد المؤسسة خسائر مالية وتأثير سلبي على سمعتها.

٦ . مخاطر القانون والتنظيم Legal and Regulatory Risk: في بعض الدول، لا تكون الأطر القانونية مهيأة تمامًا لدعم المؤسسات المالية الإسلامية، مما قد يؤدي إلى نزاعات قانونية أو صعوبات في تطبيق العقود.

مثال: قد تواجه المؤسسة تحديات في تنفيذ عقد المشاركة في بلد لا يعترف به قانونيًا.

٧ . مخاطر السمعة Reputational Risk: بما أن العملاء يختارون هذه المؤسسات لالتزامها بالشريعة، فإن أي شكوك حول مصداقيتها أو أخلاقياتها قد تؤدي إلى فقدان ثقة العملاء وسحب الودائع.

ب- مقارنة بين إدارة المخاطر في النظام الإسلامي والتقليدي:

مخاطر الائتمان: في النظام التقليدي، تعتمد البنوك على الفوائد كضمان للربح، بينما في النظام الإسلامي تعتمد المؤسسات على الأداء الفعلي للأصل أو المشروع (مثل المشاركة والمضاربة)، مما يجعل الذكاء الاصطناعي أكثر أهمية لتوقع الأداء.

مخاطر السوق: البنوك التقليدية تستخدم المشتقات المالية (Derivatives) للتحوط، وهي محرمة في الشريعة. لذلك، تعتمد المؤسسات الإسلامية على الذكاء الاصطناعي لتحليل الأسواق بدلاً من أدوات التحوط التقليدية.

الامتثال: في النظام التقليدي، التركيز يكون على الامتثال القانوني فقط، بينما في النظام الإسلامي يضاف الامتثال الشرعي، مما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة حاسمة لتغطية هذا الجانب الإضافي.

ج– الاستراتيجيات التى تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية للتخفيف من المخاطر:

التنويع: توزيع الاستثمارات لتقليل التعرض لمخاطر محددة.

التدقيق الشرعي: تعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية لضمان الامتثال.

إدارة السيولة: تطوير أسواق ثانوية للصكوك والأدوات الإسلامية.

التكنولوجيا: استخدام أنظمة متطورة لتتبع المخاطر وتحسين العمليات.

د– الأطر العامة لإدارة المخاطر:

معايير: IFSB مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB يوفر إرشادات عالمية لإدارة المخاطر في هذه المؤسسات.

إطار بازل المعدل: بعض المؤسسات تتبنى معايير بازل مع تعديلات لتتناسب مع التمويل الإسلامي.

الاحتياطيات الشرعية: مثل احتياطي توزيع الأرباح Profit Equalization Reserve لتغطية التقلبات.

ه– فوائد إدارة المخاطر:

- تحسين الاستقرار المالي للمؤسسة.
- تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.
- ضمان الامتثال للشريعة والقوانين المحلية.
- تقليل الخسائر المحتملة وزيادة الكفاءة التشغيلية.

ثانيا :تطبيق الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

١. البنك الإسلامي للتنمية: استخدم البنك نماذج التعلم الآلي لتحليل البيانات التاريخية لمشاريع سابقة، مثل بناء الطرق والمستشفيات، للتنبؤ بمخاطر التأخير في التنفيذ أو التجاوزات في التكاليف. على سبيل المثال، في مشروع تمويل بناء محطة طاقة شمسية في إحدى الدول الإفريقية، قام النظام بتحليل عوامل مثل تقلبات أسعار المواد الخام، الأحوال الجوية، والاستقرار السياسي لتقديم تقييم دقيق للمخاطر.

النتائج: ساعد هذا النهج في تقليل الخسائر بنسبة تقارب ١٥٪ مقارنة بالمشاريع التي اعتمدت على التحليل اليدوي التقليدي، كما مكن البنك من تخصيص احتياطيات مالية بشكل أكثر كفاءة لمواجهة المخاطر المحتملة.

الامتثال الشرعي: تم تهيئة النظام لضمان أن التمويل يتماشى مع عقود المشاركة والاستصناع، مع تجنب أي شكل من أشكال الربا أو الغرر.

٢. بنك دبي الإسلامي: نفذ البنك نظامًا يعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد المعاملات في الوقت الفعلي، حيث يقوم النظام بتحليل ملايين العمليات يوميًا لتحديد الأنماط غير الطبيعية. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣، اكتشف النظام سلسلة تحويلات مالية متكررة بقيم صغيرة بين حسابات متعددة، مما أثار الشكوك حول عملية محتملة لغسيل الأموال. تم تحليل هذه العمليات باستخدام تقنيات معالجة البيانات الضخمة، وتبين أنها مرتبطة بمحاولة لتمويل أنشطة غير مشروعة.

النتائج: أدى هذا التطبيق إلى تقليل المخاطر التشغيلية بنسبة ٢٠٪، وزيادة الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال مما ساعد في حماية سمعة البنك كمؤسسة ملتزمة بالشفافية.

الامتثال الشرعي: تم دمج ضوابط شرعية في النظام للتأكد من أن المعاملات المرصودة تتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي، مثل تجنب تمويل الأنشطة المحرمة.

٣. البنك الأهلي التجاري (سابقًا) بعد اندماجه مع مجموعة سامبا ليصبح البنك الأهلي السعودي، بدأ البنك في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات التمويل الشخصي المتوافق مع الشريعة، مع التركيز على تقليل مخاطر الائتمان. فقد اعتمد البنك نظامًا يعتمد على الشبكات العصبية لتحليل بيانات العملاء، بما في ذلك الدخل الشهري، النفقات، والتاريخ الائتماني، لتقييم مخاطر التخلف عن السداد في عقود المرابحة والتأجير المنتهي بالتمليك. على سبيل المثال، في برنامج تمويل السيارات، قام النظام بتحديد العملاء ذوي المخاطر العالية بناءً على سلوكهم المالي السابق، مثل التأخر المتكرر في سداد الأقساط.

النتائج: انخفضت نسبة القروض المتعثرة بنسبة ١٢٪ خلال عام من تطبيق النظام، مما عزز استقرار المحفظة الائتمانية للبنك. كما ساهم في تسريع عملية الموافقة على التمويل من أسابيع إلى أيام، مما حسّن تجربة العملاء.

الامتثال الشرعي: تم تصميم النظام لضمان أن جميع العقود خالية من الربا، مع الالتزام بشروط الشفافية في تحديد هامش الربح.

٤. بنك الكويت الوطني (الفرع الإسلامي) – تحسين إدارة السيولة

الفرع الإسلامي لبنك الكويت الوطني بدأ في استخدام الذكاء الاصطناعي لمواجهة تحديات السيولة التي تواجهها البنوك الإسلامية بسبب طبيعة استثماراتها طويلة الأجل. حيث اعتمد البنك نظامًا يحلل تدفقات السيولة اليومية بناءً على بيانات السحب والإيداع، بالإضافة إلى التنبؤ بأوقات الذروة (مثل مواسم الحج أو نهاية العام). في إحدى الحالات، توقع النظام زيادة في الطلب على السيولة خلال شهر رمضان بناءً على أنماط الإنفاق للعام السابق، مما دفع البنك إلى زيادة احتياطياته النقدية مسبقًا.

النتائج: قلل النظام من مخاطر نقص السيولة بنسبة ٢٥٪، وساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية دون الحاجة إلى اللجوء إلى أدوات تمويل ربوية محرمة.

الامتثال الشرعي: تم تهيئة النظام لدعم التمويل عبر أدوات شرعية مثل المضاربة والقروض الحسنة، مع تجنب أي انتهاكات للشريعة.

ه. بنك البركة (تركيا)، وهو أحد البنوك الإسلامية البارزة في السوق التركية، اعتمد الذكاء الاصطناعي لمراجعة العقود المالية تلقائيًا لضمان الامتثال للشريعة. وقد استخدم البنك نظامًا يعتمد على معالجة اللغة الطبيعية لتحليل النصوص القانونية والشرعية في عقود التمويل مثل الإجارة والمشاركة. في إحدى الحالات، اكتشف النظام وجود شرط غامض في عقد مضاربة قد يؤدي إلى الغرر (عدم اليقين المحرم)، مما دفع البنك إلى تعديل العقد قبل توقيعه.

النتائج: قلل هذا التطبيق من مخاطر عدم الامتثال للشريعة بنسبة ٣٠٪، وحسّن من ثقة العملاء والجهات الرقابية في نزاهة عمليات البنك. كما خفض الوقت اللازم لمراجعة العقود من أيام إلى ساعات.

الامتثال الشرعي: تم تدريب النظام بالتعاون مع لجنة شرعية لضمان دقة تحديد الانتهاكات مثل الربا أو الغرر.

بنك ميزان (إندونيسيا): أحد البنوك الإسلامية الرائدة في إندونيسيا، استخدم الذكاء الاصطناعي للتعامل مع تقلبات أسعار العملات الأجنبية في عقود التجارة الدولية. حيث طور البنك نموذجًا تنبؤيًا يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل أسعار الصرف بناءً على بيانات السوق العالمية والأحداث الاقتصادية. في عام ٢٠٢٤، تنبأ النظام بانخفاض قيمة الروبية الإندونيسية مقابل الدولار بسبب تغيرات في أسعار السلع الأساسية، مما دفع البنك إلى تعديل عقود السلم لتجنب الخسائر.

النتائج: ساهم النظام في تقليل مخاطر السوق بنسبة ٢٢٪، وحافظ على استقرار الأرباح في ظل التقلبات الاقتصادية.

الامتثال الشرعي: تم تصميم النظام لدعم العقود الشرعية مثل السلم، مع ضمان تجنب أي تعاملات ربوية هذه الأمثلة العملية توضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يصبح أداة فعالة في تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مع الحفاظ على الالتزام بالمبادئ الشرعية.

ثالثا: التحديات المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي

لعل أهم فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي هي:

- السرعة والدقة: معالجة كميات ضخمة من البيانات في وقت قصير بدقة عالية.
- التنبؤ: توقع المخاطر قبل حدوثها، مما يتيح اتخاذ تدابير استباقية.
- تقليل التكاليف: تقليل الحاجة إلى تدخل بشري مكثف في العمليات الروتينية.
- التخصيص: تقديم حلول مخصصة لكل نوع من المخاطر بناءً على طبيعة المؤسسة.
- من ناحية أخرى فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر لا يقتصر على تحسين أداء البنوك الإسلامية داخليًا، بل يمتد تأثيره إلى تجربة العملاء أيضًا من خلال:
- تسريع الخدمات: بفضل تحليل المخاطر السريع، يمكن للبنوك تقديم الموافقات على التمويل بشكل أسرع. على سبيل المثال، في مصرف الراجحي، انخفض وقت معالجة طلبات التمويل الشخصي من ٥ أيام إلى أقل من ٢٤ ساعة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- زيادة الشفافية: أنظمة الذكاء الاصطناعي توفر تقارير واضحة للعملاء حول مخاطر استثماراتهم، مما يعزز الثقة. في بنك دبي الإسلامي، يتلقى العملاء تنبيهات فورية عند اكتشاف أي مخاطر محتملة في حساباتهم.
- تحسين التخصيص: يساعد الذكاء الاصطناعي في تقديم منتجات مالية مخصصة تتناسب مع احتياجات العملاء ومستوى تحملهم للمخاطر، مثل اقتراح عقود مشاركة بدلاً من المرابحة للعملاء الذين يفضلون المخاطرة المشتركة.
- حماية أفضل: من خلال الكشف المبكر عن الاحتيال، يحمي الذكاء الاصطناعي أموال العملاء، مما يعزز ولاءهم للبنوك الإسلامية.

وعلى الرغم من المزايا، تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات كبيرة عند اعتماد الذكاء الاصطناعي، منها:

١– التكلفة العالية للتطبيق: تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي ودمجها في البنية التحتية الحالية يتطلب استثمارات ضخمة، قد تكون خارج قدرة بعض البنوك الصغيرة.

٢– نقص الكفاءات المتخصصة: هناك حاجة ماسة إلى خبراء يجمعون بين المعرفة بالتمويل الإسلامي والمهارات التقنية في الذكاء الاصطناعي، وهو أمر نادر نسبيًا.

٣– المخاطر الأخلاقية والقانونية: قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى انتهاك خصوصية العملاء إذا تم جمع بيانات حساسة دون موافقة واضحة.

٤– مخاطر التحيز: إذا كانت البيانات التي يعتمد عليها النظام متحيزة، فقد تؤدي إلى قرارات غير عادلة.

٥– الامتثال للتنظيمات المحلية والدولية: تختلف قوانين استخدام الذكاء الاصطناعي بين الدول، مما يتطلب من البنوك الإسلامية التكيف مع هذه اللوائح.

٦– التحديات الشرعية: قد يثير استخدام الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول مدى شرعية الاعتماد على الآلات في اتخاذ قرارات مالية، خاصة في مسائل تتطلب اجتهاداً بشرياً.

رابعا: التحديات والمناقشة

– الامتثال للشريعة: الذكاء الاصطناعي نفسه لا يفهم الشريعة، لذا يحتاج إلى برمجة دقيقة من خبراء شرعيين لضمان توافق مخرجاته مع الشريعة.

سؤال للنقاش: هل يمكن الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي في التدقيق الشرعي، أم أن الإشراف البشري لا غنى عنه؟

– جودة البيانات: نجاح الذكاء الاصطناعي يعتمد على توفر بيانات دقيقة ومحدثة. في بعض الأسواق الإسلامية، قد تكون البيانات غير كافية أو غير موحدة.

سؤال للنقاش: كيف يمكن تحسين جمع البيانات في المؤسسات الإسلامية؟

– التكلفة الأولية: تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتدريب، وهو ما قد يكون تحدياً للمؤسسات الصغيرة.

سؤال للنقاش: هل التكلفة تستحق العائد على المدى الطويل؟

- المخاطر الأخلاقية :قد يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى تقليل الشفافية مع العملاء، مما يتعارض مع مبادئ الشريعة التي تؤكد على العدالة والوضوح.

سؤال للنقاش: كيف يمكن ضمان التوازن بين الكفاءة التكنولوجية والقيم الإسلامية؟

- الأمن السيبراني :استخدام الذكاء الاصطناعي يزيد من التعرض لمخاطر القرصنة، خاصة إذا كانت البيانات حساسة.

سؤال للنقاش: كيف يمكن حماية أنظمة الذكاء الاصطناعي في هذا السياق؟

خامسا: التوصيات المستقبلية

بصفة عامة ولضمان الاستفادة القصوى من الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر، يُوصى بما يلي:

- وضع إطار شرعي وتنظيمي: يحدد قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في التمويل الإسلامي، مع إشراك علماء الشريعة والخبراء التقنيين.
- تعزيز التدريب والتعليم: إنشاء برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الكوادر في مجالات الذكاء الاصطناعي والتمويل الإسلامي.
- التعاون مع شركات التكنولوجيا: لتطوير حلول مخصصة تلبي احتياجات البنوك الإسلامية.
- ضمان الشفافية والأخلاقيات: وضع سياسات واضحة لحماية بيانات العملاء وتجنب التحيز في النماذج.
- التكيف مع التغيرات التنظيمية: متابعة التشريعات المحلية والدولية لضمان الامتثال.

الخاتمة

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية لتعزيز إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يوفر حلولاً مبتكرة لمواجهة التحديات المالية والشرعية. ومع ذلك، يتطلب نجاح تطبيقه جهوداً مشتركة بين المؤسسات المالية، الجهات التنظيمية، والمجتمع العلمي لضمان التوازن بين التطور التكنولوجي والالتزام بالقيم الإسلامية. في المستقبل، من المتوقع أن يصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من هذا القطاع، مما يعزز قدرته التنافسية على المستوى العالمي.

مشروع التغيير الإيجابي المستدام

بن جدو أحمد
ليسانس في اللغة العربية وآدابها

الحلقة (٢/١)

في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، تبرز الحاجة إلى مبادرات محلية قادرة على إحداث تغيير مستدام دون الاعتماد الكلي على الجهات الرسمية، هذا المشروع المقترح يقدم نموذجا على التغيير المجتمعي عبر نسق الثقافة التراكمية، حيث أن التغيير يبدأ بخطوات فكرية وسلوكية صغيرة لكن مدروسة يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد واعون، ثم يتم نشر هذه الأفكار والسلوكيات تدريجيا حتى تصبح ثقافة مجتمعية شاملة، ورغم أنه لابد للانطلاقة من أشخاص يبدؤونه إلا أنه لابد من العمل على إشراك جميع أفراد المجتمع في تحديد الأولويات وتحويل الأفكار إلى مشاريع عملية، العمل سيكون على مجالات رئيسة: التعليم والاقتصاد كمجالين أساسيين، ثم يمكن إدراج مجالات أخرى مثل البيئة والصحة والخدمات الإدارية... الخ حسب الظروف والاحتياجات المحلية لكل منطقة، ويتميز المشروع بمرونته وقابليته للتكيف مع أشكال الظروف والتحديات، مما يجعله قابلا للتطبيق في مختلف المناطق النامية.

إن العوائق التي تمنع من التغيير متعددة ومتنوعة، لكن أحد أبرزها سببه نفسي راجع إلى الاستسلام للواقع، والشعور بعدم جدوى أي محاولة لتحسين الظروف، فلذلك ينبغي العمل على تغيير العقلية المجتمعية من "نحن ضحايا الظروف" إلى "نحن صناع الظروف" وهو الأساس الذي يبنى عليه إي إصلاح مجتمعي، التفكير الإيجابي الذي ينبغي زرعه في الأذهان يجعل الأفراد يبحثون عن حلول واقعية لمشاكلهم بدلا من الاستسلام لها والغرق في الشكوى.

إن الواقع الذي وجدنا أنفسنا فيه ليس من صنع أيدينا، فهو مرحلة نتجت عن تراكمات تاريخية طويلة، والواقع المستقبلي الذي سنعيشه وتعيشه الأجيال القادمة هو كذلك سيكون نتيجة تراكمات ناشئة عما سنقرره ونفعله اليوم في حاضرنا، إذا أردناه أن يكون مستقبلا أفضل من الحاضر فعلينا اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لجعله كذلك.

أهداف المشروع:

– العمل المحلي:

المنطقة المحلية هي الإقليم الجغرافي الذي يشمل بلدة رئيسة (قرية أو مدينة) مع ما يحيط بها من أراض ريفية وتجمعات سكانية تنتمي إليها إداريا.

التغيير المأمول يقع على عاتق أهل كل إقليم، فهم وحدهم من عليهم أن يقودوا مسيرة التحسين لظروف وبيئة حياتهم، ينبغي أن يتوقف الجميع عن انتظار حلول لمشاكلهم يقوم بها غيرهم وليبدؤوا هم بالبحث عن الحلول وتنفيذها.

الحديث القادم كله موجه لكل فرد وفئة وجماعة من كل مجتمع من هذه المجتمعات المحلية كل على حدى.

– بناء الوعي المجتمعي:

العمل على نشر وتعزيز الوعي الشامل بين فئات المجتمع. ومن المهم استغلال كل الوسائل المتاحة وعبر كل الطرق الممكنة المباشرة وغير المباشرة لغرس هذا الوعي في الأذهان والنفوس.

تعليم الأفراد كيفية التخطيط لمستقبلهم ومجتمعاتهم يجعلهم يشعرون بالمسؤولية تجاه تحسين واقعهم.

تكرار السلوك الإيجابي مثل العادات الشخصية الجيدة حتى يصبح هذا السلوك جزءا من الثقافة العامة.

إن المجتمعات تتغير عندما يشعر أفراده بأنهم جزء مهم وفعال فيه، لذلك ينبغي إشراكهم في أنشطة مجتمعية تطوعية مثل حملات النظافة والتشجير والاستثمار التعاوني، وهذا سيرسخ فيهم قيما إيجابية تدريجيا.

هذا النموذج من التغيير المجتمعي المستدام يبدأ من تغيير النظرة العقلية ثم ينتقل إلى تغيير السلوكيات اليومية، ثم يصبح مع مرور الوقت أسلوب حياة وثقافة جماعية، هذا النهج أساسي لتحويل المجتمعات من حالة إلى حالة.

– التنظيم المجتمعي:

الشعب هو المحرك الأساسي لأي تغيير مستدام، إن التغيير من خلال تعزيز الوعي الشعبي والمعرفة يجعل المجتمع قادرا على تبني الأفكار الإصلاحية واستمراريتها. ينبغي إذًا إشراك مختلف أفراد وفئات المجتمع في عملية التغيير، وبالأخص الناشطين في العمل المدني والأكاديمي وأصحاب المشاريع الفاعلة والمؤثرين على

مواقع التواصل، سيكون من الجيد تشكيل جمعيات ومنظمات مدنية تعنى بأحد المجالات التعليمية أو الاقتصادية أو البيئية أو الخدماتية أو غيرها.

وحيث أن الخطاب موجه لعامة الشعب بالدرجة الأولى فالتزام البساطة والتبسيط في الطرح عنصر ضروري لضمان وصول الفكرة إلى أكبر عدد ممكن من الناس، إذ إن تطوير لغة بسيطة وسهلة يعزز إمكانية وصول الرسالة إلى مختلف الطبقات الاجتماعية ما يعزز التماسك الاجتماعي والتفاعل مع المشروع، التبسيط اللازم يجب أن يكون متوازنا مع وضوح الأهداف، حتى لا يصل إلى مستوى السطحية ما قد يؤدي إلى تشويه الفكرة أو تقليص أثرها على المدى الطويل.

– استهداف التعليم والاقتصاد:

الأولوية لهذين المجالين بالخصوص لكونهما أدوات أساسية لتحقيق التقدم، وهما ضروريان من أجل تكوين المهارات والكفاءات ولتحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، يستحسن تدعيم التعليم الرسمي بأساليب تربوية حديثة، إضافة إلى تعليم متخصص مستقل، أما من حيث الاقتصاد فسيكون بإنشاء مشاريع فردية أو تعاونيات جماعية صغيرة، مع ضمان التكوين والتدريب للعاملين والمستثمرين في المجال.

منهجية تحقيق المشروع:

– تكوين مجموعة (أو مجموعات) عمل:

الاختيار الواعي والتأكد من أن الأفراد الذين يشاركون في البداية لديهم قناعة حقيقية بالتغيير ورغبة في التعاون، والأفضل ان تشمل المجموعة شخصيات متعددة تمتلك مهارات متنوعة (مؤثرين، منظمين، مفكرين...)، مع الإبقاء على التواصل داخل المجموعة مرنا وقويا وتعزيز الشفافية والمشاركة المفتوحة.

– تقسيم مجالات الحياة وترتيب الأولويات في كل مجال:

تحديد الأولويات وفقا للواقع المحلي واحتياجات المجتمع الفعلية، والبدء بمتطلبات الجانب الاقتصادي والتعليمي لأنها تؤثر بشكل مباشر على وعي ومعيشة الأفراد.

إن التحديد للأوليات ينبغي أن يتسم بالمرونة من أجل ترك مساحة لتعديلها حسب الظروف الطارئة والتطورات الحاصلة، فالواقع العالمي اليوم أصبح سريع التغير وشديد التشابك، وهذا ما يجب أخذه بالاعتبار.

– طرح الأفكار لتحسين كل مجال:

لتوسيع نطاق العصف الذهني سيتم إشراك فئات متنوعة من المجتمع (شباب، مسنون، مؤثرون، رجال أعمال. . .) للحصول على أفكار متنوعة تغطي كل الأبعاد الممكنة والمحتملة.

بعد تجميع الأفكار يتم تحديد مجالات العمل المباشر، والانطلاقة ستكون من بعض الأفكار البسيطة والقابلة للتنفيذ السريع، والتي لها نتائج ملموسة وانعكاس مؤثر على حياة فئة من الناس في المجتمع.

– وضع آليات لتحويل الأفكار إلى عمل:

التخطيط المرحلي وتحديد خطوات التنفيذ مع مواعيد زمنية محددة بحسب تقدير الموارد والقدرات المتاحة.

ثم تقسيم العمل على مجموعات صغيرة لكل فكرة ليتولى كل فريق مسؤولية جانب معين من المشروع، ستحرص هذه الفرق على مهام كالإدارة والتنسيق ومحاولة جذب بعض الداعمين والمنخرطين في التنفيذ.

– البدء التدريجي في تنفيذها:

تطبيق بعض الأفكار في نطاق محدود يمس كل مجال من المجالات المحددة كمرحلة تجريبية، ومراقبة التفاعلات والنتائج.

التوثيق والتقييم، وتخصيص وقت لمراجعة مراحل التنفيذ، وجمع البيانات حول مدى نجاح المبادرات ومدى قبولها والتفاعل معها في المجتمع.

– توسيع مجالها إلى فئات مجتمعية أكبر:

التوسع التدريجي للأفكار وللمبادرات الناجحة التي أثبتت فاعليتها وجدواها عمليا، وتحويل هذه التجارب إلى نماذج بالإمكان تكرارها في ذات المنطقة أو في مناطق مجتمعية محلية أخرى، يمكن تنظيم فعاليات وأحداث مفتوحة لجذب مزيد من الأفراد والمجموعات نحو المشاركة الفاعلة.

– استخدام التكنولوجيا لنشر الأفكار والمنجزات:

الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، تليغرام. . .) أو التطبيقات الإلكترونية أو المواقع التي تتيح النشر الالكتروني كالمدونات والمجلات الالكترونية لنشر الأفكار والمشاركة في التوعية.

إنشاء وإنتاج محتوى جذاب (مقالات، فيديوهات، صور. . .) يوثق ويوضح النجاحات المحققة ويساهم في تحفيز الآخرين على المشاركة.

– الاستعانة بالمختصين والأكاديميين لتحسين جودة العمل:

طلب الاستشارات المتخصصة قبل كل مرحلة من مراحل تحقيق المشروع أو عندما تظهر بعض النجاحات الأولية، الاستعانة بمتخصصين مهمة لتحسين استراتيجيات التخطيط والتنفيذ ولتحليل البيانات، وبما أن المشروع متعلق بمجالات عديدة فينبغي أن تكون الاستشارة متعلقة بها جميعا والحاجة تكون إلى مستشارين متخصصين في التعليم، الاقتصاد، الإدارة، البيئة، التخطيط المدني والعمراني...، عمل المتخصصين لا يقتصر على ما سبق، بل يمتد إلى التدريب عن طريق تنظيم ورش تدريبية متخصصة للأفراد والمجموعات لاكتساب المهارات اللازمة في المجالات المطلوب تطويرها.

– وضع حوافز معنوية ومادية رمزية للمبادرات الأكثر نجاحا:

تقديم الحوافز المعنوية مثل التكريم العام والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي تساعد في رفع مستوى الحماسة النفسية للمشاركين وتدفع بهم إلى الاستمرار والمواصلة.

الحوافز المادية الرمزية يمكن أن تكون عبارة عن شهادات تقدير وأوسمة تكريم أو أدوات ومعدات مساعدة أو أجهزة تكنولوجية، قيمة المساعدات بحسب الظروف والإمكانيات والقصد منها التحفيز على الاستمرار ومواصلة الجهود، وتشجيع الغير على دخول الميدان العملي احتذاء بالناجحين.

مستوى قيمة الحوافز سيرتفع بعد تحقيق بعض النتائج، إذ سيساهم أصحاب المشاريع الناجحة في الدعم المادي لحفلات التكريم، وهكذا ترتفع الجوائز والمساعدات كلما تقدم سير المشروع.

– المراقبة والتقييم:

من المهم وضع آلية تقييم دورية لقياس تقدم المشروع تقييما كميا (عدد المشاركين، عدد المبادرات التي تحققت...)، وتقييما نوعيا (مستوى التغيير في الوعي، تفاعل المواطنين مع المبادرات...)، وبناء على ذلك يتم التعديل والتحسين للأهداف والخطط والتنفيذ للتأكد من الفاعلية وضمان الاستمرارية للمشروع.

مراحل تنفيذ المشروع

– مرحلة التحضير والتأسيس:

تشكيل فريق عمل: تبدأ بتشكيل فريق مقتنع بأهمية التغيير ويضم أفرادا من مجالات مختلفة.

التحديد الأولي للأولويات والأهداف: تحديد مجالات تحتاج إلى تدخل عاجل ووضع الأهداف التي تحقق نتائج سريعة وملموسة ثم تحسينها وتطويرها، ثم وضع آليات قابلة للتطبيق وتراعي الظروف والإمكانيات المحلية لتنفيذها.

التجربة والتقييم: تنفيذ تجريبي للمبادرات في نطاق محدود مع توثيق مجريات العمل ومراجعتها وتقييمها، جذب المجتمع المحلي للمشاركة في التغيير من خلال الفعاليات والأنشطة البسيطة التي تركز على المجالات التي تم تحديدها.

– مرحلة التوسع التدريجي:

التوسع الجغرافي: نقل المبادرات الناجحة إلى مناطق أخرى مع التركيز على زيادة حجم دائرة الأهداف والفاعلين والمستفيدين، وإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات تأثير مباشر على مستوى وعي ورفاهية المجتمع.

تطوير طرق ووسائل التنفيذ: دمج أدوات وتقنيات جديدة لتعزيز القدرة على الوصول إلى جمهور أكبر، واستغلال كل ما هو متاح ومتوفر من الوسائل خاصة التكنولوجية والتقنية منها.

البحث عن الشراكات: التواصل مع متخصصين أكاديميين ومؤسسات حكومية ومستقلة لأجل أن يساهموا بآرائهم وتمويلهم للمبادرات، ويمكن الاستعانة بالجالية الوطنية في المهجر لتعزيز الدعم وتحقيق تأثير أكبر، ويمكن ربط علاقات مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بمشاريع التنمية.

– مرحلة التعميم والاستدامة:

تعميم المبادرات: المبادرات والمشاريع التي أثبتت نجاحها تعمم على كامل المناطق.

الاستدامة: إنشاء نظام عمل يعزز الاستمرارية في التنفيذ والتطوير ويوفر تمويلا ماليا دائما.

عقد شراكات دائمة: التعاون مع مؤسسات أكاديمية ومنظمات وطنية ودولية لضمان استدامة وتوسيع التأثير، ونقل الخبرات والتجارب من دولة لأخرى.

وسائل للإقناع بأهمية المشروع والمشاركة فيه

لإقناع أفراد المجتمع بالأهداف وإشراكهم في تحقيقها، يمكن الاعتماد على طرق تجمع بين الحجة المنطقية والتأثير العاطفي، مع مراعاة السياق المحلي واحتياجات الأفراد فيه، ومن هذه الطرق:

– فهم الجمهور المستهدف: ويكون بتحليل اهتمامات كل فاعل أو مجموعة وربط الأهداف بتلك الاهتمامات، مع توقع مسبق لاعتراضاتهم أو شكوكهم وإعداد إجابات مدعومة بالحلول.

– تقديم البيانات والإحصائيات: تدعيم الأهداف المحددة بأرقام وإحصائيات محلية أو دراسات تظهر الفوائد المحتملة للمشروع، وكذلك بإظهار نجاح مشاريع مشابهة في مناطق أخرى وكيف ساهمت في تحسين حياة الناس.

– التركيز على المنافع المشتركة: التحدث على الفوائد العامة للمشروع التي تنعكس على كل المجتمع بأكمله وأثر ذلك على حياة كل فرد فيه، مع استخدام نماذج حقيقية أو افتراضية لتوضيح تلك الفوائد.

– الاستفادة من التكنولوجيا: إذ تساعد في تصميم عروض احترافية، فجعل العرض بصريا وجذابا باستخدام الصور، الرسوم البيانية، والفيديوهات القصيرة تظهر التحديات الحالية والحلول التي يقدمها المشروع بطريقة مؤثرة من شأنه أن يعزز من وضوح أهمية المشروع، وينبغي مراعاة الفئات المستهدفة وتصميم تلك العروض بما يتناسب معها. كما أنها تساعد في إنشاء صفحات أو مجموعات على منصات التواصل الاجتماعي تسلط الضوء على الأهداف والإنجازات المحتملة وتشرح الفكرة بأسلوب بسيط وجذاب.

– بناء الشراكات والتحالفات محليا: الاستعانة بشخصيات مؤثرة في المجتمع (مثل الأئمة، الدكاترة المتخصصين، رجال الأعمال، رؤساء الجمعيات، ممثلي المجتمع المدني. . .) لتقديم دعمهم علنا للمشروع وترويجهم له عبر الوسائل المتاحة بما يزيد من مصداقية المشروع.

– تنظيم فعاليات مجتمعية: تنظيم جلسات حوارية فردية وجماعية مع جميع أفراد المجتمع بحيث يتم إشراكهم في تحسين الأهداف وتطبيقها، هذا سيجعلهم يشعرون أنهم جزء من الحل مما يحفزهم على المساهمة فيه.

– تقديم نماذج مصغرة: البدء بمبادرات صغيرة وسريعة النتائج تظهر الفوائد الملموسة من شأنه أن يرفع من إمكانية قبول المجتمع للمشروع ودعمهم له.

ما مدى مقاومة الأنظمة اللامركزية للرقابة؟[1]

Jon Durfee

A product manager in the Federal Reserve Bank of New York's New York Innovation Center.

Michael Junho Lee

A financial research economist in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group

تم تصميم سلاسل الكتل العامة غير المصرح بها لتكون مقاومة للرقابة، مما يعني أن الوصول إلى البلوكشين دون إعاقة. من الناحية العملية، يمكن للجهات الفاعلة المختلفة في النظام الإيكولوجي للبلوكشين (مثل المستخدمين أو البنائين أو المقترحين) التأثير على درجة مقاومة البلوكشين للرقابة. في تقرير الموظفين الأخير، ندرس كيف أثرت العقوبات التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) على تورنادو كاش، وهي مجموعة من العقود الذكية للعملات المشفرة غير الاحتراصية على الإيثيريوم، على تورنادو كاش وشبكة الإيثيريوم الأوسع. في هذا المنشور، نلخص النتائج المتعلقة بالتعاون في العقوبات في طبقة التسوية من قبل "مقترحي الكتلة" – وهي مجموعة من الجهات الفاعلة في مجال الاستيطان المسؤولة على وجه التحديد عن اختيار كتل جديدة لإضافتها إلى البلوكشين.

ما هو Tornado Cash؟

تورنادو كاش هي مجموعة من العقود الذكية على بلوكشين الإيثيريوم، وهي بلوكشين عام بدون إذن يسمح لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت بالتفاعل معها. نظرا لطبيعة الإيثيريوم المفتوحة، فإن جميع المعاملات هي سجل عام. يهدف تورنادو كاش إلى توفير خصوصية المعاملات للمستخدمين من خلال الجلوس بين سلاسل الدفع لإخفاء الروابط بين دافعي المستفيدين. يعمل Tornado Cash عن طريق إنشاء حسابات شاملة، أو مجمعات، تحدد أحجام الودائع والرموز المميزة والعملات المستقرة (مثل 1 ETH و 10 ETH و 100 ETH و 1 USDC و 10 USDC وما إلى ذلك). لإيداع الأموال في هذه الحسابات الشاملة، أو "المسابح"، يقوم المستخدم بتحويل إيداع محدد للعملة المشفرة (1 ETH، على سبيل المثال) إلى تجمع Tornado Cash المحدد، ويرفق مفتاحا سريا

[1] Jon Durfee and Michael Lee, How Censorship Resistant Are Decentralized Systems?, FEBRUARY 14, 2025, Federal Reserve Bank of New York, Link.

للمعاملة التي يعرفها المستخدم فقط. يمنح عقد تورنادو كاش الذكي لأي شخص يعرف المفتاح حقوق سحب الأموال من المجمع في وقت لاحق من خلال أي حساب. لا يحتفظ عقد تورنادو كاش الذكي بالأموال أثناء الاحتفاظ بالأموال في المجمعات. انظر الرسم البياني أدناه للحصول على تصوير منمق ونادلر وشار (٢٠٢٣) للحصول على نظرة عامة أكثر تقنية على تورنادو كاش.

مثال منمق على معاملة تورنادو النقدية

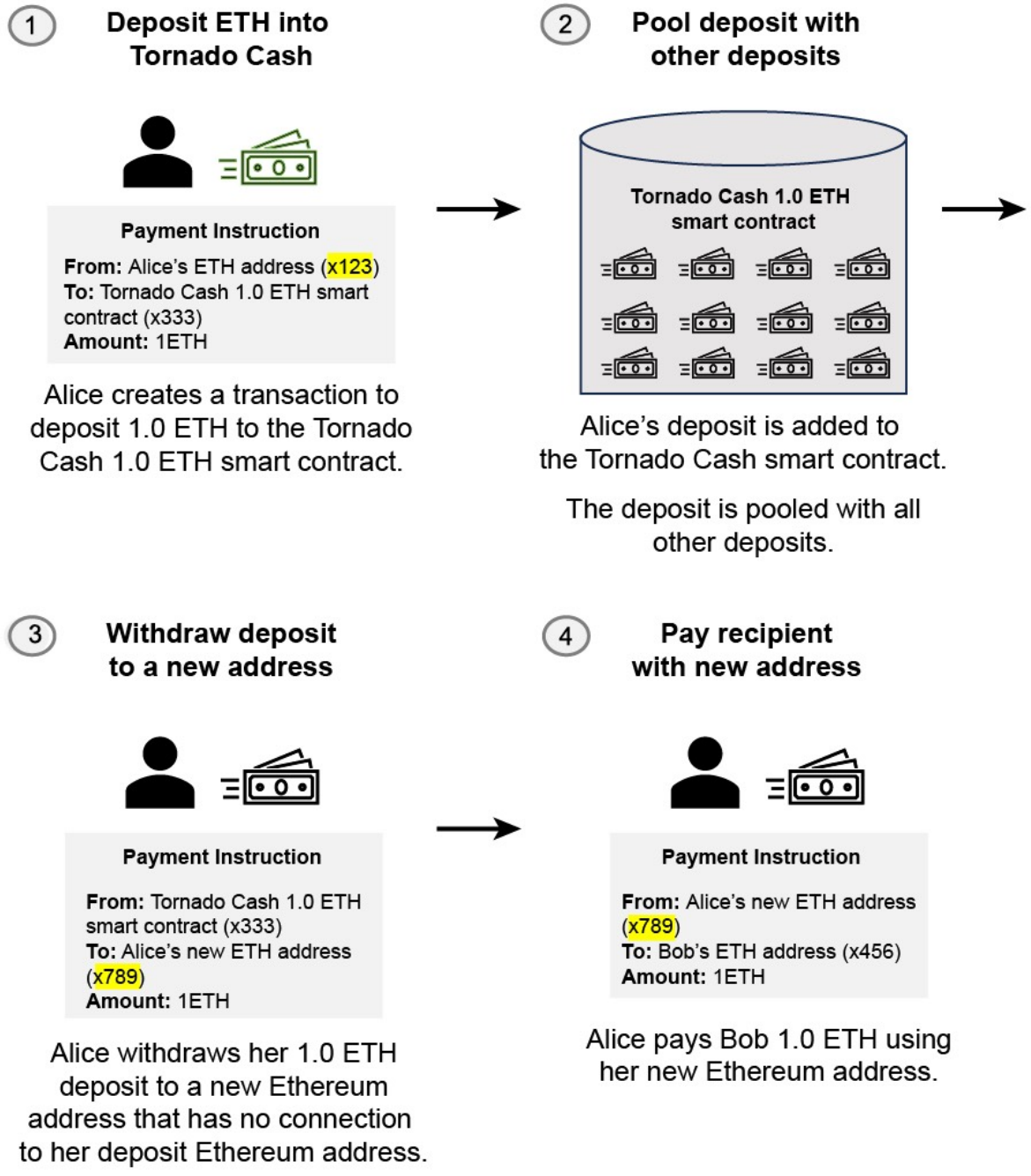

المصدر: براونورث، دورفي، لي، ومارتن (٢٠٢٤)، الشكل ٢.

استمر استخدام Tornado Cash في الارتفاع حتى عام ٢٠٢٢، وعلى وجه الخصوص، تم استخدامه من قبل المجرمين. على سبيل المثال، في أوائل عام ٢٠٢٢، أعلن مشروع البلوكشين رونين عن سرقة العملات المشفرة التي تزيد قيمتها عن ٦٠٠ مليون دولار. قامت مجموعة لازاروس، وهي مجموعة القراصنة الكورية الشمالية المسؤولة عن الاختراق، بتحويل الرموز المسروقة إلى تورنادو كاش. في ٨ أغسطس ٢٠٢٢، مكتب الأوان المتحرجي، وهي وكالة داخل الولايات المتحدة. أعلنت وزارة الخزانة التي تحافظ على سياسة العقوبات على الولايات المتحدة وتنفذها، عن عقوبات تحظر "جميع المعاملات التي يقوم بها الأشخاص الأمريكيون أو داخل الولايات المتحدة" التي تنطوي على أصول تورنادو كاش.

تنطبق العقوبات على نطاق واسع على الأشخاص والكيانات الأمريكيين وأولئك الذين لديهم أشكال من الانتماءات. وبالتالي، ليس مطلوبا من جميع المستخدمين والجهات الفاعلة في التسوية الامتثال. بالنظر إلى الطبيعة المستعارة للإيثيريوم، فإننا ننظر إلى تحليلنا على أنه يدرس التعاون، بدلا من الامتثال للعقوبات. نحن نعرف التعاون على أنه "التصرف بطريقة لا تسهل معالجة معاملات تورنادو كاش". مجموعة مهمة من الجهات الفاعلة في التسوية هم المقترحون، الذين لديهم الحقوق النهائية لاختيار الكتلة المرفقة بالبلوكشين. نقوم بتحليل السلوك التعاوني لأفضل عشرة مقترحين للإيثيريوم، الذين يمثلون أكثر من ٥٠٪ من كتل الإيثيريوم التي تم التحقق منها، من يناير ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٣. يعتمد تحليلنا على بيانات معاملات الإيثيريوم على السلسلة من الكثبان الرملية، وهي منصة بيانات للعملات المشفرة، وبيانات البلوكشين العامة لخدمات أمازون ويب (AWS).

تحليل التعاون في طبقة التسوية

يتم تنظيم تسوية الإيثيريوم حاليا في هيكل فصل المقترحين والباني (PBS). بموجب PBS، يتم تجميع المعاملات المقدمة من المستخدمين في كتل من قبل البنائين. ثم يقدم البناؤون كتلهم إلى المقترحين (المدققين)، الذين لديهم حقوق اختيار الكتلة التالية التي سيتم إلحاقها بالبلوكشين. بعبارة أخرى، يختار المقترحون بنشاط من مصدر الكتل منه (بما في ذلك إمكانية بناء اللبنات بأنفسهم). وبالتالي، يلعب مقترحو الكتلة دورا أساسيا في مقاومة الرقابة الخارجية حيث يمارسون السلطة التقديرية بشأن البنائين الذين يعملون معهم، وبالتالي يؤثرون على طبيعة المعاملات التي تمت تسويتها في دفتر الأستاذ الإيثيريوم.

في هذا المنشور، نلخص بعض النتائج الرئيسة المتعلقة بتأثير عقوبات تورنادو كاش على سلوك أفضل ١٠ مقترحين، ونحقق فيما إذا كان هؤلاء المقترحون يستبعدون بنشاط معاملات تورنادو كاش.

أولا، نجد مجموعة واسعة من التعاون في مجال العقوبات بين مقدمي المقترحات. على التردد الشهري، يختلف عدد الكتل التي تم التحقق منها والتي تحتوي على معاملات تورنادو كاش اختلافا كبيرا عبر المقترحين، ويتراوح في أي مكان من الصفر إلى أكثر من ٧٠٠.

ومن المثير للاهتمام، أننا نجد أن مقدمي المقترحات الأفراد يحافظون على مواقف تعاونية متسقة بشكل ملحوظ مع مرور الوقت (على سبيل المثال، لاختيار الكتل التي تستبعد معاملات تورنادو كاش)، على عكس البنائين، الذين تتطور مواقفهم ديناميكيا استجابة للتطورات القانونية. والجدير بالذكر أن أكبر اثنين من المقترحين حسب حصة الكتلة (المقترحين ١ و ٢ في الرسم البياني أدناه)، يمثلان معا حوالي ٤٠٪ من الكتل، والتحقق من صحة الكتل غير التعاونية (وبعبارة أخرى، الكتل التي تشمل معاملات تورنادو كاش).

يختلف مستوى التعاون بين المقترحين

Proposer 1 – Non-Cooperative Blocks by Builder

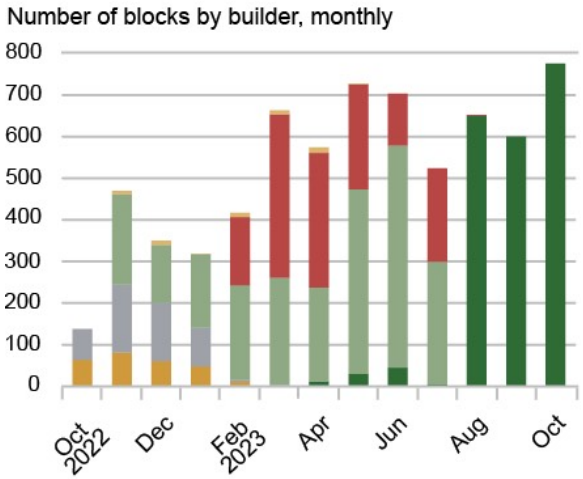

Proposer 1 – Cooperative Blocks by Builder

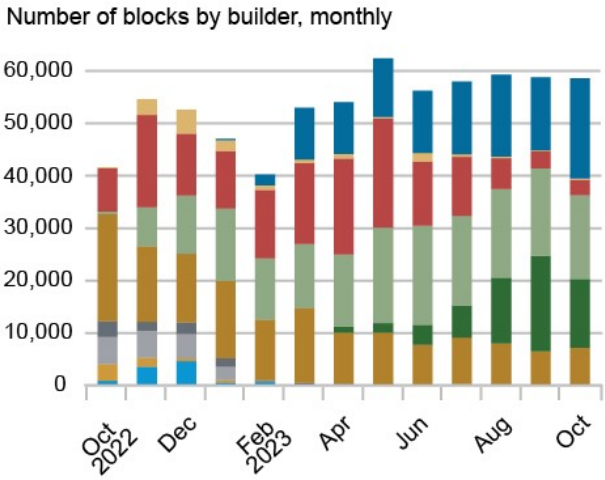

Proposer 2 – Non-Cooperative Blocks by Builder

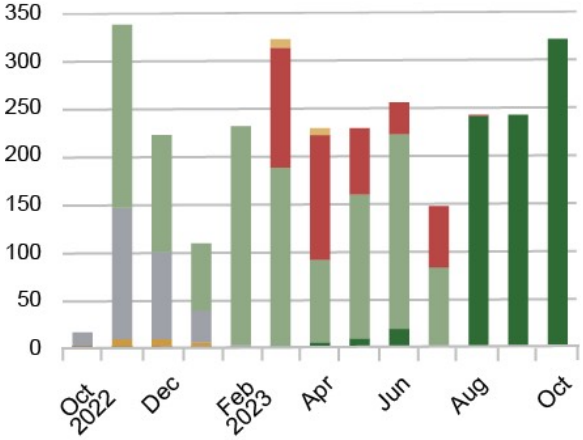

Proposer 2 – Cooperative Blocks by Builder

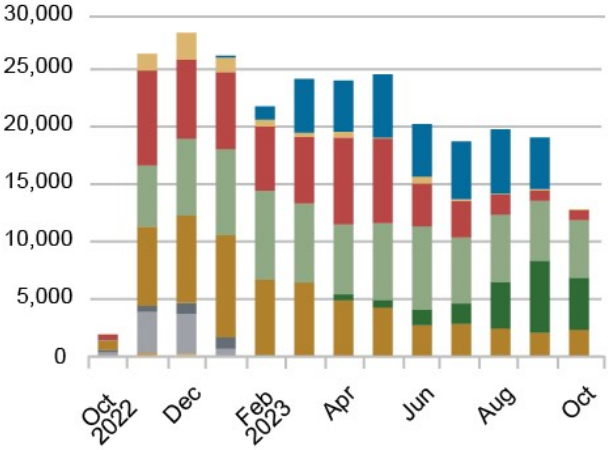

Proposer 9 – Non-Cooperative Blocks by Builder

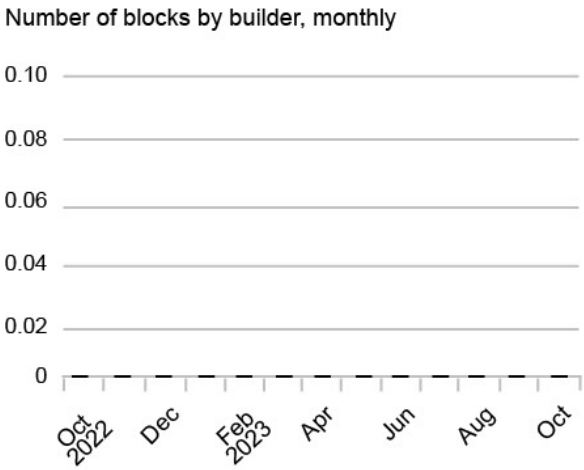

Proposer 9 – Cooperative Blocks by Builder

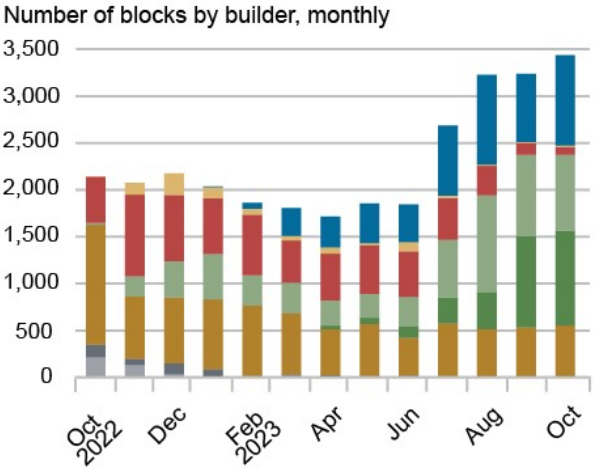

المصدر: براونورث، دورفي، لي، ومارتن (٢٠٢٤)، الأشكال ١١–١٣.

ما الذي يفسر الموقف غير التعاوني لأكبر المقترحين بشأن الإيثيريوم؟

يمكن أن يكون أحد الأسباب المحتملة لمقترحي المقترحات لمواصلة التحقق من صحة الكتل غير التعاونية هو أن التعاون يمثل تحديا تشغيليا أو مكلفا بالنسبة لهم. من حيث المبدأ، لا يستطيع المقترحون رؤية المعاملات الفردية المدرجة في كتلة يقدمها المنشئ؛ فهم يختارون الكتل بناء على هوية المنشئ والرسوم المرتبطة بالكتلة. وبالتالي، لا يمكن لمقدم الاقتراح التحقق تقنيا مما إذا كانت الكتلة متعاونة أم لا.

ومع ذلك، في الممارسة العملية، لا يبدو أن هذا قيد ذي صلة. أولا، نلاحظ المقترحين (على سبيل المثال، انظر المقترح ٩ في الرسم البياني أدناه) الذين يعالجون باستمرار الكتل التعاونية طوال فترة العينة لدينا. بالإضافة إلى ذلك، في حين أنه من الصحيح أن مقدمي المقترحات غير قادرين على فحص المعاملات التي تشكل الكتلة، فإن هوية المنشئ غالبا ما تكون كافية لتحديد التعاون. بدءا من أغسطس ٢٠٢٣، يتم توفير جميع الكتل غير التعاونية تقريبا التي تم التحقق من صحتها من قبل المقترحين ١ و ٢ من قبل منشئ واحد، Titan Builder. بشكل عام، نظرا لأننا نجد إمكانية التنبؤ في الموقف التعاوني للبنائين – وفي بعض الحالات، الكشف العام عن موقفهم التعاوني – فإن إمكانية وجود تحديات تشغيلية للتعاون من قبل مقدمي المقترحات تتضاءل.

حجة أخرى هي أن "علم الرمز" قيد التنفيذ. من حيث المبدأ، تم تصميم الإيثيريوم لجذب مشاركين متنوعين من خلال الحوافز النقدية. إذا كانت الحوافز النقدية هي الدوافع الرئيسة، فيجب أن نتوقع أن تكون الرسوم المرتبطة بالكتل غير التعاونية أعلى من تلك الخاصة بالكتل التعاونية. لم نجد أي دليل على أن هذا هو الحال. في الواقع، نجد العكس: تقدم الكتل غير التعاونية في عينتنا باستمرار رسوما أقل، مع خصم يتراوح من ١٥–٢٣٪، اعتمادا على التقديرات.

هل تستطيع البلوكشين العامة مقاومة الرقابة؟

تهدف سلاسل الكتل العامة غير المصرح بها، مثل الإيثيريوم، إلى أن تكون مقاومة للرقابة. ومع ذلك، حتى سلاسل الكتل ذات قواعد المستخدمين الواسعة، مثل الإيثيريوم، ليست في مأمن من إمكانية استبعاد بعض المعاملات بسبب الضغط الخارجي. في عينتنا، نرى وضعا تعاونيا مختلطا للإنفاذ في طبقة التسوية من قبل المقترحين، والأهم من ذلك، أننا لا نلاحظ أي تغيير في المواقف.

في ضوء أدلتنا على أن التعاون ليس صعبا، إلى جانب حقيقة أن دوافع عدم التعاون ليست مالية، تشير نتائجنا إلى أن مقاومة الرقابة للنظام تعززها اللاعبين الكبار الذين يقدرون مقاومة الرقابة كميزة بدائية. علاوة على ذلك، لا يبدو أن ميزات التصميم الملموسة – مثل الحوافز المالية، التي تهدف إلى السماح بالتعبير عن الآراء، مهما كانت مثيرة للجدل – فعالة في تعزيز مقاومة الرقابة.

لم يتم بعد تحديد الإطار التنظيمي والقانوني للنظم اللامركزية، كما يتضح من قرار المحكمة الأخير الذي ألغى الأحكام السابقة المتعلقة بعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن تورنادو كاش. تظهر هذه التطورات كذلك أن شفافية المعاملات والاختيار في علاقة بناة الكتل والمقترحين هو موضوع بحثي حاسم لمجتمع الإيثيريوم، الذي يطمح إلى الحفاظ على طبقة تسوية مقاومة للرقابة. يبقى أن نرى ما إذا كان مجتمع الإيثيريوم يقدم ضوابط وعمليات منهجية لضمان تسوية جميع المعاملات في التسوية، بغض النظر عن الأنظمة التنظيمية.

لماذا أسعار بطاقات الائتمان مرتفعة جدا ؟[1]

إيتامار دريشلر

أستاذ المالية في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا

هييون جونغ

خبير اقتصادي في الأبحاث المالية في مجموعة الأبحاث والإحصاءات التابعة لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك

دومينيك سوبرا

أستاذ مساعد في التمويل في كلية كولومبيا للأعمال

غوانيو تشو

مرشح لدرجة الدكتوراه المالية في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا

تلعب بطاقات الائتمان دورا حاسما في تمويل المستهلكين في الولايات المتحدة، حيث أن ٧٤٪ من البالغين لديهم واحد على الأقل. إنها بمثابة الطريقة الرئيسة للدفع لمعظم الأفراد، حيث تمثل ٧٠٪ من إنفاق التجزئة. كما أنها المصدر الرئيس للاقتراض غير المضمون، حيث تحمل ٦٠٪ من الحسابات رصيدا من شهر إلى آخر. من المثير للدهشة أن أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان مرتفعة جدا، حيث يبلغ متوسطها ٢٣٪ سنويا في عام ٢٠٢٣. في الواقع، أسعارها أعلى بكثير من أسعار الفائدة على أي نوع رئيس آخر من القروض أو السندات. لماذا أسعار بطاقات الائتمان مرتفعة جدا؟ في ورقتنا البحثية الأخيرة، نتناول هذا السؤال باستخدام بيانات على مستوى الحساب على ٣٣٠ مليون حساب شهري لبطاقات الائتمان.

أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان

الغالبية العظمى من بطاقات الائتمان لها معدلات متغيرة، حيث يكون معدل النسبة المئوية السنوي المقتبس (APR) هو انتشار ثابت على سعر الأموال الفيدرالية (FFR). لذلك، لفهم تسعير بطاقات الائتمان، يركز تحليلنا على انتشار أسعار الفائدة الفعال (APR–FFR الفعال). الأهم من ذلك، يتم تحديد هذا الفارق عند إنشاء الحساب ويظل عادة دون تغيير طوال عمر الحساب – وهي قاعدة منذ إقرار

[1] Itamar Drechsler, Hyeyoon Jung, Weiyu Peng, Dominik Supera, and Guanyu Zhou, "Why Are Credit Card Rates So High?," Federal Reserve Bank of New York Liberty Street Economics, March 31, 2025, https://libertystreeteconomics.newyorkfed.org/2025/03/why-are-credit-card-rates-so-high/.

قانون مسؤولية المساءلة والإفصاح عن بطاقات الائتمان (CARD) لعام ٢٠٠٩ . هذا يعني أنه عند تحديد انتشار الفائدة على البطاقة في وقت الإنشاء، يجب على البنوك تسعير مخاطر التخلف عن السداد للحساب طوال عمره. لالتقاط ذلك، نتتبع العائد إلى الإقراض للحسابات على مدار عمرها من خلال تجميعها في محافظ بناء على درجة الائتمان الخاصة بها عند المنشأ. يسمح لنا هذا النهج الجديد بإجراء تحليل شامل لعائدات إقراض بطاقات الائتمان.

استنادا إلى تحليلنا لبيانات Y-14M التي أبلغت عنها البنوك، نجد أن انتشار أسعار الفائدة مرتفع عبر جميع درجات FICO. على عينتنا، يبلغ متوسط انتشار الفائدة ١٤.٥٪، ويتراوح من ٢١٪ للمقترضين الذين لديهم درجة FICO منخفضة تبلغ ٦٠٠، إلى ٧.٢٢٪ لأولئك الذين لديهم أعلى درجة ٨٥٠. من اللافت للنظر أن الفارق يتجاوز ٧٪ حتى بالنسبة للمقترضين الأقل مخاطر الائتمانية (انظر الرسم البياني، "انتشار سعر الفائدة على بطاقات الائتمان من قبل FICO عند النشأة"، أدناه). نحقق في أربع فرضيات للعوامل التي تدفع هذه الفروق المرتفعة. كل واحد تحت عنوانه الخاص أدناه.

انتشار سعر الفائدة على بطاقة الائتمان من قبل FICO في الأصل

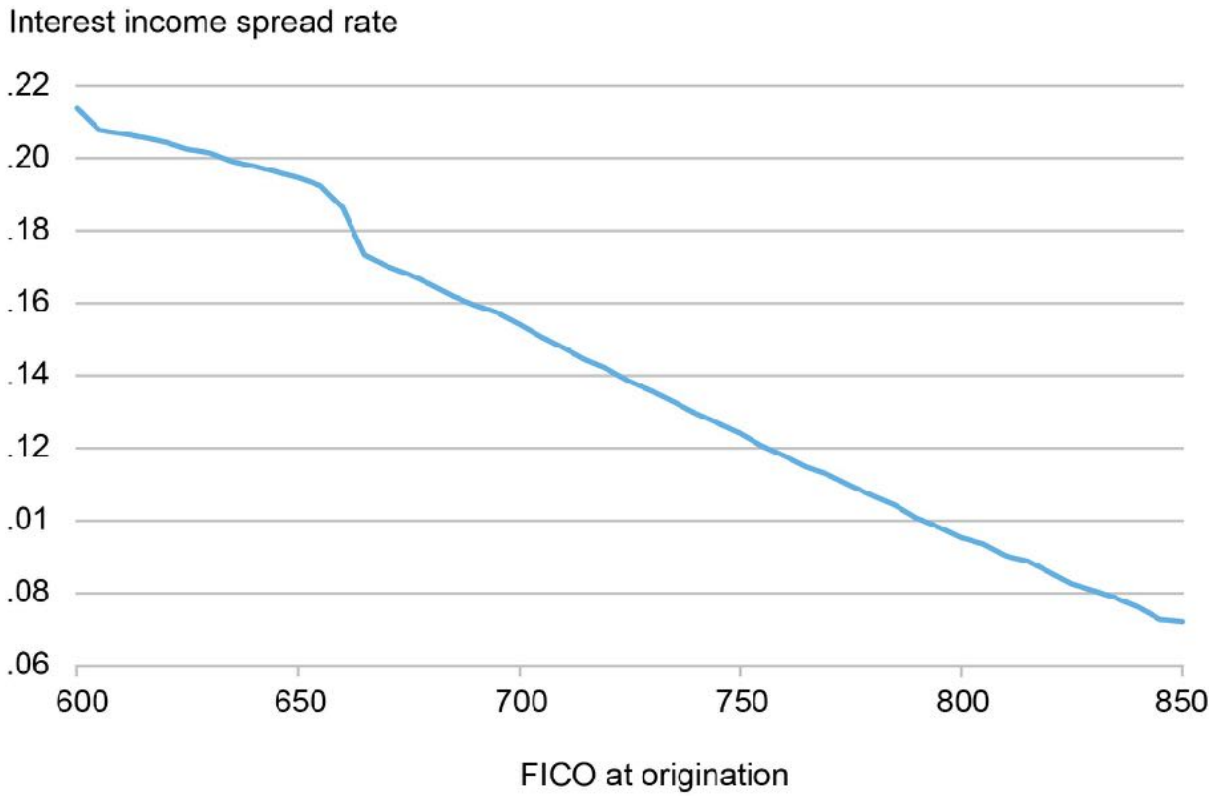

المصدر: FR Y-14.

ملاحظات: يوضح هذا الرسم البياني متوسط انتشار سعر الفائدة الفعلي الذي تدفعه حسابات الاقتراض داخل كل صندوق درجات FICO عند المنشأ مطروحا منه سعر الفائدة على الأموال الاحتياطية. تقتصر العينة على الملاحظات التي يصنف فيها الحساب على أنه مقترض، والذي يعرف بأنه حساب إما يدور حول رصيد أو يتم حسمه في شهر معين. يتم حساب فارق سعر الفائدة الفعلي على أنه رسوم التمويل المبلغ عنها مقسوما على متوسط الرصيد اليومي للمقترض (ADB) ثم طرح سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. جميع الأسعار سنوية. يتم ترجيح المتوسط من قبل بنك التنمية التنميعية للمقترضين في صندوق FICO.

أسعار فائدة عالية للتعويض عن الخسائر الافتراضية؟

إقراض بطاقات الائتمان غير مضمون، مما يعرض البنوك لمخاطر كبيرة من الخسائر الائتمانية. في المتوسط، ترجع ٥٣٪ من خسائر التخلف عن السداد السنوية للبنوك إلى إقراض بطاقات الائتمان. تفترض فرضيتنا الأولى أن ارتفاع فوائد الفائدة على بطاقات الائتمان هو تعويض عن خسائر التخلف عن السداد المتوقعة. لاختبار ذلك، نقارن فروق أسعار الفائدة بصافي معدلات الرسوم (صافي المبالغ المستردة) لحسابات بطاقات الائتمان. نجد أن صافي معدلات الحسم مرتفعة بالفعل – حيث تصل إلى ٩.٣٪ سنويا للمقترضين الذين لديهم درجة FICO منخفضة تبلغ ٦٠٠ عند الإنشاء وتنخفض إلى ١.٣٪ لأولئك الذين حصلوا على درجة ٨٥٠. ومع ذلك، فإن صافي معدلات الحسم لا يمكن أن يفسر معظم فروق الفائدة: في المتوسط، يدفع مقترضو بطاقات الائتمان انتشارا بنسبة ٨.٨٪ على متوسط خسائرهم في التخلف عن السداد.

أسعار فائدة عالية لاسترداد نفقات المكافآت المرتفعة؟

تقدم العديد من بطاقات الائتمان مكافآت لتحفيز الاستخدام، وتوفير النقد أو أميال شركات الطيران، أو النقاط التي يمكن استبدالها بمزايا مختلفة. أصبحت هذه المكافآت، التي عادة ما تكون نسبة مئوية من حجم الشراء، نفقة كبيرة للبنوك. في عام ٢٠٢٣ وحده، أنفقت أكبر ستة بنوك بطاقات ٦٧.٩ مليار دولار على المكافآت. هذا يؤدي إلى فرضيتنا الثانية: أسعار الفائدة المرتفعة ضرورية لاسترداد التكلفة العالية للمكافآت. ومع ذلك، يظهر تحليلنا أن هذا ليس هو الحال. يتم تغطية نفقات المكافآت بالكامل

من خلال دخل تبادل البنوك – الرسوم التي يتم تحصيلها من التجار بناء على حجم الشراء. في المتوسط، يبلغ دخل التبادل ١.٨٢٪ من حجم الشراء، في حين تبلغ نفقات المكافآت ١.٥٧٪.

تكاليف التشغيل وقوة السوق

الفرضية الثالثة هي أن أسعار الفائدة المرتفعة تنبع من بنوك بطاقات الائتمان التي لديها قوة تسعير بالنظر إلى أعمالها الموجهة نحو البيع بالتجزئة. تدعم النتائج التي توصلنا إليها هذه الفرضية وتشير إلى أن بنوك بطاقات الائتمان تتحمل تكاليف كبيرة لتحقيق قوة التسعير هذه.

نجد أن عمليات بطاقات الائتمان لها نفقات تشغيلية عالية بشكل استثنائي ٤–٥٪ من أرصدة الدولار سنويا. تمثل هذه التكاليف حوالي نصف فروق أسعار الفائدة السنوية المعدلة بشكل افتراضي (فروق أسعار الفائدة مطروحا منها صافي أسعار الرسوم).

تعد تكاليف التسويق عنصرا رئيسا في هذه النفقات. تنفق بنوك بطاقات الائتمان في المتوسط ١–٢٪ من الأصول سنويا على التسويق ١٠ أضعاف النسبة التي تنفقها البنوك الأخرى. وبالتالي، تصنف أكبر بنوك بطاقات الائتمان من بين أفضل المسوقين في العالم، مع ميزانيات مماثلة لعمالقة المستهلكين مثل نايك وكوكا كولا.

علاوة على ذلك، نظهر أن البنوك ذات النفقات التشغيلية الأعلى تفرض فوارق فائدة أعلى بكثير على مقترضيها للحصول على درجة FICO معينة (انظر الرسم البياني أدناه) وتكسب هوامش إجمالية أعلى بكثير. هذا يشير إلى أن بنوك بطاقات الائتمان لديها قوة تسعير كبيرة، والتي تحققها من خلال تكبد نفقات تشغيل كبيرة.

انتشار الفائدة ونفقات التشغيل

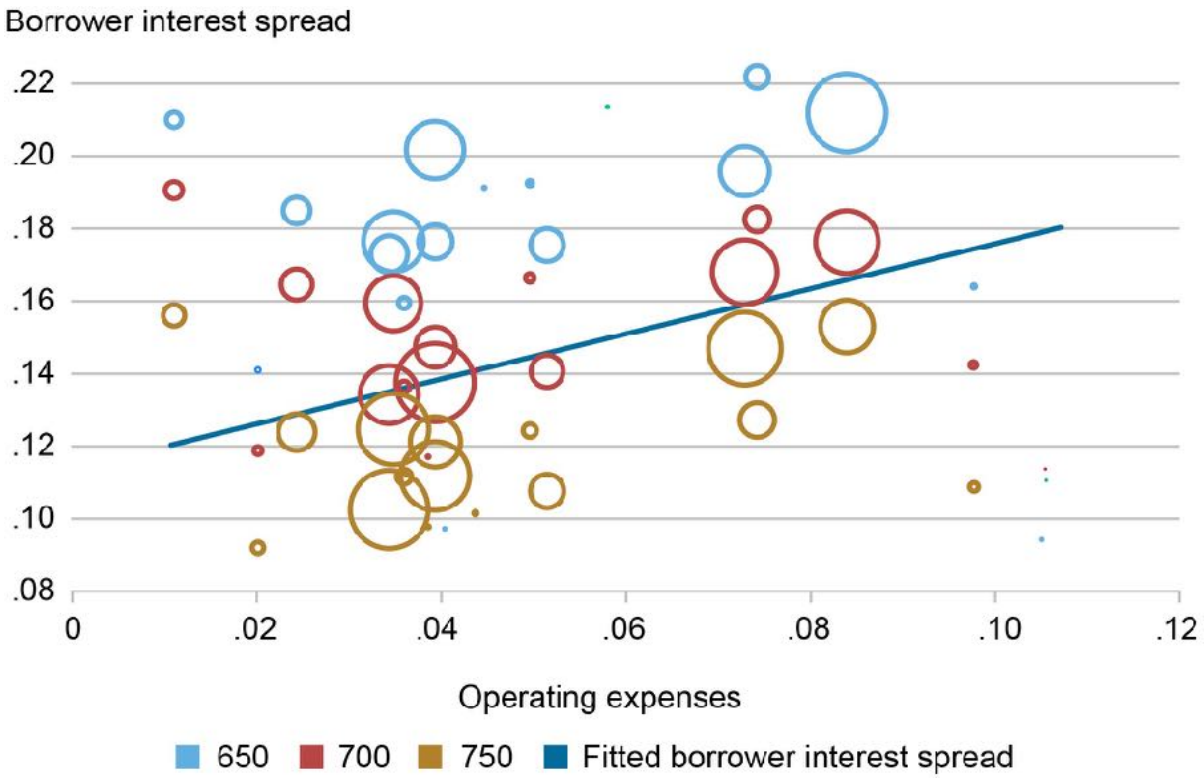

المصدر: FR Y-14.

ملاحظات: يقدم هذا الرسم البياني مخططا مبعثرا لفروق فوائد المقترضين مقابل معدلات نفقات التشغيل على مستوى البنك، مع نقاط بيانات منفصلة للمحافظ التي تنشأ عند درجات FICO تبلغ ٦٥٠ (أزرق فاتح) و ٧٠٠ (أحمر) و ٧٥٠ (ذهبي). يتم حساب فارق الفائدة على المقترضين على أنه إجمالي الرسوم المالية مطروحا منها نفقات الفائدة عبر جميع ملاحظات المقترض داخل صندوق FICO البنك، مقسوما على إجمالي متوسط الرصيد اليومي للمقترض (ADB) في هذا الصندوق. معدل النفقات التشغيلية هو إجمالي نفقات التشغيل مقسوما على إجمالي رصيد نهاية الدورة، ويقاس على مستوى الشهر المصرفي ويتم حسابه في المتوسط على مدى فترة العينة. يمثل حجم كل فقاعة إجمالي المقترض النسبي ADB داخل صندوق FICO الخاص به. الخط المناسب الأزرق الداكن هو من تراجع سعر الفائدة على سعر الفائدة للمقترض على معدل نفقات التشغيل مع تأثير ثابت FICO. يتم ترجيح الانحدار باستخدام ADB للمقترض كأوزان تحليلية.

المخاطر الافتراضية غير القابلة للتنويع في الأوقات السيئة

الفرضية الرابعة هي أن أسعار بطاقات الائتمان في علاوة مخاطر التخلف عن السداد الكبيرة، لأن مخاطر التخلف عن السداد في بطاقات الائتمان غير قابلة للتنويع، وتكون خسائر التخلف عن السداد مرتفعة خلال فترات الركود الاقتصادي. تدعم النتائج التي توصلنا إليها أيضا هذه الفرضية.

نظهر أن العائد على الأصول (ROA) التي تكسبها بنوك بطاقات الائتمان – بعد حساب جميع الإيرادات والنفقات – ينخفض بشدة في درجات FICO للحسابات (انظر الرسم البياني أدناه). هذا يشير إلى أن سعر أسعار بطاقة الائتمان في علاوة المخاطر الافتراضية.

العائد على الأصول حسب درجة FICO عند المنشأ

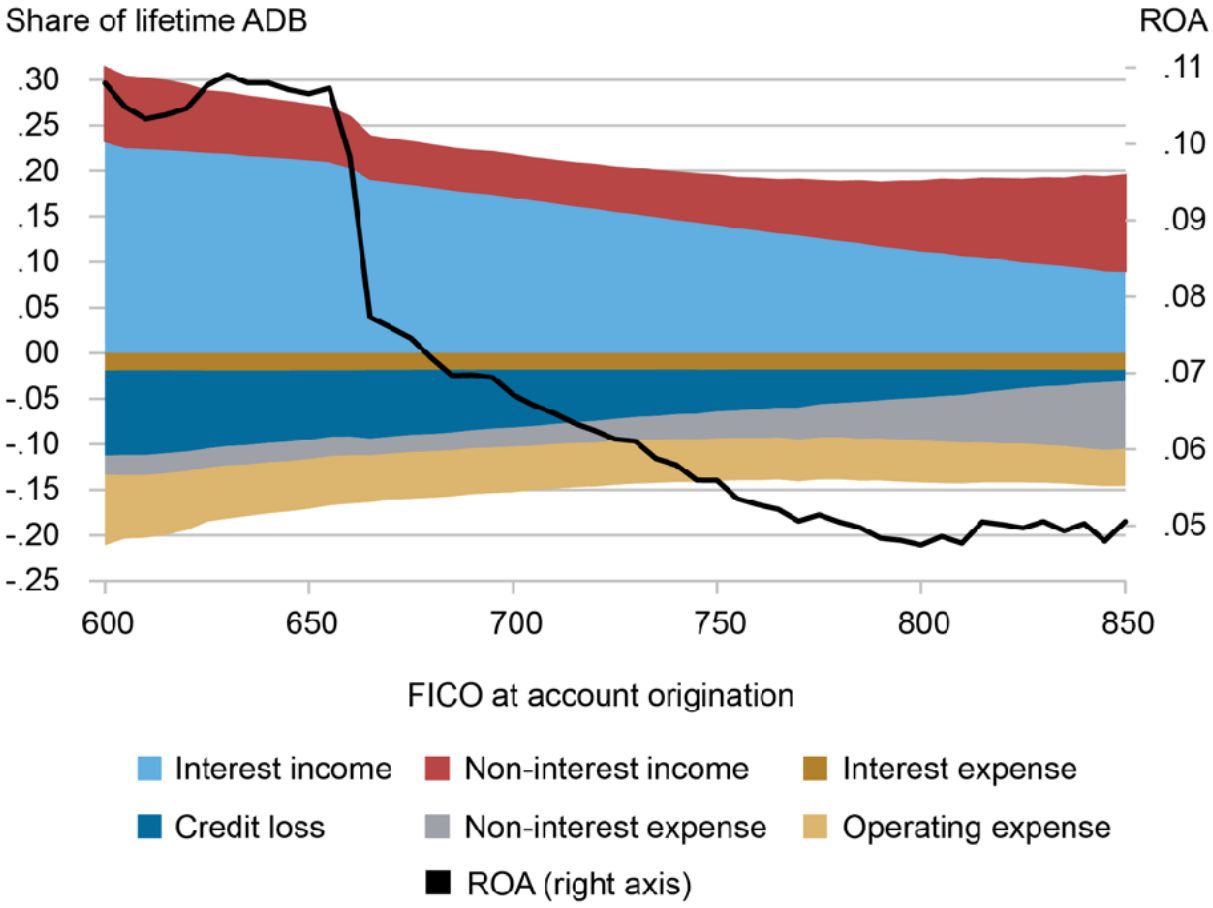

المصدر: FR Y-14.

ملاحظات: يعرض هذا الرسم البياني جميع مكونات الإيرادات والنفقات (جميعها على المحور ص الأيسر) إلى جانب العائد على الأصول (ROA) (على المحور ص الأيمن) للمقترضين، مجمعة حسب درجات FICO عند إنشاء الحساب. يتم رسم الدخل ككمية إيجابية، في حين أن الخسائر والنفقات

سلبية. لكل صندوق FICO الأصلي، نقوم بحساب مبلغ الدولار التراكمي مدى الحياة لكل مكون عبر جميع الحسابات في الصندوق على مدى فترة العينة بأكملها، ثم نقسمه على متوسط الرصيد اليومي التراكمي (ADB). يعرف صافي الهامش بأنه انتشار الفائدة مطروحا منه صافي الرسوم، بالإضافة إلى صافي دخل التبادل (التبادل مطروحا منه المكافآت)، بالإضافة إلى معدل دخل الرسوم، مطروحا منه معدل النفقات التشغيلية والنفقات غير التشغيلية الأخرى. جميع الأسعار سنوية.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الرسوم عبر محافظ درجات FICO المختلفة تميل إلى التحرك معا، وتزداد خلال فترات الركود الاقتصادي. تشير هذه الحركة المشتركة إلى أن مخاطر الشحن لها مكون مشترك لا يمكن تنويعه داخل سوق بطاقات الائتمان.

علاوة على ذلك، ترتبط أسعار حسم بطاقات الائتمان ارتباطا وثيقا بمعدلات التخلف عن السداد على قروض البنوك الأخرى وكذلك على سندات الشركات (انظر الرسم البياني أدناه). يؤكد هذا كذلك أن مخاطر التخلف عن السداد لإقراض بطاقات الائتمان غير قابلة للتنويع عبر أسواق الإقراض الأخرى، وبالتالي تتطلب تعويضا عن المخاطر.

معدلات الحسم ومعدلات التخلف عن السداد على مختلف القروض وسندات الشركات

(أ) القروض المصرفية

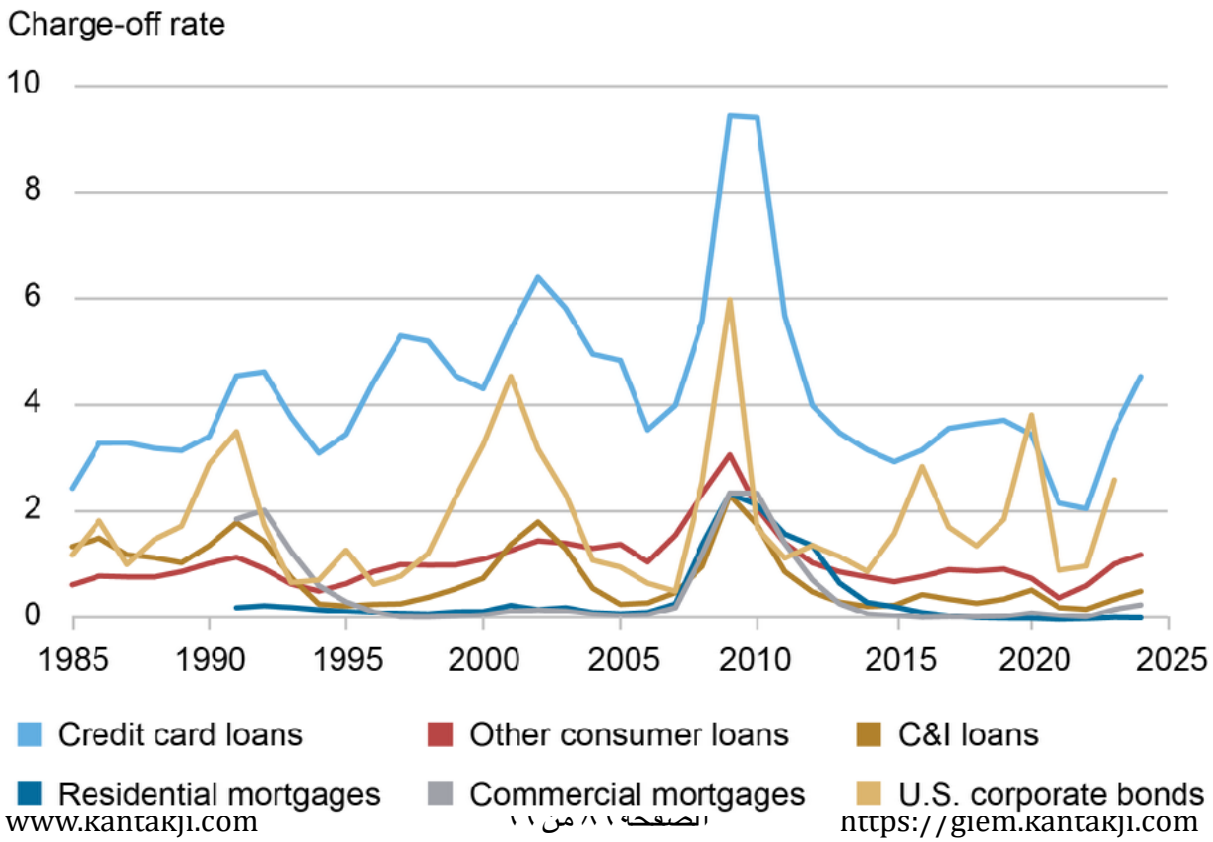

(ب) بطاقات الائتمان وسندات الشركات

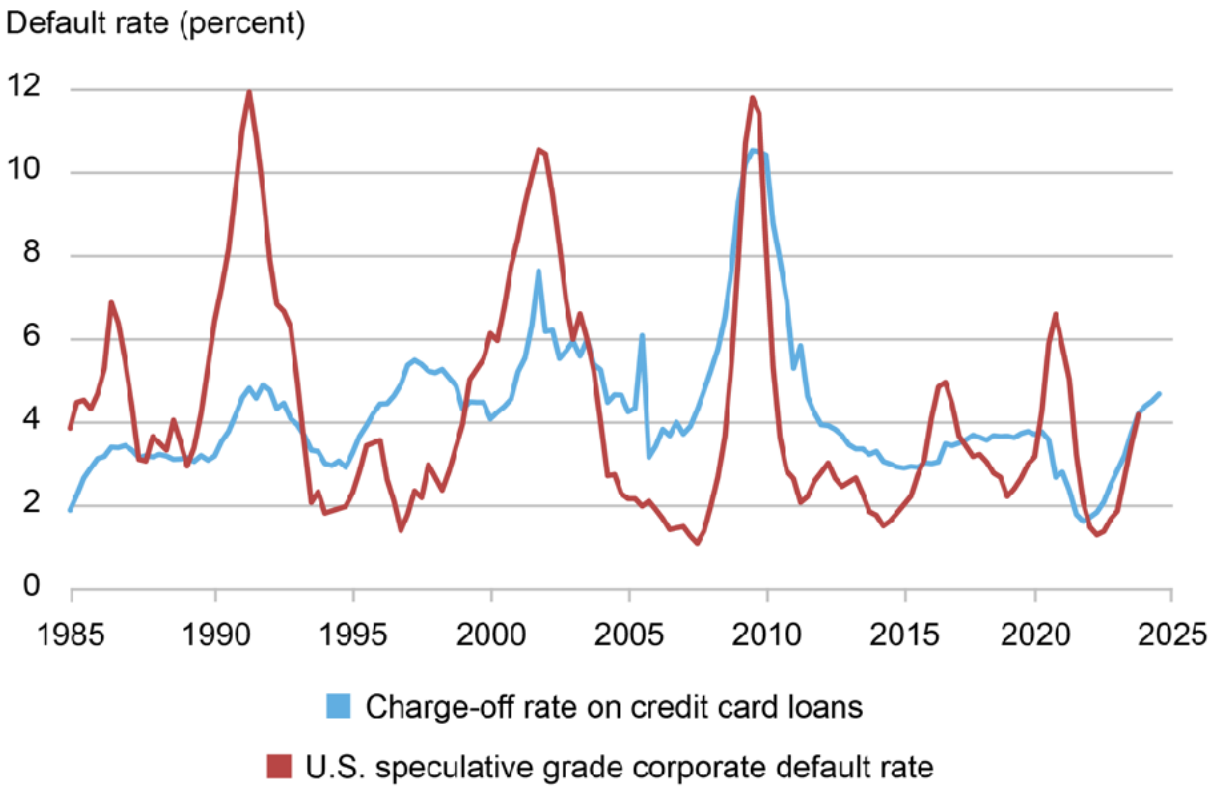

المصادر: الفريق (أ)، بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت. لويس، قاعدة بيانات فريد، الفريق (ب) فريد وستاندرد آند بورز.

ملاحظات: يعرض هذا الرسم البياني السلسلة الزمنية لمعدلات الرسوم لأنواع مختلفة من القروض وسندات الشركات. تعرض اللوحة (أ) صافي معدلات الرسوم لبطاقات الائتمان، والقروض الاستهلاكية الأخرى، والقروض التجارية والصناعية (C&I)، والرهون العقارية السكنية لأسرة واحدة، والقروض العقارية التجارية، التي مصدرها FRED. يتم الحصول على معدل التخلف عن السداد لسندات الشركات الأمريكية من ستاندرد آند بورز (S&P)، التي تبلغ عن عدد المصدرين الذين تخلفوا عن سداد فترة معينة مقسوما على العدد الإجمالي للمصدرين في بداية تلك الفترة. نحن نفترض معدل استرداد ٤٠٪ لسندات الشركات الأمريكية. يسلط الفريق (ب) الضوء على المقارنة بين معدل التخلف عن سداد سندات الشركات من الدرجة المضاربة في الولايات المتحدة ومعدل حسم بطاقات الائتمان.

تقدير علاوة المخاطر الافتراضية

نختبر رسميا فرضية قسط المخاطر الافتراضية باستخدام نهج تسعير عوامل المخاطر القياسية لفاما وماكبث (١٩٧٣). لقياس مخاطر التخلف عن السداد النظامية، نتتبع التغييرات الشهرية في سعر الحسم لسوق إقراض بطاقات الائتمان بشكل عام. بعد ذلك، نقدر مدى حساسية محافظ بطاقات الائتمان المختلفة FICO لهذه المخاطر من خلال التراجع عن تغيرات معدل الرسوم على مخاطر التخلف عن السداد النظامية. تظهر النتائج في الرسم البياني أدناه أن محافظ FICO الأعلى لديها تعرض أقل بكثير لمخاطر التخلف عن السداد (بيتا أقل) والعلاقة خطية بقوة.

معدل الشحن والبيتا عبر درجات FICO عند الأصل

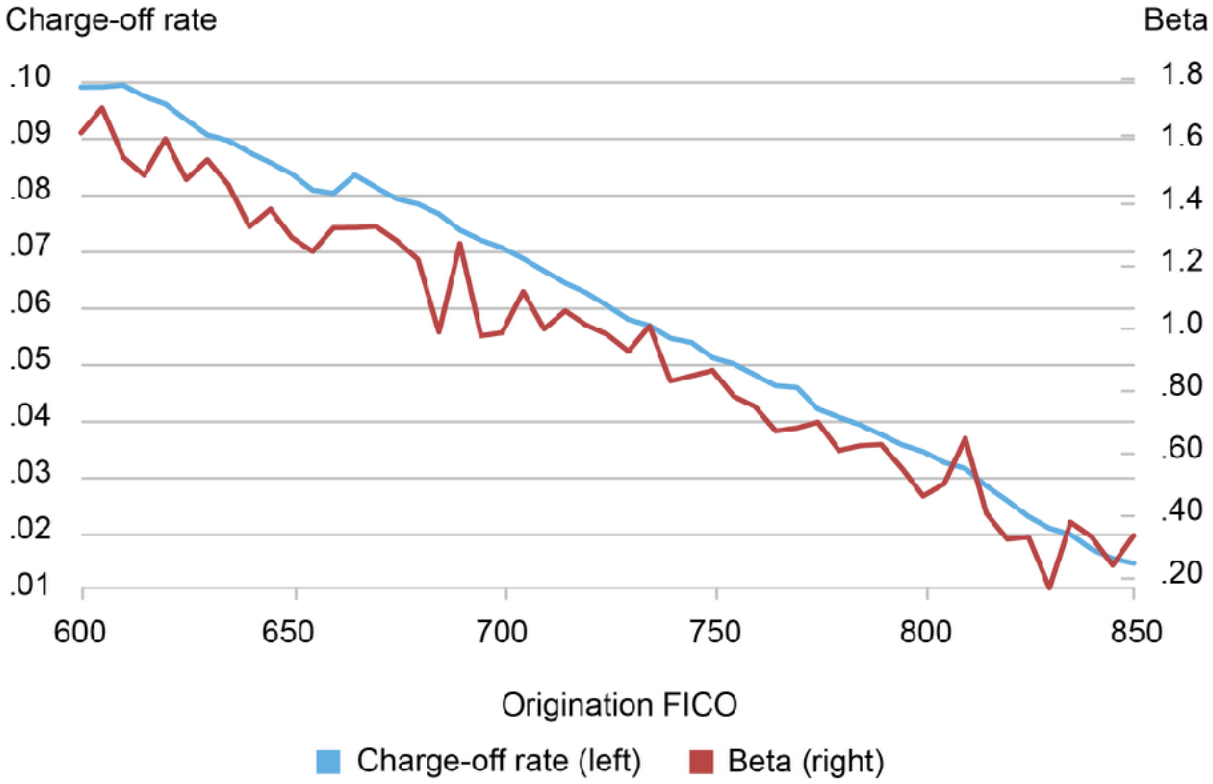

المصدر: FR Y-14.

ملاحظات: يرسم هذا الرسم البياني تقديرات التعرض للمخاطر، بيتا، لكل صندوق FICO الأصلي (الخط الأحمر، المحور ص الأيمن) ومعدل الشحن الفعلي (الخط الأزرق، المحور ص الأيسر). لكل صندوق FICO، نقدر مخاطره التجريبية إلى مخاطر التخلف عن السداد المنهجية عن طريق التراجع عن التغيير في معدل الحسم الشهري على التغير في معدل الحسم لمحفظة بطاقات الائتمان الإجمالية.

بعد ذلك، نقدر التعويض عن التعرض لمخاطر التخلف عن السداد النظامية، أي علاوة مخاطر التخلف عن السداد، عن طريق تراجع عائدات الاستثمار للمحافظ على بيتا الرسوم الخاصة بها. يمثل ميل هذا الانحدار علاوة المخاطر الافتراضية، ونجد أن بيتا الشحن يحمل علاوة مخاطر كبيرة تبلغ ٣.٥٪ سنويا. علاوة على ذلك، تتوافق ROAs المجهزة للنموذج بشكل وثيق مع ROAs الفعلية عبر جميع درجات FICO. يشير هذا إلى أن التعرض لمخاطر التخلف عن السداد الإجمالية يمكن أن يفسر تماما العلاقة بين ROA ودرجة FICO الموضحة أعلاه في الرسم البياني "العائد على الأصول حسب درجة FICO عند المنشأ".

يمثل تقاطع الانحدار، الذي يقدر بنسبة ٢.٤١٪، العائد الافتراضي على الإقراض للمقترض الذي ليس لديه خطر تخلف عن السداد النظامي. يتماشى هذا بشكل وثيق مع بنوك العائد على الأصول التي تكسبها بنسبة ٢.٥٧٪ من المتعاملين – الحسابات التي تدفع الأرصدة بالكامل كل شهر ولا تشكل أي خطر تخلف عن السداد.

في ورقتنا، نقارن أيضا علاوة المخاطر المقدرة بتلك الموجودة في سوق سندات الشركات. بالإضافة إلى ذلك، نقدم تقديرا "ألفا"، يحدد مدى ارتفاع العائد على العائد على الاستثمار المعدل افتراضيا لإقراض بطاقات الائتمان مقارنة بالقطاع المصرفي العام.

الملاحظات الختامية

أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان أعلى بكثير من أسعار الفائدة على منتجات القروض أو السندات الرئيسة الأخرى. في حين أن خسائر التخلف عن السداد المرتفعة تساهم، إلا أنها لا تفسر بشكل كامل حجم أسعار الفائدة على البطاقات. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن المعدلات المرتفعة تعكس التعويض عن مخاطر التخلف عن السداد التي لا يمكن تنويعها، إما داخل سوق بطاقات الائتمان أو عبر أسواق الإقراض الأخرى في حالات الركود. بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائجنا إلى أن بنوك بطاقات الائتمان لديها قوة تسعير كبيرة، والتي تحققها من خلال تكبد نفقات تشغيل كبيرة.

نموذج ايجاد الأداء المماثل للموازنات المخططة

أوهاج بادنين عمر

ماجستير تمويل ومصارف

تعد موازنات الدول على أساس معادلة المصروفات للايرادات، وكما توجه بعض الدول اعداد الموازنات بناء على أداء سنوات سابقة مثلا ثلاث سنوات.

بناءا على هذه الفرضية قمنا بجبر الأداء الفعلي وفق مؤشرات الزيادة والنقصان من سنة لأخرى للموازنات المخططة، وذلك بغرض كشف الانحرافات عن الموازنات المخططة لتقييم الرقابة وقراءة الأداء الاقتصادي.

مكونات النموذج

الأداء المماثل للمصروفات الموازنات المخططة.

الأداء المماثل للمصروفات = المصروفات الفعلية لسنة الأساس X (س + س ص + ١)

س = تمثل معدل الزيادة أو النقصان للموازنات المخططة عن سنة الأساس

ص = تمثل معدل الزيادة أو النقصان للموازنات المخططة عن السنة الثانية

الأداء المماثل لايرادات الموازنات المخططة

الأداء المماثل للايرادات = الايرادات الفعلية لسنة الأساس X (س + س ص + ١)

الفائض أو العجز المماثل

الفائض المماثل = (الايرادات الفعلية لسنة الأساس – المصروفات الفعلية لسنة الأساس) X (س + س ص +١)

انحراف المصروفات المخططة عن الأداء المماثل = (مخططة المصروفات لسنة الأساس – المصروفات الفعلية لسنة الأساس) X (س + س ص + ١)

انحراف الايرادات المخططة عن الأداء المماثل = (مخططة الايرادات لسنة الأساس – الايرادات الفعلية لسنة الأساس) X (س + س ص + ١)

مثال لحالة

جانب المصروفات

العام	المصروفات المخططة بالمليون	المصروفات الفعلية بالمليون	المصروفات المماثلة بالمليون
٢٠٢١	15,546	13,308	13,308
٢٠٢٢	34,687	31,594	29,693
٢٠٢٣	68,780	47,705	58,878
الجملة	119,013	92,607	101,879

جانب الايرادات

العام	الايرادات المخططة بالمليون	الايرادات الفعلية بالمليون	الايرادات المماثلة بالمليون
٢٠٢١	15,546	13,341	13,341
٢٠٢٢	34,687	29,023	29,767
٢٠٢٣	68,780	44,583	59,024
الجملة	119,013	86,947	102,132

تطبيق النموذج

جملة المصروفات المماثلة = (المصروفات الفعلية لسنة الأساس X (س + س ص + ١)

= ١٣٣٠٨ X ٧.٦٥٥ = ١٠١٨٧٩

جملة الايرادات المماثلة = (الايرادات الفعلية لسنة الأساس X (س + س ص + ١)

= ١٣٣٤١ X ٧.٦٥٥ = ١٠٢١٣٢

الفائض المماثل = (الايرادات الفعلية لسنة الأساس – المصروفات الفعلية لسنة الأساس)X (س+س ص +١)

= (١٣٣٤١– ١٣٣٠٨) X (٧.٦٥٥٥) = ٢٥٣

انحراف المصروفات المخططة عن الأداء المماثل = (مخططة المصروفات لسنة الأساس – المصروفات الفعلية لسنة الأساس) X (س + س ص + ١)

= (١٥٥٤٦ – ١٣٣٠٨) X (٧.٦٥٥٥) = ١٧١٣٣

انحراف الايرادات المخططة عن الأداء المماثل = (مخطط الايرادات لسنة الأساس – الايرادات الفعلية لسنة الأساس) X (س+ س ص + ١)

= (١٥٥٤٦ – ١٣٣٤١) X (٧.٦٥٥) = ١٦٨٨١

تحليل الانحراف

البيان	المبلغ بالمليون
المصروفات الفعلية (السنة الثانية + الثالثة)	79,299
الايرادات الفعلية (السنة الثانية + الثالثة)	73,606
عجز (السنة الثانية + الثالثة)	-5,693
الفائض أو العجز الماثلة (السنة الأولى + الثانية + الثالثة)	253
العجز المعدل (السنة الأولى + الثانية + الثالثة)	-5,440

المطابقة

البيان	المبلغ بالمليون
المصروفات المماثلة (السنة الثانية + الثالثة)	88,571
الايرادات المماثلة (السنة الثانية + الثالثة)	88,791
الفائض المماثل (السنة الثانية + الثالثة)	220
العجز الحقيقي (السنة الأولى + الثانية + الثالثة)	-5,660
العجز المعدل (السنة الأولى + الثانية + الثالثة)	-5,440

النتائج

- من نتائج الدارسة نستشف ما يجب على الأداء الفعلي للمصروفات والايرادات أن يكون مطابقًا لمعدلات الزيادة أو النقصان للموازنات المخططة المعدة للدراسة.
- في حالة مخالفة الأداء الفعلي للموازنات المخططة يجب تحديد الانحرافات لمعرفة أسباب القصور إن كان في الرقابة أو في الأداء الاقتصادي.
- بناء على الدارسة أعلاه نجد أن الإدارة فقدت فائض قدره ٢٢٠.

هدية العدد: كنظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية

التفسير التحليلي - التفسير الموضوعي

لمؤلفه: د. سامر مظهر قنطقجي

رابط التحميل

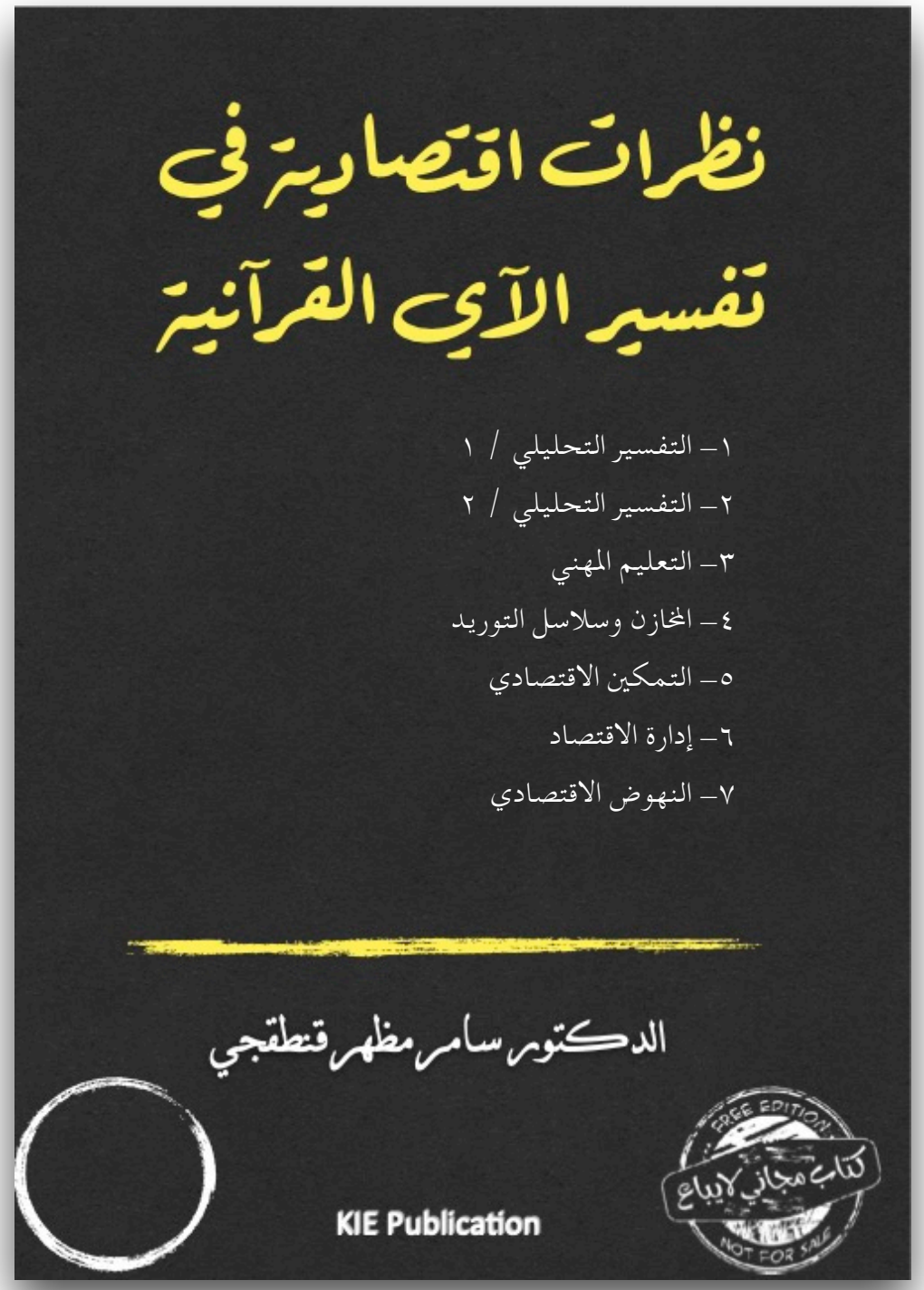

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

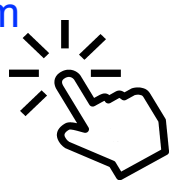

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

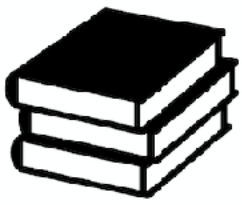

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

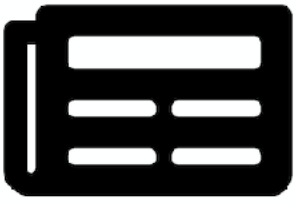

الأخبار الزكوية

GIEM